

# تقرير مارس أنشطة الأعمال في العالم العربي ٢٠١١

مقارنة بين الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 20 بلدًا

من أجل  
مساندة  
 أصحاب الأعمال

جميع الحقوق محفوظة.

1 2 3 4 08 07 06 05

مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

هذه المطبوعة من نتاج عمل موظفي مجموعة البنك الدولي. وما تشتمل عليه من نتائج وتأثيرات واستنتاجات لا يعكس بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذا التقرير.

#### الحقوق والتصريح بالطبع والنشر

المعلومات الواردة في هذه المطبوعة محمية بحقوق الملكية الفكرية. وقد يعتبر طبع و/أو نشر كامل هذه المطبوعة أو أجزاء منها بدون تصريح مخالف للقوانين المرعية. علماً بأن البنك الدولي يشجع نشر أعماله وعادة ما يأذن على الفور بإعادة إنتاج أجزاء منها.

لطلب الإذن بنسخ أو إعادة طبع أي جزء من هذه المطبوعة، يرجى إرسال الطلب مستوفيا كل المعلومات إلى مركز التصريح بحقوق النشر على العنوان التالي: (Copyright Clearance Center, Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA)، هاتف: 978-750-8400، فاكس: 978-750-4470، موقع الإنترنت: [www.copyright.com](http://www.copyright.com).

ويجب إرسال جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك حقوق التبعية، إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي على العنوان التالي: the Office of the Publisher, The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433، فاكس: 202-522-2422، البريد الإلكتروني: [pubrights@worldbank.org](mailto:pubrights@worldbank.org).

يمكن عن طريق الموقع الإلكتروني [www.doingbusiness.org](http://www.doingbusiness.org) الحصول على نسخ إضافية من تقارير ممارسة أنشطة الأعمال العالمية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011: من أجل مساندة أصحاب الأعمال، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010: الإصلاح خلال الأوقات الصعبة، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2007: سبل الإصلاح، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006: خلق فرص عمل جديدة، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005: إزالة العقبات التي تعوق النمو، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004: فهم اللوائح التنظيمية.

# المحتويات

1	ملخص وافي
9	معلومات عن تقرير مارسة أنشطة الأعمال
16	الجالات التي يتناولها تقرير مارسة أنشطة الأعمال
20	بدء النشاط التجاري
23	استخراج تراخيص البناء
27	تسجيل الملكية
30	الحصول على الائتمان
34	حماية المستثمرين
38	دفع الضرائب
42	التجارة عبر الحدود
45	إنفاذ العقود
51	تصفية النشاط التجاري
55	ثبت المراجع
79	ملاحظات على البيانات
80	موجز الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال في 2010/09
88	جداول البلدان
	شكر وتقدير

ويقين التقرير الإجراءات الحكومية التي تؤثر على 11 مجالاً في دورة حياة أي شركة وهي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري، وتوصيل الكهرباء، وتوظيف العاملين. ولم يتم إدراج بيانات مؤشرات توصيل الكهرباء ولا توظيف العاملين في ترتيب البلدان على أساس تيسير مارسة أنشطة الأعمال في تقرير مارسة أنشطة الأعمال 2011.

علمًا بأن البيانات المستخدمة في تقرير أنشطة الأعمال 2011 هي السارية حتى 1 يونيو/حزيران 2010، وتستخدم هذه المؤشرات في تحليل النواحي الاقتصادية وتحديد الإصلاحات التي نجحت ومكان خاجها وأسباب هذا النجاح.

وقد تغيرت المنهجية الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين في تقرير مارسة أنشطة الأعمال 2011. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر "ملاحظات على البيانات".

تقرير مارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2011 هو تقرير إقليمي يستند إلى مشروع تقرير مارسة أنشطة الأعمال العالمي وقواعد بياناته، فضلاً عن نتائج تقرير مارسة الأعمال 2011 وهو التقرير الثامن في سلسلة تقارير سنوية تقصى القواعد التنظيمية التي تعزز نشاط الأعمال وتلك التي تعوقه.

ويعرض هذا التقرير مؤشرات كمية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وحماية حقوق الملكية، والتي يمكن المقارنة فيما بينها في 183 بلداً - من أفغانستان إلى زيمبابوي - وعلى مر الزمن. ويتضمن هذا التقرير موجزاً لمؤشرات مارسة أنشطة الأعمال في 20 بلداً عربياً. وهي: الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وسلطنة عُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن.

## موقع مارسة أنشطة الأعمال على الإنترنت

### الموضوعات الحالية

أخبار عن مشروع مارسة أنشطة الأعمال  
<http://www.doingbusiness.org>

### التقرير

كيفية ترتيب البلدان - من 1 إلى 183  
<http://www.doingbusiness.org/Rankings>

### الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال

ملخصات موجزة لإصلاحات مارسة أنشطة الأعمال 2011، قوائم البلدان التي طبّقت إصلاحات منذ تقرير مارسة أنشطة الأعمال 2004  
<http://www.doingbusiness.org/Reforms>

### بيانات تاريخية

مجموعات بيانات ذات مواصفات محددة منذ تقرير 2004  
<http://www.doingbusiness.org/Custom-Query>

### أوراق المنهجية والبحوث

أوراق المنهجية والبحوث التي تم الاستعانة بها في التقرير  
<http://www.doingbusiness.org/Methodology>  
<http://www.doingbusiness.org/Research>

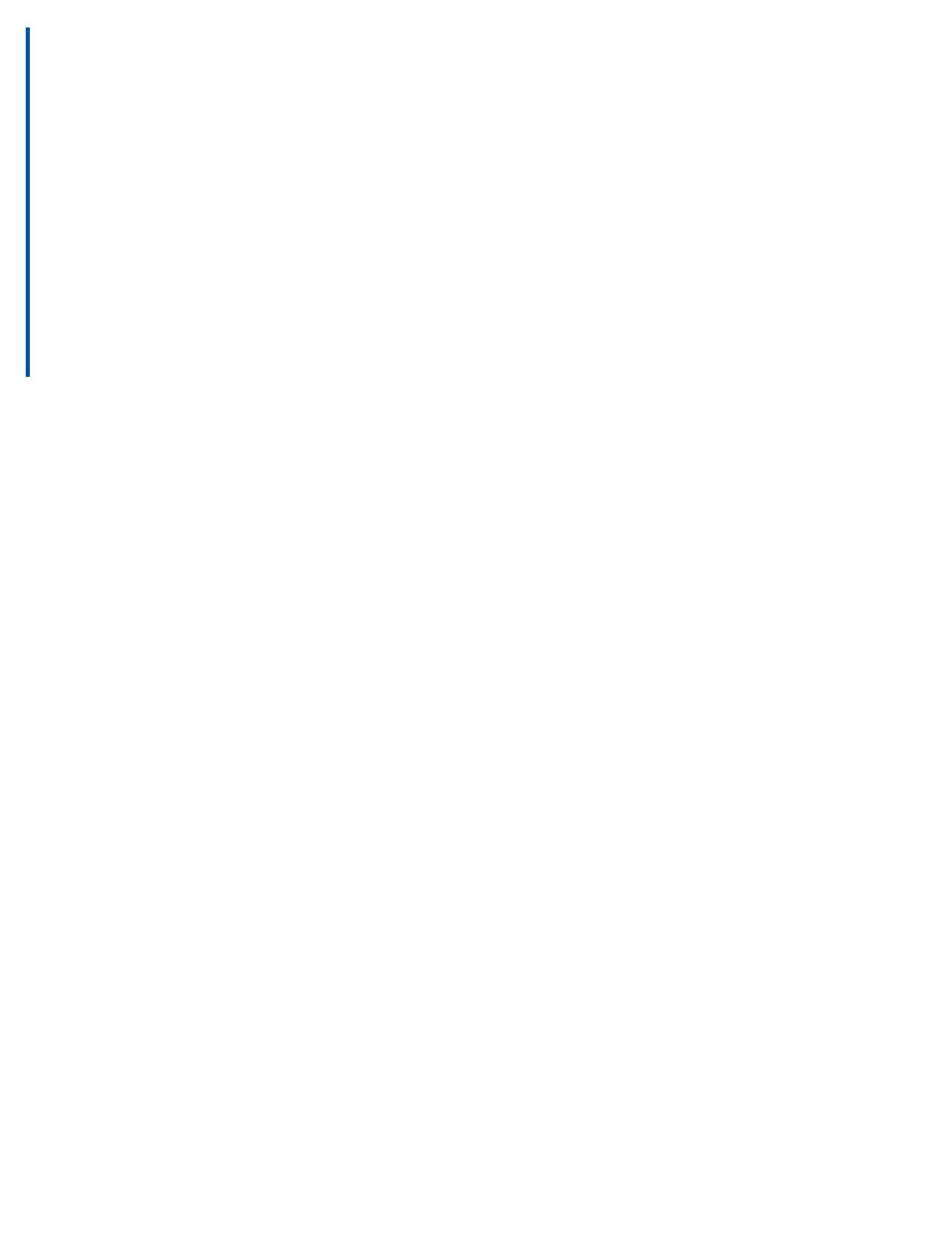
**تنزيل التقارير**  
للحصول على تقارير مارسة أنشطة الأعمال، وكذلك التقارير المحلية والإقليمية، ودراسات المالة الخاصة بالإصلاحات، والملخصات الوصفية المبوبة حسب البلد والمنطقة  
<http://www.doingbusiness.org/Reports>

**المشاريع المحلية والإقليمية**  
الاختلافات في اللوائح التنظيمية الخاصة بأشحةة الأعمال على المستويين المحلي والإقليمي  
<http://www.doingbusiness.org/Subnational-Reports>

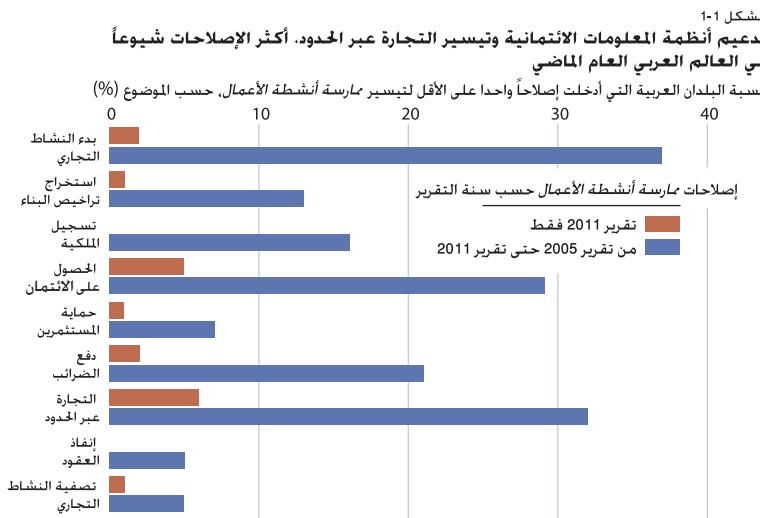
**المكتبة القانونية**  
مجموعة من القوانين واللوائح التنظيمية المتاحة على شبكة الإنترن特 والمتصلة بالمشكلات الخاصة بأنشطة الأعمال والمساواة بين الجنسين  
<http://www.doingbusiness.org/Law-library>  
<http://wbl.worldbank.org>

**الشركاء المحليون**  
أكثر من 8200 خبير في 183 بلداً يساهمون في وضع تقرير مارسة أنشطة الأعمال  
<http://www.doingbusiness.org/Local-Partners/Doing-Business>

**كوكب أنشطة الأعمال**  
خرائط تفاعلية عن سهولة مارسة أنشطة الأعمال  
<http://rru.worldbank.org/businessplanet>



ملخص  
واف



للحصول على ملخص جميع المؤشرات المالية مدروجة طيلة هذه الفترة الزمنية، إذ لم يستحدث مؤشرات دفع الخضراب، والتجارة عبر المحدود، واستخراج تراخيص اعتماد، وعامة، وصادرات المستثمرين إلا اعتباراً من تغطية 2006.

وتنظيم إعداد المستندات وقلصت من الوقت اللازم لإتمام المبادرات التجارية بتدشين النظام الممكّن الشامل الجديد "مرسال 2" في جمارك دبي. وقلصت المملكة العربية السعودية من الوقت اللازم للاستيراد بافتتاح محطة جديدة للحاويات في ميناء جدة الإسلامي. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، أدى رفع كفاءة العمل بالجمارك الفلسطينية إلى زيادة سهولة المبادرات التجارية. وفي عام 2005 لم يكن هناك سوى بلدان اثنين فقط بالمنطقة - هما الكويت وال سعودية -

الإلكتروني للبيانات الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير، مما أدى إلى تسريع جميع مستندات الاستيراد. وفي مصر، يجري إقامة مراكز جمركية عصرية بالموانئ الكبرى، ويجري إنشاء أنظمة جديدة لتكنولوجيا المعلومات. وعلى وجه الخصوص، تم إدخال نظام إلكتروني لتقييم مستندات التصدير والاستيراد بناءً على الإسكندرية. ويجري حالياً نشر هذه الأنظمة الجديدة في غيره من المراكز الجمركية في مختلف أنحاء البلد.

وقامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتيسير

1-1-1b>

بيان الاجراءات الحكومية خلال دورة حياة الشركة

ستند الترتيب الكلي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال هذا العام إلى مجموعات من المؤشرات التي تقيس  
الفارق ما بين الإجراءات الحكومية المؤثرة في 9 مجالات خلال دورة حياة شركة ما، وهي: بدء النشاط التجاري،  
استخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب،  
التجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري. وبنظر التقرير أيضاً في الإجراءات الحكومية  
الملاصقة بتوظيف العاملين، والحصول على الكهرباء كمبادرة جديدة (وكلاهما لا يدخل ضمن عناصر الترتيب  
لعام)، لهذا العام.

يشتمل التقرير على نوعين من البيانات والمؤشرات. ويوفر أول هذين النوعين، وهو "مؤشرات الدرجات القانونية" - كذلك التي تتعلق بتقييم الحماية المتوفّرة للمستثمرين وحقوق المقرضين والمقرضين - مقياساً يليد القانونية المدرجة بالقوانين والإجراءات الحكومية المسجلة. وبطبي التقرير درجات أعلى لتوفر حماية قوي للمستثمر وحقوق الملكية في بعض الحالات، كاشتراطات الإفصاح الصارمة عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة. أما النوع الثاني - وهو "مؤشرات الوقت والحركة" - كذلك المتعلقة ببدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية واستخراج تراخيص البناء، فإنه يقيس مدى الكفاءة في تحقيق هدف تنظيمي ما أو تعدد الطريق إليه، وذلك بقياس الإجراءات والوقت والتكلفة التي يستغرقها إتمام معاملة ما باتباع جميع الإجراءات الحكومية ذات الصلة من وجهة نظر صاحب المشروع. وتحسب أي تعامل غيره الشركة مع أطراف خارجية، كالأجهزة الحكومية مثلًا، باعتباره إجراءً واحدًا. وتسجل تقديرات التكلفة من واقع جداول الرسوم الرسمية متى طبقت، وللإطلاع على شرح تفصيلي عن منهجهية إعداد تقرير مارسنه أنشطة الأعمال، انظر قسم ملاحظات أدناه، البيانات.

يجري تقييم المنهجية التي تقوم عليها مؤشرات توظيف العاملين بالتشاور مع الخبراء وأصحاب المصلحة، أما مؤشرات المصلحة على الكهرباء فهي مجموعةٌ خصبةٌ من البيانات. (المزيد من التفاصيل، انظر الرفقات المتعلقة بهذه المجموعات من المؤشرات). وكان الترتيب الثاني الوارد في تقرير مجلس أنشطة الأعمال 2010 يستند إلى 10 مجموعات من المؤشرات، ومن ثم فإنه يصلح لمقارنة، ولكن الاطلاع على الترتيب الفقان المستند إلى 9 ينبع أساسياً منظومة الأداء العام الماضي وكذلك العام الجاري في المدول 1-1 وعلى موقع تقرير ممارسة أنشطة

تواصل بلدان العالم العربي في سنة 2010/09 تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وخلال العام المنصرم، شعرت الشركات بمختلف أنحاء العالم بتداعيات ما بدأ كأزمة مالية تكاد تقتصر على البلدان المرتفعة الدخل ثم ما ثبت أن امتدت كأزمة اقتصادية للكثير من بلدان العالم. وكان تأثير الأزمة أشد وطأة على بعض البلدان من بعضها الآخر، واتخذوا وضع السياستات في أنحاء العالم خطوات خلال العام المنصرم تهدف إلى تسهيل إجراءات تأسيس الشركات المحلية وتيسير عملها. وهذا أمر له أهميته. فإن مدى سهولة أو صعوبة البدء في تأسيس مؤسسات الأعمال وإدارتها، ومدى كفاءة عمل المحاكم، وفاعلية إجراءات الإعسار، هي كلها عوامل يمكن أن تؤثر على قدرة الشركات على التكيف مع الأزمات ومدى قدرتها على التحرك بسرعة لاغتنام الفرص الجديدة بعد انتهاء الأزمة.

وفي الفترة من يونيو/حزيران 2009 إلى مאיو/أيار 2010، قامت الحكومات في 117 بلداً، منها عشرة بلدان عربية، بتطبيق 216 إصلاحاً للإجراءات الحكومية الناظمة لأنشطة الأعمال، بهدف زيادة سهولة إجراءات تأسيس الشركات الجديدة والبدع في العمل ومزاولة النشاط، وتدعم الشفافية وحقوق الملكية، وتحسين كفاءة البت في النزاعات التجارية وتسويتها، وإجراءات شهر الإفلاس. وعلى مستوى العالم العربي، كان الإصلاحات الأكثـر شيوعـاً - وهـما تدعـيم أنظـمة مـعلومات الائتمـان وتسـيـير التـجـارـة عـبر الحـدـود - يـشكـلـان نـصـف ما شـهدـته المـنـطـقـة مـن إـصـلاحـات (الـشـكاـ، 1-1).

فقد شيدت البحرين ميناء عصرياً جديداً، وأدخلت تحسينات على نظامها الإلكتروني لتبادل المعلومات، واستحدثت عمليات تفتيش تستند إلى تحليل المخاطر. وبالمثل، قامت تونس بتحديث نظام التبادل

الجدول 1-1

## ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

الرتبة	البلد	العربي	العام لسنة العام لسنة 2010	الترتيب	البلد	العربي	العام لسنة العام لسنة 2010	الترتيب	البلد	العربي	العام لسنة العام لسنة 2010	الترتيب	البلد	العربي	العام لسنة العام لسنة 2010	الترتيب	
عدد الإصلاحات في 2011					عدد الإصلاحات في 2011								عدد الإصلاحات في 2011				
2	الإمارات الروسية	116	123	1	فيجي	61	62	0	سنغافورة	1	1	هونغ كونغ، الصين	2	2	نيوزيلندا	3	3
1	أوروغواي	122	124	2	جمهورية التشيك	82	63	2	نيوزيلندا	3	3	المملكة المتحدة	4	4	الولايات المتحدة	5	5
0	كوسوفاركا	121	125	0	أنتفاغو وبريدا	56	64	1	كندا	9	7	الدانمرك	6	6	كندا	9	7
1	موزambique	130	126	0	تركيا	60	65	2	النرويج	7	8	أيرلندا	8	9	أستراليا	10	10
1	البارازيل	124	127	3	إجنب الأسود	85	66	0	السعودية	12	11	جورجيا	13	12	فنلندا	11	13
0	تنزانيا	125	128	2	غانأ	77	67	3	السودان	18	14	أيسلندا	14	15	إستونيا	15	16
3	إيران	131	129	4	بيلاروس	64	68	1	جمهورية كوريا	15	16	اليابان	19	18	تايلند	16	19
1	إيكادور	127	130	0	ناميبيا	68	69	3	إسبانيا	17	17	مورشيوس	20	20	مالطا	23	21
0	هنودوراس	128	131	1	بولندا	73	70	0	مالطا	23	21	أثانيا	21	22	سوريا	144	15
3	الرأس الأخضر	142	132	1	تونقا	66	71	4	ليتوانيا	26	23	لاتفيا	27	24	طاجيكستان	149	139
2	مالاوي	132	133	2	بنما	62	72	0	بلجيكا	22	25	فرنسا	28	26	سوراليون	143	143
2	الهند	135	134	0	منغوليا	63	73	4	سويسرا	24	27	البحرين	25	28	الصين	133	13
1	الضفة الغربية وقطاع غزة	133	135	0	الكويت	69	74	7	إسرائيل	30	29	هولندا	29	30	الجزائر	136	14
0	الجزائر	136	136	0	سانت فنسنت وجزر غرينادين	72	75	3	البرتغال	33	31	البرتغال	33	31	نيجيريا	134	137
0	ليبيريا	134	137	3	زامبيا	84	76	0	النمسا	31	32	تايوان	26	23	ليسوتو	137	138
0	لوكسمبورغ	137	138	0	جزر الهماء	71	77	1	تونس	34	33	جنوب إفريقيا	32	34	كمبوديا	145	147
3	طاجيكستان	149	139	3	فيتنام	88	78	2	المملكة العربية السعودية	40	41	إلكسيك	41	35	الفلبين	146	148
2	مدغشقر	138	140	1	الصين	78	79	4	سلوفاكيا	43	42	بيرو	46	36	بوتان	140	142
0	موريتانيا	139	141	1	إيطاليا	76	80	0	إيبولا	47	44	قبرص	35	37	أوزبكستان	150	150
1	بوتان	140	142	1	جامايكا	79	81	1	مقدونيا	36	38	أمريكا	44	48	سريلانكا	151	152
3	سريلانكا	143	143	1	ألبانيا	81	82	2	كولومبيا	38	39	إسبانيا	48	49	سوريا	144	15
3	سوريا	144	144	1	باكستان	75	83	1	الإمارات	37	40	الصين	34	33	أوكראينا	147	145
3	أوكراينا	147	145	2	كرواتيا	89	84	2	سلوفاكيا	43	42	إسرائيل	30	29	غامبيا	141	146
0	غامبيا	141	146	1	جزر المالديف	96	85	1	شيلى	53	43	هولندا	29	30	كمبوديا	145	147
1	كمبوديا	145	147	0	السلفادور	80	86	1	إيطاليا	46	36	إيبولا	46	36	بوركينا فاصو	154	151
2	الفلبين	146	148	0	سانت كيتين ونيفس	83	87	0	مقدونيا	35	37	قبرص	35	37	السنغال	151	152
0	بوليسيما	148	149	0	دونمينيكا	85	88	0	كولومبيا	38	39	أمريكا	44	48	أوزبكستان	150	150
0	أوزبكستان	150	150	1	صربيا	90	89	1	الإمارات	37	40	إلكسيك	41	35	بوركينا فاصو	154	151
4	بوركينا فاصو	154	151	1	مولدوفا	87	90	1	إيبولا	42	45	إسرائيل	30	29	مالي	155	153
0	مالي	155	153	0	المملكة الدومينيكية	86	91	1	إيبولا	42	45	تونس	58	55	السودان	153	16
0	السودان	153	154	0	غرينادا	98	92	2	اليمن	45	53	إيطاليا	55	54	ليبيريا	152	155
0	ليبيريا	152	155	2	مصر	99	94	8	تونس	58	55	إسبانيا	54	56	الجلوبون	158	156
0	الجلوبون	158	156	1	سيشل	92	95	0	إسبانيا	54	56	إيطاليا	55	54	زمبابوي	156	157
3	زمبابوي	156	157	1	جزر سليمان	106	96	2	بوتسوانا	50	52	إسبانيا	55	54	جيوبوتي	157	158
0	جيوبوتي	157	158	17	ترینيداد وتوباغو	95	97	4	إسبانيا	48	49	إسبانيا	57	57	جزر القمر	159	159
0	جزر القمر	159	159	18	كينيا	94	98	0	إسبانيا	48	49	إسبانيا	57	57	نوجو	162	160
0	نوجو	162	160	0	بيليز	93	99	2	إسبانيا	48	49	إسبانيا	57	57	سوينانم	160	161
0	سوينانم	160	161	3	شيانا	101	100	1	إسبانيا	48	49	إسبانيا	57	57	هابيتي	163	162
1	هابيتي	163	162	0	غواتيملا	100	101	2	قطر	39	50	إسبانيا	57	57	أبخذ	164	163
1	أبخذ	164	163	0	سريلانكا	102	102	2	بلغاريا	51	51	إسبانيا	57	57	غينيا الاستوائية	161	164
0	غينيا الاستوائية	161	164	1	بابوا غينيا الجديدة	108	103	1	بوتسوانا	50	52	إسبانيا	57	57	موريتانيا	167	165
0	موريتانيا	167	165	19	إثيوبيا	103	104	0	إذربيجان	55	54	إسبانيا	57	57	العراق	166	166
0	العراق	166	166	20	اليمن	104	105	9	تونس	58	55	إسبانيا	57	57	آفغانستان	165	167
0	آفغانستان	165	167	1	باراغواي	105	106	1	إسبانيا	57	57	إسبانيا	57	57	الكامرون	173	168
1	الكامرون	173	168	2	بنغلاديش	111	107	4	إسبانيا	57	57	إسبانيا	57	57	كوت ديفوار	168	169
1	كوت ديفوار	168	169	1	جزر مارشال	123	108	0	بوتسوانا	50	52	إسبانيا	57	57	بنين	172	170
1	بنين	172	170	0	اليونان	97	109	1	إذربيجان	55	54	إسبانيا	57	57	جمهورية لا	169	171
1	جمهورية لا	169	171	2	اليونان والهرسك	110	110	3	تونس	58	55	إسبانيا	57	57	فنزويلا	170	172
1	فنزويلا	170	172	0	الأردن	107	111	10	إسبانيا	57	57	إسبانيا	57	57	النيجر	171	173
1	النيجر	171	173	3	بروني دار السلام	117	112	2	إسبانيا	57	57	إسبانيا	57	57	تيمور الشرقية	174	174
1	تيمور الشرقية	174	174	1	لبنان	109	113	11	إسبانيا	57	57	إسبانيا	57	57	الكونغو الديمقراطية	179	175
3	الكونغو الديمقراطية	179	175	0	الغرب	114	114	12	إسبانيا	57	57	إسبانيا	57	57	غينيا بيساو	175	176
1	غينيا بيساو	175	176	0	الأرجنتين	113	115	0	إسبانيا	57	57	إسبانيا	57	57	جمهوريونغوي	177	177
1	جمهوريونغوي	177	177	0	نيبال	112	116	2	إسبانيا	57	57	إسبانيا	57	57	ساو تومي وبرينسيبي	176	178
1	ساو تومي وبرينسيبي	176	178	1	نيكاراغوا	119	117	2	إسبانيا	57	57	إسبانيا	57	57	غينيا	178	179
0	غينيا	178	179	2	سوافانلد	126	118	0	إندونيسيا	59	60	إندونيسيا	57	57	إريتريا	180	180
0	إريتريا	180	180	0	كوسوفو	118	119	3	قازاخستان	74	59	قازاخستان	57	57	بوروندي	181	181
1	بوروندي	181	181	0	بلا	120	120	4	فانواتو	59	60	فانواتو	57	57	جمهورية أفريقيا الوسطى	182	182
0	جمهورية أفريقيا الوسطى	182	182	2	إندونيسيا	115	121	0	ساموا	67	61	ساموا	57	57	تشاد	183	183
0	تشاد	183	183	2	أوغندا	129	122	1									

أو امتيازات خاصة. وعلاوة على ذلك، حين يجري قدر أكبر من النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الرسمي يمكن إخضاعه لإجراءات حكومية ومعاملة ضريبية مفيدة. فمنذ عام 2003، وهو العام الذي بدأ فيه وضع تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، ووأضاعوا السياسات في أكثر من 75 في المائة من بلدان العالم يعملون على تيسير بدء النشاط التجاري داخل القطاع الرسمي. وتظهر دراسة حديثة استُخدمت فيها البيانات المستمدة من سجلات الشركات في 100 بلد على مدى 8 سنوات أن البلدان التي لديها أنظمة تتسم بالكفاءة لتسجيل الشركات تزيد بها معدلات دخول الشركات الجديدة إلى السوق وتزيد بها كثافة أنشطة الأعمال في المتوسط.<sup>2</sup>

والواقع أن هذا الأمر يمس الناس بصورة أساسية أولاً وأخيراً. وقد زادت الأزمة الاقتصادية، أكثر من أي وقت مضى، من أهمية خلق فرص عمل جديدة والحفاظ على القائم منها. فمع بلوغ عدد العاطلين 212 مليون شخص عام 2009 - بزيادة 34 مليوناً مما كان عليه العدد في مستهل الأزمة عام 2007<sup>3</sup> - أصبح خلق فرص العمل الأولوية القصوى لواضعى السياسات في أنحاء العالم. ومع تقلص الموازنة العامة نتيجةً لبرامج التحفيز وتراجع الإيرادات الضريبية، بات لازماً على الحكومات في الوقت الحالي تحقيق المزيد من الإيجارات بأقل قدر من الموارد وبالتالي، فإن إطلاق طاقات الشركات الخاصة الصغيرة وقدرتها على خلق فرص العمل يُعد أمراً حيوياً.

ومن المؤكد أن منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة تمتلك قدرة هائلة على خلق فرص العمل. فهي تمثل ما يقدر بنحو 95 في المائة من الشركات ويعمل بها ما يتراوح بين 60 و70 في المائة من القوة العاملة في البلدان المرتفعة في المائة من الأعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وما بين 60 و80 في المائة من القوة العاملة في بلدان مثل شيلي والصين وجنوب أفريقيا وتاييلند.<sup>4</sup> ولذلك، فمن المنطقي بالنسبة لواضعى السياسات مساعدة هذه المؤسسات على النمو. ومن سبل دعمها أن يتم تحسين البيئة التنظيمية المحيطة بها.

### ما هي التوجهات التي تميز بها سنة 2010/09؟

فيما يتعلق بواضعى السياسات الذين يسعون إلى تحسين البيئة التنظيمية لأنشطة التجارية، تفاوتت الأولويات من منطقة إلى أخرى خلال العام المنصرم.

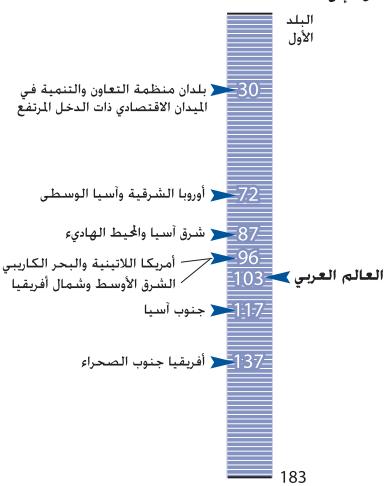
الشكل 2-1  
أدخل 50 في المائة من بلدان العالم العربي إصلاحات على الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في عام 2009/2010  
نسبة البلدان التي أدخلت إصلاحاً واحداً على الأقل لتبسيير ممارسة أنشطة الأعمال (%)



ملحوظة: تضم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 3 بلدان عربية هي جزر القمر وموريتانيا والسودان.  
المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

لديهما مكاتب خاصة لعلوم الاتصال: أما اليوم فهو هناك ستة بلدان لديها هذه المكاتب. وواصلت البلدان العربية في السنة 2010/09 تحسين ما لديها من أنظمة لعلوم الاتصال. فقد وضع الأردن إطاراً رفقياً لإنشاء مكتب خاص لعلوم الاتصال، علاوة على خفض الحد الأدنى للقرصون الواجب إبلاغ السجل الائتماني العام بها. وسمح لبنان للبنوك بالاطلاع الإلكتروني على تقارير السجل الائتماني العام. وألغت سوريا الحد الأدنى للقرصون الواجب إدراجها ضمن قاعدة بيانات مكتب لعلوم الاتصال. وأدت هذه الخطوة إلى زيادة نسبة تغطية قاعدة البيانات للأفراد والشركات إلى

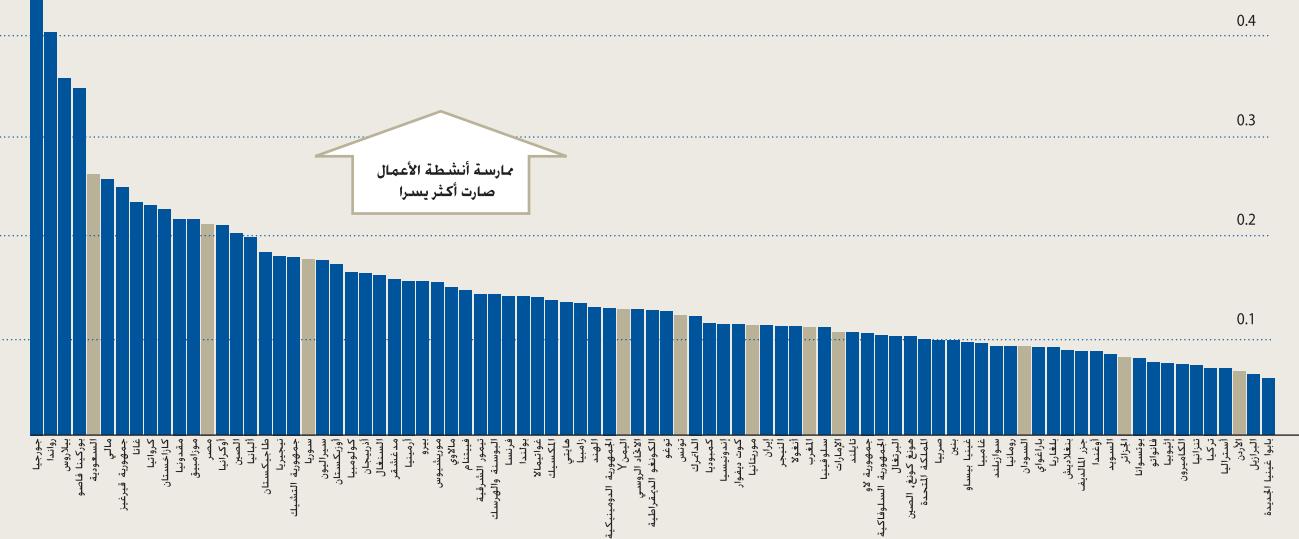
الشكل 3-1  
ما هو ترتيب البلدان العربية من حيث توفر الإجراءات الحكومية الموافقة لأنشطة الأعمال؟  
الترتيب من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تقرير 2011  
(من 1 إلى 183)



متوسط الترتيب على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال  
(من 1 إلى 183)

ملحوظة: تضم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 3 بلدان عربية هي جزر القمر وموريتانيا والسودان.  
المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 4-1  
خلال السنوات الخمس الماضية، قام نحو 85 في المائة من البلدان بتيسير ممارسة أنشطة الأعمال  
مقياس التغير التراكمي على مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال خلال السنوات الخمس الممتدة من تقرير 2006 إلى تقرير 2011



ملحوظة: تعكس درجة التغير على مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال مستوى التغير الذي طرأ على البنية الإجرائية بالنسبة لاصحاب المشاريع المحليين كما ظهره 9 مجموعات من المؤشرات خلال فترة زمنية متقدمة 5 سنوات. وتترواح درجة التغير على مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام من 0.1 إلى 0.54. ويمكن الاطلاع علىزيد من التفاصيل عن كيفية حساب درجة التغير في الملاحظات المرفقة بالبيانات.  
المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال

الدولية. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، كان الدافع وراء العديد من هذه الإصلاحات هو جهود التكامل الإقليمية. وكان بعض هذه الجهود يقوم على أكتاف مبادرات قائمة بالفعل، مثل الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية. وفي شرق أفريقيا، أدى توحيد الرقابة المدوية إلى التعميم بعبور الحدود بين رواندا وأوغندا. ورغم أن سلطات الجمارك في كينيا وتنزانيا وأوغندا ما زالت تستخدم أنظمة إلكترونية مختلفة لتبادل البيانات، فهناك جهود جارية لإنشاء واجهة إلكترونية واحدة لهذه الأنظمة. وبشكل عام، أدخل 27 من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، البالغ عددها 46 بلداً، إصلاحات خاصة بمارسة أنشطة الأعمال بلغ عددها الإجمالي 49 إصلاحاً.

### الأنظمة الإلكترونية في ازدياد في مختلف أنحاء العالم

في مختلف بلدان العالم، أياً كان موقعها أو مستوى دخلها، اعتمد واسعو السياسات إدخال تقنيات تيسّر من ممارسة أنشطة الأعمال، وتقلل من تكاليف المعاملات، وتزيد من الشفافية. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث نفذ 47 في المائة من البلدان إصلاحات تنظيمية للأنشطة التجارية خلال العام المنصرم، كان 23 من هذه الإصلاحات

بطراً على الكثير من قوانين المنطقة أي تعديل أو تحديث منذ عشرات السنين، وهذه القوانين العتيدة تقصّر كثيراً عن المعايير الدولية لأفضل الممارسات. ولذا فإن هناك حاجة لإعادة النظر في القوانين، من أجل التركيز على إعادة تنظيم الشركات المدينة التي تمر بضائقة مالية، وإلغاء جرم الإفلات.<sup>6</sup> وفي سنة 2009/08، طبقت الكويت قوانين إنفاذ تسمح للشركات المتضررة مالياً التي توقف على شفا الإعسار بإعادة تنظيم نفسها، وإعادة هيكلة ديونها، واتخاذ تدابير أخرى لاستعادة سلامتها المالية وربحيتها. وتحدد هذه الخطة إلى حماية الشركات من الدائنين إذا ما تقدمت بخطوة عمل صالحة للتنفيذ.

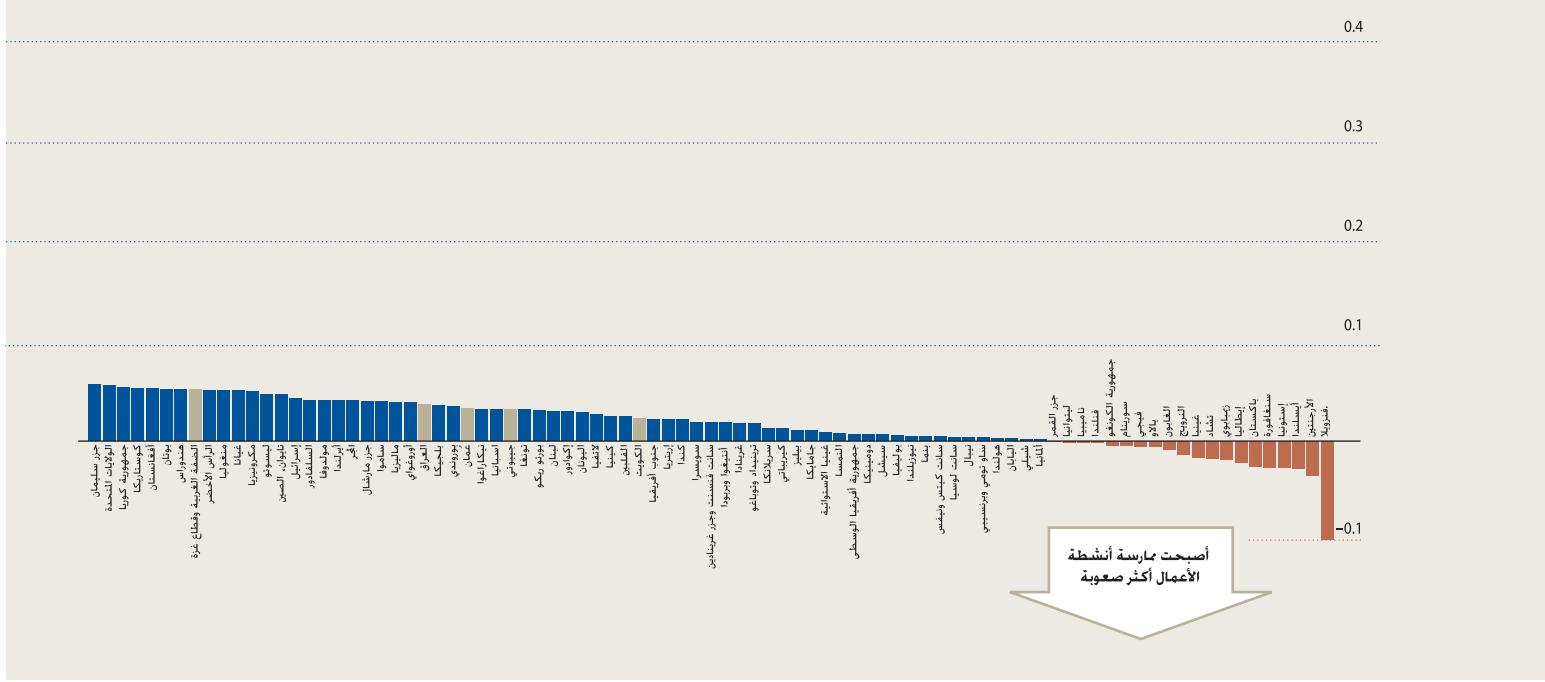
### شيوع تيسير التجارة في العالم العربي

استأثر العالم العربي ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء وحدهما بنحو نصف إصلاحات تسهيل التجارة التي شهدتها العالم في سنة 2010/09، إذ بلغ عددها في العالم العربي 6 إصلاحات، وفي أفريقيا جنوب الصحراء 9 إصلاحات. فقد قامت البحرين وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة و3 بلدان عربية أخرى بتحديث إجراءاتها الجمركية والبنية التحتية لموانئها بغرض تسهيل التجارة وتحقيق الاتساق مع المعايير

### سرعة التصدي للأزمة

دفعت الأزمة العالمية السلطات المعنية إلى تطبيق إصلاحات قانونية ومؤسسية رئيسية في سنة 2010/09. وفي مواجهة الزيادة في حالات الإعسار والمنازعات بسبب سداد الديون، عمد 16 بلداً - أكثرها في أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى ومجموعة البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء منمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - إلى إصلاح ما لديها من أنظمة الإعسار، ومنها بلجيكا وجمهورية التشيك والمجر واليابان وجمهورية كوريا ورومانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة ودول البلطيق.<sup>5</sup> وفي أوقات الضائقة الاقتصادية خاصةً، تشتّد الحاجة إلى إجراءات فعالة للمقاضاة وإشهار الإفلاس لضمان إمكانية إعادة توزيع الأصول على وجه السرعة وعدم إطالة أمد التقاضي في المحاكم. وتركزت معظم الإصلاحات في هذا المجال على تحسين أو استحداث إجراءات إعادة التنظيم لضمان استمرار الشركات القادرة على البقاء.

وليس هناك سوى القليل من إجراءات إعادة التنظيم في العالم العربي على الرغم من أن العديد من بلدانه لديها بند خاص بإعادة التنظيم في قوانينها. إن أحكام إعادة التنظيم هذه عادةً ما تكون مدفوعة بشدة باعتبارات الدائنين، وهو ما لا يتيح إلا قدرًا ضئيلاً من المرونة أمام الدينين للتفاوض. ولم



وعادةً ما تكون لدى البلدان التي يسهل بها ممارسة أنشطة الأعمال مبادرات متطورة خاصة بالحكومات الإلكترونية. وقد بدأ انطلاق الحكومات الإلكترونية في الثمانينيات، وما زالت البلدان التي تمتلك أنظمة متطورة تواصل تحسينها. فقد حولت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الصين) وسنغافورة نظام المنفذ الواحد لاستخراج تراخيص البناء إلى أنظمة إلكترونية من خلال شبكة الإنترنت في عام 2008. وأدخلت الدنمارك منذ فترة قريبة نظاماً مبرمجاً جديداً لتسجيل الأراضي. وأدخلت المملكة المتحدة في الآونة الأخيرة نظاماً لتقديم المستندات الكترونياً إلى المحاكم التجارية.

وكذلك تستخدم البلدان التي تحتل قمة الترتيب أنظمة تستند إلى خليل المخاطر كي تركز مواردها على ما هو أشد أهمية. مثل الإشراف على مشروعات البناء المعقّدة. وتعود ألمانيا وسنغافورة من بين البلدان الخمسة والثمانين التي لديها نظام للمسار السريع لاستخراج تخصّص الزراعة الأُنفقة التاجية الصفرية.

وأخيراً، فإن هذه البلدان تخضع الموظفين العموميين للمساءلة من خلال أنظمة تستند إلى الأداء. وتستخدم أستراليا وسنغافورة والولايات المتحدة مقاييس للأداء في الجهاز القضائي منذ أواخر التسعينات. وأدخلت ماليزيا مؤشراً لقياس أداء القضاة في عام 2009. وتشهد معدلات الفصل في القضايا تحسناً بالفعل.

## ما البلدان التي تسهل فيها ممارسة أنشطة الأعمال؟

على مستوى العالم ككل، تظل ممارسة أنشطة الأعمال هي الأسهل في البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء منمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما في أفريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا، فإن أصحاب المشاريع يعانون أشد الصعوبات ولا يجدون إلا أضعف حماية للملكية بجميع الحالات التسعة لتنظيم الأعمال التي يتحدد على أساسها ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هذا العام (الشكل 1-3).

احتفظت سنغافورة بصدارة ترتيب  
البلدان على المؤشر العام لسهولة ممارسة  
أنشطة الأعمال، تليها في الترتيب منطقة  
هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الصين)، ثم  
نيوزيلندا، فالمملكة المتحدة، والولايات المتحدة،  
والدنمارك، وكندا، والنرويج، وأيرلندا، واستراليا.  
واستمر التغير على مستوى القمة. فمن بين  
أفضل 25 بلداً على مستوى العالم، زاد 18  
منها من سهولة ممارسة أنشطة الأعمال خلال  
السنة الماضية. وارتقت السعودية، وهي أعلى  
البلدان العربية ترتيباً، مركزاً واحداً لتحتل  
المركز الحادي عشر بعدما شرعت في تنفيذ 4  
إصلاحات أخرى العام الماضي.

البالغ مجموعها 25 إصلاحاً يتعلّق بتبسيط الإجراءات الإدارية. وقام الكثير منها بذلك من خلال إدخال إجراءات إلكترونية أو إيجاد تناغم واتساق في عمل مختلف الأجهزة بواسطة أنظمة إلكترونية. ومن خلال التكنولوجيا، قامت البرازيل وشيلي والإكوادور والمكسيك بتبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري، وسهلت كولومبيا استخراج تراخيص البناء، وبسررت نيكاراغوا التجارة عبر الحدود.

وفي جنوب آسيا، حيث أدخلت خمسة من البلدان الثمانية تغييرات (عدها الإجمالي 7)، وأصلت الهند إدخال خمسينات على نظام التسجيل الإلكتروني للشركات الجديدة بالسماح بدفع رسوم الدمة عن طريق الإنترنت. وفي أوروبا الشرقية، أدى تطبيق قواعد الاتحاد الأوروبي التنظيمية التي تشجع على استخدام الأنظمة الإلكترونية إلى إنشاء أنظمة حمركة إلكترونية في لاتفيا وليتوانيا، ضمن تغييرات أخرى. وفي العالم العربي، سمحت السعودية بالتسجيل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عبر شبكة الإنترنت. وقامت مصر في الآونة الأخيرة بتدشين نظام جديد لإنشاء الشركات الإلكترونية. وبدأ بالفعل العمل في المرحلة الأولى من هذا النظام والتي تتبع تقديم طلبات التسجيل الإلكتروني.

نصيب الفرد من الدخل. وفي عام 2007، كانت السعودية من بين البلدان العشرة الأولى الأكثر تحسيناً. فقد قامت بتبسيط المستندات المطلوبة للاستيراد. وحققت ذلك بإلغاء شرط تقديم شهادة فنصلية والسماح بتقديم البيانات الإلكترونية بدلاً من اشتراط تقديم نسخ ورقية من المستندات. وحسنت السعودية من قدرات المرافق في موائتها، مما أتاح لبناء جدة أن يقوم بتخلص المزيد من الحاويات يومياً. وألغت أيضاً شرط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع، والذي كان يصل في العادة إلى 1,057 في المائة من نصيب الفرد من الدخل، وهو ما كان فيما يزيد عن 174 بلداً. وبذلك، وفيما يلي 85 في المائة من هذه البلدان البالغ عددها 174 بلداً، أصبحت ممارسة أنشطة الأعمال الآن أكثر سهولة للشركات الخليجية (الشكل 4-1).

وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005، لم يكن تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة في مصر بالأمر السهل. فقد كان الأمر يتطلب اتخاذ 13 إجراءً، والانتظار أكثر من شهر كامل، وبتطلب حداً أدنى لرأس المال المدفوع يبلغ ثمانية أمثال نصيب الفرد من الدخل. واليوم أصبح الأمر يتطلب أسبوعاً واحداً فقط، مع إلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال. واتخذت مصر إجراءات إصلاحية في 8 مجالات. فقد أنشأت، على سبيل المثال، أول مكتب خاص ل المعلومات الائتمان، وأنشأت منفذًا موحدًا لتسجيل الشركات، واستحدثت رسوماً منخفضة وثابتة لنقل وتسجيل ملكية العقارات، بحيث أصبح الأمر يتطلب 3,000 جنيه مصرى (331 دولاراً) بدلاً من 3 في المائة من قيمة العقار، ونتيجة لذلك، انخفضت تكاليف تسجيل العقارات من 5.9 في المائة في المتوسط من قيمة العقار إلى 1 في المائة فقط عام 2006. وقفز عدد عمليات تسجيل العقارات الجديدة في العام التالي بنسبة 39 في المائة.

وكانت سوريا من أوائل البلدان العربية التي أعادت تجديد بيئتها التنظيمية لأنشطة التجارة، حسبما تظهر على مقياس التغير التراكمي. وكان من أبرز الإنجازات التي حققت خفض الحد الأدنى المطلوب لرأس المال المدفوع من 10 ملايين ليرة سوريا إلى مليون ليرة فقط، وإدراج المعلومات عن جميع القروض بالسجل الائتماني العام، دون فرض حد أدنى

في ممارسة أنشطة الأعمال مقاييساً يمتد على 5 سنوات لكيفية تغير القواعد المنظمة لأنشطة الأعمال في 174 بلداً.<sup>7</sup> وبعكس هذا المقياس جمجمة التغيرات التي طرأت على القواعد التنظيمية لبلد ما حسبياً تدل مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، مثل خفض الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري بفضل إنشاء المنفذ الموحد أو حدوث زيادة في قوة مؤشر حماية المستثمر بفضل وضع قواعد جديدة لسوق الأوراق المالية تشدد متطلبات الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات الصلة. وكانت النتائج مشجعة: ففي حوالي 85 في المائة من هذه البلدان البالغ عددها 174 بلداً، أصبحت ممارسة أنشطة الأعمال الآن أكثر سهولة للشركات الخليجية (الشكل 4-1).

تضم البلدان العشرة التي حققت أكبر الخطوات في جعل بيئتها الإجرائية أكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال: جورجيا ورواندا وبيلاروس وبوركينا فاسو والمملكة العربية السعودية ومالي وجمهورية قيرغيز وكرواتيا وكازاخستان وغانا. وقام كل منها بأكثر من 12 إصلاحاً يتعلق بممارسة أنشطة الأعمال خلال السنوات الخمس. وكان العديد منها، ومنها جورجيا ورواندا وبيلاروس وبوركينا فاسو وجمهورية قيرغيز وكرواتيا وكازاخستان، من بين البلدان العشرة الأكثر تطبيقاً للإصلاحات في سنوات سابقة.

وخلال عامي 2005 و2010، قامت بلدان العالم العربي جميعها تقريباً بتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال بتنفيذ إصلاحات كان لها أثر إيجابي على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال. وتبعاً للمقياس الجديد فقد جاءت السعودية ضمن البلدان الخمسة الأكثر تطبيقاً للإصلاحات من بين 174 بلداً. وكانت مصر والمملكة العربية السعودية من بين البلدان العشرين التي بذلت أكبر جهد من أجل تحسين بيئتها التنظيمية لممارسة أنشطة الأعمال، وذلك طبقاً لمقياس التغير التراكمي على مدى خمس سنوات.

وتظهر درجات التغير التي أحرزتها السعودية على مقياس التغير التراكمي أن إصلاحاتها التنظيمية كانت مطردة وملموسة. فمنذ عام 2005، نفذت المملكة 17 إصلاحاً تنظيمياً لممارسة أنشطة الأعمال في المجالات التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وكان تأثير هذه الإصلاحات إيجابياً. وفي عام 2005، كان بداء النشاط التجاري بالسعودية يتطلب اتخاذ 13 إجراءً ويتكلف 68.5 في المائة من نصيب الفرد من الدخل. أما اليوم فيستطيع أصحاب المشاريع أن يسجلوا نشاطاً خارجاً جديداً في 4 إجراءات فقط ولا يدفعون سوى 7.0 في المائة فقط من

## طرق إضافية جديدة لتبني التغير في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال

في كل عام، يختص تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بالذكر البلدان العشرة التي شهدت أكبر تحسن في تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال خلال السنة السابقة والتي أدخلت تغييرات تتعلق بالسياسات في 3 مجالات أو أكثر. وفي العام المنصرم، احتلت كازاخستان موقع الصدارة. فقد عدلت كازاخستان قانون الشركات وطبقت إجراءات حكومية بسيطة بعد النشاط التجاري وخفضت الحد الأدنى المطلوب لرأس المال المدفوع إلى 0.70 نتج 0.70 دولاراً. وجعلت التعامل مع تراخيص البناء أقل إرهاقاً بإدخال عدة إجراءات حكومية جديدة للبناء في عام 2009، وافتتحت منفذًا موحداً جديداً للإجراءات الرسمية المتعلقة بالبناء واتبعت نهجاً يستند إلى خليل الماطر في إصدار الموافقات على منح التراخيص. وباستفادة التجار ما تم إدخاله من تحسينات على النظام الآلي لمعلومات الجمارك والأنظمة المستندة إلى خليل الماطر. ويمكن الآن تقديم العديد من المستندات المتعلقة بالتجارة، كبطاقة الشحن، من خلال الإنترنت، ويمكن إرسال الإقرارات الجمركية قبل وصول الشحنة. وتشمل جهود التحديث، الممارسة منذ سنوات، أيضاً تطبيق نظام لإدارة الماطر من أجل الرقابة على السلع التي تعبر الحدود الوطنية ونظام تفتيش عصري (المسح الحراري) على المبر المحدود المشترك مع الصين. ونتيجة لذلك، تقلص الوقت اللازم للتصدير بواقع 8 أيام، والوقت اللازم للاستيراد بواقع 9 أيام، وانخفاض عدد المستندات المطلوبة مستنداً واحداً. وزادت كازاخستان أيضاً من إشتراطات الإفصاح فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذات الصلة. وبفضل ما أدخلته من تعديلات على قانون الشركات، أصبح يتعين على الشركات أن تدرج تفاصيل المعاملات التي تتطوّر على تعارض في المصالح ضمن تقاريرها السنوية.

ويمكن للتغيرات السنوية في الترتيب أن تعطي بعض المؤشرات على ما أدخله بلد ما من تغييرات في بيئة الإجراءات بالنسبة للشركات، ولكنها تظل دائمًا نسبية. فترتيب بلد ما قد يتبدل بسبب تطورات طرأت على بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك فإن التغير في الترتيب من سنة إلى أخرى لا يعكس كيفية تغير البيئة الإجرائية للأعمال في بلد ما على مر الزمن.

ومن أجل تصوير كيفية تغير البيئة التنظيمية لأنشطة التجارة في بلد ما على مر الزمن، حسبما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، فقد استحدث تقرير هذا العام مقياساً جديداً. وتوفر درجات التغير

وتنظيم إجراءات إعادة تنظيم الشركات المتعثرة. وفي أعقاب هذا الإصلاح فاقت احتمالات إعادة تنظيم الشركات القابلة للبقاء احتمالات تصفيتها. وتحسين معدلات تعافي الشركات.<sup>9</sup> وقادت دراسات أخرى بتقديري التغيرات في السياسات والتي أثرت في شركات معينة دون غيرها. وباستخدام مجموعة الشركات التي لم تتأثر كمجموعة حاكمة، تبين أن الإصلاحات التي يسرت الدخول في قطاع النشاط التجاري الرسمي في كولومبيا والهند والمكسيك أدت إلى حدوث زيادة في تأسيس الشركات الجديدة وفي المنافسة.<sup>10</sup> وبفضل تبسيط إجراءات تسجيل الشركات لدى البلديات في المكسيك زاد عدد مؤسسات الأعمال المسجلة بنسبة 5 في المائة وزادت فرص العمل بنسبة 2.8 في المائة في الصناعات المتأثرة.

وهناك نتائج أخرى واحدة آخذة في الظهور. فهناك بحث جديد يربط، باستخدام بيانات مجتمعه من استقصاءات لراء مؤسسات الأعمال، بين الإصلاحات التنظيمية في أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى وبين تحسن أداء الشركات.<sup>11</sup> ورغم أن عوامل معينة، كإصلاحات الاقتصاد الكلي والتطور التكنولوجي وخصائص الشركات، قد تؤثر هي الأخرى في الإنتاجية، إلا أن النتائج تظل مشجعة. وكانت بلدان تلك المنطقة هي الأكثر نشاطاً في تحسين القواعد المنظمة لعمل الشركات خلال السنوات السبع الماضية، وذلك في الغالب الأعم استجابةً منها للظروف الجديدة مثل إمكانية الانضمام للاتحاد الأوروبي أو للأزمة المالية في الآونة الأخيرة. وقام نحو 93 في المائة من بلدان المنطقة بتيسير بعده النشاط التجاري، وأنشأ 20 بلداً منها منفذ موحدة لإنهاء الإجراءات. ويقاد يكون بعده النشاط التجاري بالمنطقة الآن بنفس سهولته في البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وغالباً ما تكون الفوائد المباشرة التي تعود على الشركات في شكل تحقيق وفورات في التكلفة وفي الوقت. وفي جورجيا، أظهر استقصاء أجري عام 2009 أن المركز الجديد لخدمة بعده النشاط التجاري ساعد مؤسسات الأعمال في توفير ما متوسطه 3.25 في المائة من الأرباح، وهذا من خدمات التسجيل وحدها. وبالنسبة لمؤسسات الأعمال التي يخدمها المركز ككل، وصل مجموع الوفورات المباشرة وغير المباشرة إلى 7.2 مليون دولار.<sup>12</sup>

الإطار 2-1

### تشجيع النساء على ممارسة نشاط الأعمال

تشكل النساء أكثر من 50 في المائة من سكان العالم، لكن نسبتهن من قوة العمل تقل عن 30 في المائة في بعض البلدان. وهذا يمثل إمكانيات غير مستغلة. وفيما يتعلق ببعض السياسات الساعين إلى تعزيز مشاركة النساء في الاقتصاد، يجد بهم أن يبدأوا بضمون وصول المؤسسات والقوانين إلى تلك الأنواع من الأنشطة التجارية والوظائف التي تقوم بها النساء في الوقت الراهن.

ولننظر مثلاً إلى مراكز المعلومات الائتمانية. فمع نشوء مؤسسات التمويل الأصغر في السبعينيات، استطاعت النساء الفقيرات في بعض الأجزاء من العالم أن يحصلن لأول مرة على الائتمان. وبحلول عام 2006 كانت مؤسسات التمويل الأصغر قد وصلت بخدماتها إلى 133 مليون عميل، ومن بين هؤلاء العمال، كان 93 مليوناً من ينتمون للفئات الأشد فقرًا عندما حصلوا على أول قرض لهم، وكان 85 في المائة من هؤلاء الأشد فقرًا من النساء. لكن 42 مكتباً ائتمانياً فقط، من بين 128 مكتباً في العالم، هي التي تغطي مؤسسات التمويل الأصغر، وهو ما يحد من قدرة المفترضين منها على تكوين سجل ائتماني لهم. وينظر مشروع جديد لمجموعة البنك الدولي، هو مشروع "المراة وأسلحة الأعمال والقانون"، في مثل هذه التباينات علاوة على القواعد التنظيمية التي تتطوّر صراحةً على تفرقة على أساس الجنس.<sup>1</sup>

وقد خلص خليل حديث للأدباء المتاحة إلى أن بعض جوانب البيئة التنظيمية للأنشطة التجارية تؤثر تأثيراً غير مناسب على قرار المرأة، أكثر من غيرها، بأن تصبح من أصحاب المشاريع وعلى أدائها في تشغيل منشأة أعمال داخل القطاع الرسمي. وربما كانت العوائق التي تحول دون حصول المرأة على التمويل هي التي تدفعها إلى التركيز على الصناعات كثيفة العمالة ذات رأس المال المنخفض، التي تتطلب تمويلاً أقل، لكنها أيضاً ذات إمكانات وقدرات أقل على النمو والتطور. ويتضمن أحد العوائق المكنة في أن ما لدى النساء من ضمادات مادية وضمانات "على أساس السمعة" تعتبر أقل ما لدى الرجال.<sup>2</sup>

ويكن للمرأة أن تستفيد من القوانين التي تيسر استخدام الضمادات المنقوولة كالمعادات أو الحسابات المقبولة كضمان للحصول على قروض. وبالناظر إلى أن النساء عادة ما لا يملكون سندات ملكية الأرض أو المباني التي يمكن استخدامها كضمانات، فيرجح أن تكون لديهن أصول منقوولة. ففي سريلانكا على سبيل المثال عادةً ما تحفظ المرأة بشرتها في شكل حلٍ ذهبي. وتحسين الحفظ فإن هذه الحل تقبلها البنوك كضمان للقروض.<sup>3</sup>

وغالباً ما تلجأ النساء إلى الائتمان غير الرسمي، الذي يشمل تكلفة أعلى للمعاملة. وتفيـد دراسة حديثة جرت في غانا بأن النساء، بغية ضمان قدرتهن على الحصول على ما قد يلزمـنـ من ائتمـانـ، ينفقـنـ الكثير من الوقت في تكوـينـ شبـكـاتـ معـقدـةـ منـ مـقـدمـيـ الـائـتمـانـ غيرـ الرـسـميـ.<sup>4</sup>

وقد ثبت أن تحسين قدرة الشركات على الحصول على الائتمان يعني ثماره، بما يؤدي إليه من تشجيع على العمل الحر والإبتكار وحسن توزيع الأصول ونمو الشركة.<sup>5</sup> وينبغي أن يكون الكل، بغض النظر عن الجنس، قادرًا على الاستفادة من ذلك.

<http://wbl.worldbank.org/>.

.Klapper and Parker (2010).

.Pal (1997).

.Schindler (2010).

.World Bank (2008).

التنظيمية في أداء الشركات وتسهم في التغيير، بالقيم المطلقة، لا يعتمد على سرعة الإصلاح فحسب، بل وعلى نقطة البدء أيضًا. فسنغافورة، مثلاً، بما لديها من أنظمة الحكومة الإلكترونية وما تتمتع به حقوق الملكية من حماية قانونية قوية، ليس أمامها الآن متسعٌ لزيادة من الإصلاح. وهناك بلدان أخرى، مثل إيطاليا، نفذت عدة إصلاحات تنظيمية في مجالات قد لا تظهر نتائجها إلا على المدى البعيد، كإصلاحات القضاية أو إصلاحات أنظمة الإعسار.

### ما تأثير هذه الإصلاحات على الشركات وخلق فرص العمل والنمو؟

ما زال الترتيب ومقياس التغير التراكمي على مدار 5 سنوات مجرد مؤشرات استرشادية فقط. ولن يشكك الكثيرون في مزايا الحد من الإجراءات البيروقراطية التي تقييد نشاط الأعمال، ولا سيما لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ولكن كيف تؤثر الإصلاحات

- الإطار 3-1. مجموعات أخرى لمؤشرات البنك الدولي المعنية بالإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال
- 6 انظر (2010) عن العام السابق.
- 7 تبع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الإصلاحات التنظيمية لأنشطة التجارة التي تؤثر في تلك الأنشطة طوال دورة حياتها - منذ بدء النشاط وحتى التصفية - في 174 اقتصاداً أو أكثر من عام 2005. وخلال الفترة من 2003 إلى 2005 أضاف التقرير 5 بنود أساسية وزاد عدد الاقتصادات التي يغطيها من 133 إلى 174. للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الواقع وضع مقاييس التغير التراكمي على مدى 5 سنوات انظر About Doing Business وللمزيد حول كيفية تكوين المقاييس انظر Data notes.
- 8 لإنقاء نظرية شاملة على ما كتب عن القواعد التنظيمية لبدء الأنشطة التجارية فيما يتعلق بتحقيق نتائج مثل الإنتاجية وخلق فرص العمل، انظر Djankov (2009) and Motta, Oviedo and Djankov (2010). وكذلك انظر Djankov, McLeish and Santini (2010) and Ramalho (2006) و يمكن العثور على مزيد من الأبحاث على الموقع الإلكتروني لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال <http://www.doingbusiness.org>.
- 9 .Giné and Love (2006)
- 10 Aghion and others (2008), Bruhn (2008), Ka-plan, Piedra and Seira (2007) and Cardenas and Rozo (2009)
- 11 أمين ورامالو Amin and Ramalho (قيد الطبع). باستخدام مجموعة من البيانات عن نحو 2,100 شركة في 28 اقتصاداً في أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى، عقد المؤلفان مقارنة بين التغيرات في إنتاجية الأيدي العاملة على مر الزمن في الاقتصادات التي تدخل إصلاحات وتلك التي لا تدخل إصلاحات. وكان الفارق في تغير إنتاجية الأيدي العاملة بين مجموعة الاقتصادات كبيرةً إحصائياً عند مستوى أقل من 5 في المائة. وَ تؤثر في النتيجة فوارق العوامل غير المتغيرة زمنياً مثل تركيبة الشركة أو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- 12 مؤسسة التمويل الدولية، "المؤسسة تساعده في تبسيط الإجراءات أمام الشركات في جورجيا من أجل توفير الوقت والموارد"، تم الاطلاع عليها بتاريخ 20 سبتمبر/أيلول 2010 على موقع المؤسسة <http://www.ifc.org/>
- 13 بيانات منظمة العمل الدولية.
- 14 البنك الدولي (2008)
- 15 Chhabra (2003) and Amin (2010)
- 1 نُشر نحو 656 مقالة في مجلات أكاديمية خاضعة للمراجعة من جانب النظراء، وهناك حوالي 2,060 ورقة عمل متاحة حالياً على موقع Google على شبكة الإنترنت Scholar (<http://scholar.google.com>)
- 2 Klapper, Lewin and Quesada Delgado (2009). يشير معدل بدء النشاط إلى الشركات المسجلة حديثاً كنسبة مئوية من إجمالي عدد الشركات المسجلة. وتعزف كنافة الأنشطة التجارية باعتبارها عدد الأنشطة كنسبة كمئوية من عدد السكان في سن العمل (من 18 إلى 65 سنة).
- 3 بيانات منظمة العمل الدولية.
- 4 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2004)؛ منظمة العمل الدولية وخدمة التعاون الفني (2010) SERCOTEC، ص (12)؛ جنوب أفريقيا، وزارة التجارة والصناعة (2004)، ص (18)؛ الصين، إدارة الدولة للصناعة والتجارة، <http://www.saic.gov.cn/english> و Ayyagari, Beck and Demirguc-Kunt (2007)
- 5 في المملكة المتحدة على سبيل المثال مت تصفية 19,077 شركة في عام 2009، بزيادة نسبتها 13%.
- 6 المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (<http://wbl.worldbank.org/>) بيانات عن المعيير القانوني على أساس نوع الجنس في 128 بلدًا. تغطي ستة مجالات الاستثمار عبر الحدود (<http://iab.worldbank.org/>) بيانات عن القوانين والإجراءات الحكومية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في 87 بلدًا. تغطي 4 مجالات تقييم ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى دون الوطني (المدن والولايات والأقاليم) (<http://www.doingbusiness.org/>) بيانات ممارسة أنشطة الأعمال المقارنة بين الولايات والمدن في البلدان 41 دراسة تغطي 299 مدينة استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (<http://www.enterprisesurveys.org/>) بيانات أنشطة أعمال عن أكثر من 100 ألف شركة في 125 بلدًا. تغطي مجموعة عريضة من الموضوعات المتعلقة بيئة أنشطة الأعمال
- أين تكمن الفرصة في البلدان النامية؟**
- سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إدخال أكثر من 1,500 شخص على القواعد التنظيمية للعمل التجاري في 183 بلدًا منذ عام 2004. وتزايد استفادة الشركات في البلدان النامية. خلال العام المنصرم، قام نحو 66 في المائة من هذه البلدان بتيسير ممارسة نشاط الأعمال، ارتفاعاً من 34 في المائة فقط قبل ست سنوات. وبذلت النتائج الدامغة في الظهور، مثلما بذلوا واصحاً في رواندا وغانا، وكانت هذه النتائج بتابة الإلهام لغيرهما.
- وهذه أرباء طيبة، لأن فرص إدخال إصلاحات تنظيمية مازالت قائمة. فأصحاب المشاريع والمستثمرون في البلدان المرتفعة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل لا زالت تواجه من العراقيل البيروقراطية وضعف الحماية لحقوق الملكية أكثر مما يواجهه نظائرها في البلدان ذات الدخل المرتفع. ويطلب التصدير، على سبيل المثال، 11 مستندًا في جمهورية الكونغو، في حين لا يزيد العدد على مستنددين فقط في فرنسا. ولا يزال بدء النشاط التجاري في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء يتکلف 18 مثل ما يتکلفه في البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء منمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بالنسبة لنصب الفرد من الدخل). ولذا فإن الكثير من مؤسسات الأعمال في البلدان النامية قد تفضل الابتعاد والبقاء في القطاع غير الرسمي. وهناك، تفتقر هذه المؤسسات إلى إمكانية الحصول على الآثار، التجارية الرسمي وعلى النهاية إلى الأسواق، وبحصل موظفوها على مزايا أقل ولا يتمتعون بأي حماية. وعلى مستوى العالم، يقدر عدد العاملين في القطاع غير الرسمي بنحو 1.8 مليار شخص، وهو ما يفوق عدد العاملين بالقطاع الرسمي والبالغ 1.2 مليار.<sup>13</sup>
- ويمكن للإجراءات المفرطة في التعقيد أن تعوق الأنشطة التجارية، وكذلك الافتقار إلى وجود مؤسسات أو قواعد تنظيمية خمس

# معلومات عن تقرير مارسة أنشطة الأعمال: القياس من أجل تحقيق الأثر

النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة. ويشمل ذلك القواعد الازمة لإنجاح حقوق الملكية وبيانها، وخفض تكاليف تسوية المنازعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال. والهدف هنا هو: إتاحة إجراءات حكومية مصممة بحيث تتسم بالكافأة، والبساطة في التطبيق، وأن تكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها. وعلى هذا الأساس، تعطي بعض مؤشرات التقرير تقديرًا أعلى لصالح فرض المزيد من الإجراءات الحكومية، مثل وضع معايير أكثر صرامة للفحص عن المعلومات فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة (related-party transactions). بينما تعطي مؤشرات أخرى تقديرًا أعلى لصالح تبسيط طرق تنفيذ الإجراءات الحكومية القائمة، مثل استثناء الإجراءات الشكلية الازمة لتأسيس الشركات في نظام الشبكات الواحد (one-stop shop).

يتضمن مشروع مارسة أنشطة الأعمال نوعين من البيانات. يعتمد النوع الأول على مطالعات القوانين والإجراءات الحكومية وتفسيراتها، بينما يعتمد الثاني على مؤشرات الوقت والحركة التي تقيس درجة الكفاءة والتعقد في تحقيق أحد الأهداف الإجرائية (مثلاً، من الصفة الاعتبارية لإحدى منشآت الأعمال). وفي إطار مؤشرات الوقت والحركة، يجري تسجيل تقديرات التكلفة من واقع جداول الرسوم الرسمية حيثما ينطبق ذلك.<sup>3</sup> وفي هذا الصدد، فإن تقرير مارسة أنشطة الأعمال يبني على العمل الرائد الذي قام به الخبر الاقتصاديين هيرناندو دي ساتو في تطبيق منهج الوقت والحركة الذي كان فرديرك بيولر أول من استخدمه، وأدى إلى إحداث ثورة في إنتاج الموديل تي من سيارات فورد T (Model T). واستخدم دي ساتو هذا النهج في ثمانينيات القرن العشرين لاظهار العقبات التي تعرّض سبيل إقامة مصنع للملابس بقع على أطراف مدينة ليما.<sup>4</sup>

الأعمال والنموذج المعياري لاحتساب التكلفة (standard cost model) الذي تم إعداده وتطبيقه في باي الأمر في هولندا، في الوقت الحالي، الآلاتين المعياريتين الوحدين اللتين يجري استخدامهما عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على تكلفة مارسة أنشطة الأعمال.<sup>1</sup> وقد غطى أول تقرير في سلسلة تقارير مارسة أنشطة الأعمال، الذي صدر في 2003، 5 مجموعات من المؤشرات و333 بلداً. أما تقرير العام الحالي فيغطي 11 من مجموعات المؤشرات و183 بلداً. وتم إدراج تسعة مجالات في الترتيب العام على أساس سهولة مارسة أنشطة الأعمال. واستفاد المشروع من المعلومات التقديمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسين والمشاركون في عملية التقييم.<sup>2</sup> وما زال الهدف الأولى للتقرير قائماً. وهو: توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها.

## الجالات التي يغطيها تقرير مارسة أنشطة الأعمال

يتبع تقرير مارسة أنشطة الأعمال أداة قياس كمي للإجراءات الحكومية المتعلقة بكل من: بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري - وذلك من حيث مدى انطباقها على منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما ينظر التقرير في القواعد والإجراءات الحكومية الخاصة بتوظيف العاملين، وكذلك في مقياس جديد خاص بتوصيل الكهرباء. ويقوم النطلق الأساسي للتقرير على أن

تركز الحكومات الملتزمة بالحفظ على سلامة اقتصاداتها الوطنية وتوفير الفرص لمواطنيها على ما هو أكثر من مجرد الأوضاع الاقتصادية الكلية. وتولي كذلك اهتماماً بالقوانين والإجراءات والترتيبات المؤسسية التي ترسم ملامح النشاط الاقتصادي اليومي.

وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى جذب الاهتمام بأهمية القواعد والإجراءات الحكومية الرشيدة. وفي أوقات الانكماش، يمكن للمؤسسات والإجراءات الحكومية الساربة المنظمة لأنشطة الأعمال أن تساند عملية التصحيف الاقتصادي. ومن شأن سهولة دخول الشركات إلى الأسواق وخروجها منها، والتحلي بالرونونة في إعادة تخصيص الموارد أن يسهل التوقف عن مزاولة الأعمال التجارية التي ضعف الطلب عليها، والبدء في مزاولة أشياء جديدة. ويمكن أن تساهم زيادة والممارسين والمشاركون في عملية التقييم، وضوح حقوق الملكية وتقوية البنية الأساسية للأسوق (مثل أنظمة المعلومات الائتمانية وأنظمة الضمانات والرهونات) في تعزيز مستوى الثقة في وقت يسعى فيه المستثمرون وأصحاب الأعمال والمشاريع إلى إعادة بناء الاقتصاد.

إلا أنه وحتى وقت قريب، لم تكن هناك مجموعة من المؤشرات العالمية لرصد عوامل الاقتصاد الكلي، وتحليل مدى ملاءمتها. واستندت الجهود الأولى في ثمانينيات القرن العشرين إلى البيانات المبنية على التصورات من الخبراء أو استقصاءات مؤسسات الأعمال التجارية. ورغم أن هذه الاستقصاءات تعتبر أداة مفيدة لقياس أوضاع الاقتصاد والسياسات، فإن اعتمادها على التصورات وعدم تغطيتها بالكامل للبلدان الفقيرة قد حدّ من فائدتها بالنسبة لعملية التحليل.

وجاء مشروع مارسة أنشطة الأعمال، الذي انطلق قبل 9 أعوام، ليخطو خطوة أخرى في هذا الدرج. حيث ينظر التقرير إلى الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويقيس الإجراءات الحكومية والمتوسطة الحجم، ويقيس الإجراءات الحكومية المطبقة عليها على طوال مراحل حياتها. ويعتبر كل من تقرير مارسة أنشطة

## الحالات التي لا يغطيها تقارير ممارسة أنشطة الأعمال

الختصة والمستندات اللازم استيفاؤها وتقديمها. أو أنهم قد يتفادون الإجراءات المطلوبة قانوناً بشكّل تام - من خلال مثلاً عدم تسجيل أسمائهم للحصول على رقم الضمان الاجتماعي.

وعندما تصبح الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة، ترتفع مستويات النشاط الاقتصادي غير الرسمي. ويأتي هذا الطابع غير الرسمي بتكفّلة باهظة: فالشركات في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد عادة ما تنموا بوتيرة أبطأ كثيراً، وتعاني من ضعف شديد في إمكانية الحصول على الائتمان، وتوظف عدداً أقل من العمال - وبقى العاملون في هذا القطاع خارج مظلة الحماية التي توفرها نظام وقوانين العمل.<sup>7</sup> وبقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة العوامل التي تساعده في تفسير أسباب ظهور نشاط اقتصادي غير رسمي، وتتيح لواضعي السياسات رؤى متبصرة عن مجالات الإصلاح المطلوبة. ويتطّلب التوصل إلى فهم أكمل لبيئة ممارسة أنشطة الأعمال الأوسع نطاقاً، ومنظور أكثر اتساعاً عن التحدّيات التي تواجه السياسات، المزج بين الرؤى المتباينة التي يتيحها التقرير مع البيانات المستقاة من مصادر أخرى، مثل مسوّحات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال.<sup>8</sup>

### أسباب اختيار محور التركيز هذا

يمثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عمله اختبار نسبة الكولستيرون في البيئة الإجرائية المنظمة لمنشآت الأعمال المحلية. إلا أن اختبار نسبة الكولستيرون لا يكشف بالضرورة كافة الأوجه المتعلقة بحالتنا الصحية. لكنه يقيس شيئاً مهماً بالنسبة لصحتنا. كما أنه يبنينا إلى ضرورة تغيير سلوكياتنا على نحو من شأنه تحسين ليس فقط نسبة الكولستيرون، ولكن أيضاً صحتنا العامة.

وتتمثل إحدى طرق اختبار ما إذا كان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يشكل مؤشراً بدليلاً لبيئة ممارسة أنشطة الأعمال الأوسع نطاقاً والقدرة التنافسية، في النظر إلى علاقات الارتباط بين ترتيب مراكز البلدان في هذا التقرير، ومعايير القياس الاقتصادية الرئيسية الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) الخاصة بقياس تنظيم أسواق المنتجات هي الأقرب لتفاير ممارسة أنشطة الأعمال من حيث مجالات القياس،<sup>9</sup> وتبلغ علاقة الارتباط بينهما هنا 0.72.

أما مؤشر التنافسية العالمية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، والتقرير السنوي لاحتساب القدرة التنافسية التابع للمعهد الدولي للتطوير الإداري، فكلاهما نطاق واسع، إلا أن هناك أيضاً علاقة ارتباط قوية بينهما وبين تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (0.79 على التوالي).<sup>10</sup>

ويثور أحد الأسئلة التي تطرح نفسها

### الاستناد إلى سيناريوهات الحالات المعيارية

يتم بناء مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على أساس سيناريوهات حالات معيارية ذات افتراضات محددة، مثلاً، أن تقع الشركة في أكبر مدينة جنوبية في البلد المعنى. وبشكل عام، فإن معظم المؤشرات الاقتصادية تطرح افتراضات من هذا النوع من أجل تحديد إطار تغطيتها. غالباً ما تعتمد الإحصاءات المتعلقة بالتضخم، مثلاً، على أسعار سلع المستهلكين في عدد قليل من المناطق الحضرية.

وتسمح هذه الافتراضات بإجراء تغطية شاملة، وتعزز من القدرة على إجراء المقارنات، إلا أنها تأتي على حساب العمومية. وبقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بمحددات اقتصراته على بيانات خاصة بأكبر مدينة جنوبية في البلد المعنى. وتتبادر الإجراءات الحكومية المنظمة للأعمال التجارية ودرجة إنفاذها، وخاصة في الدول الأخلاقية والاقتصادات الكبيرة، فيما بين البلدان. وبطبيعة الحال، فإن التحدّيات القائمة والفرص المتاحة في المدينة التجارية الأكبر حجماً - سواء مومباي أو ساو باولو أو نوكوكولا أو نانساو - تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان. وإدراكاً منه باهتمام الحكومات بهذه التباينات، قام فريق ممارسة أنشطة الأعمال بتعزيز مؤشراته العالمية من خلال إجراء دراسات دون الوطنية (على مستوى الولايات وأقاليم ودولتين والمدن) في بلدان مثل البرازيل والصين وكولومبيا وجمهورية مصر العربية والهند وإندونيسيا وكينيا والمكسيك والمغرب ونيجيريا وباكستان والفلبين.<sup>6</sup>

أما في الحالات التي تتصرف فيها الإجراءات الحكومية بالعقيد والتباين الشديد، فمن الضروري تحري الدقة في تحديد الحالة المعيارية المستخدمة في بناء مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال. وحيثما كان ذلك مناسباً، تفترض الحالة المعيارية وجود شركة ذات مسؤولية محدودة. ويعتبر هذا الاختيار واقعياً في جانب منه: إذ أن الشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة هي أكثر أشكال شركات الأعمال التجارية شيوعاً في معظم بلدان العالم. وبعكس هذا الاختيار أحد محاور تركيز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وهو: زيادة الفرص أمام مشاريع الأعمال التجارية، حيث يشجع المستثمرون الدخول في مشاريع الأعمال عندما تكون الخسائر المحتملة مقتصرة على مساهماتهم في رأس المال.

### التركيز على القطاع الرسمي من الاقتصاد

يفترض تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، في سياق بناء مؤشراته، أن أصحاب الأعمال على درجة بجميع الإجراءات الحكومية السارية، وأنهم يتقيدون بها. لكن من الناحية العملية، فإنهم قد يمضون وقتاً طويلاً في سعيهم لعرفة الجهات

إن معرفة الحالات التي لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تضاهي في أهميتها معرفة الحالات التي يغطيها - وذلك لفهم المحددات التي ينبغيأخذها بعين الاعتبار عند تفسير البيانات.

### محدودية النطاق

يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على مجال، وبهدف على وجه التحديد إلى قياس الإجراءات الحكومية والإجراءات البيروقراطية ذات الصلة بمراحل حياة إحدى منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلى ذلك، فإن التقرير:

- لا يقيس جميع أوجه بيئة أنشطة الأعمال التي تهم الشركات أو المستثمرين - أو جميع العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية. فهو لا يأخذ بعين الاعتبار، مثلاً، العوامل المتعلقة بالأمن، واستقرار الاقتصاد الكلي، والفساد، ومهارات العمل لدى السكان، وموضع القوة الأساسية لدى المؤسسات أو مستوى نوعية البنية الأساسية. كما أنه لا يركز على الإجراءات الحكومية الخاصة بالاستثمار الأجنبي.
- لا يقوم بتقييم جوانب م坦ة النظام المالي أو الإجراءات الحكومية المنظمة للأسوق، ولكليهما أهمية بالغة في فهم بعض الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية العالمية.
- لا يغطي جميع الإجراءات الحكومية أو أهدافها في أي بلد. ومع نمو البلدان وتطور التكنولوجيات، يجري إخضاع المزيد من مجالات النشاط الاقتصادي للإجراءات الحكومية. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد القواعد والتشريعات المعتمدة في الآزاد الأوروبي (acquis) حالياً إلى ما لا يقل عن 14,500 قاعدة تشريعية. وبغطي التقرير 11 مجالاً من مراحل حياة الشركة من خلال 11 مجموعة مؤشرات محددة. ولا تغطي هذه مجموعة من المؤشرات جميع جوانب الإجراءات الحكومية التي يركز عليها التقرير. فعلى سبيل المثال، لا تغطي المؤشرات الخاصة ببدء النشاط التجاري أو حماية المستثمرين جميع الجوانب المتعلقة بالتشريعات التجارية. ولا تغطي مؤشرات توظيف العاملين جميع جوانب القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة للعمل. فمجموع المؤشرات العالمية لا تدرج، مثلاً، المعايير الخاصة بالإجراءات الحكومية التي تتناول السلامة في أماكن العمل أو الحق في التفاوض الجماعي.

وبالنسبة للحكومات المهتمة بالإصلاحات، فإن مقدار التحسن في البيئة الإجرائية بالنسبة للأصحاب المشاريع المحليين يفوق في أهميته ترتيبها النسبي. وللمساعدة في تقدير هذه التحسينات، يقدم تقرير هذا العام مقاييساً جديداً (درجة التغير في ممارسة أنشطة الأعمال) يتيح للبلدان إمكانية المقارنة بين وضعها اليوم وما كانت عليه قبل خمسة أعوام. وبين مقاييس التغيرات التراكمية الذي يغطي خمس سنوات حجم الإصلاحات التي قامت بها البلدان في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال مع مرور الوقت (المزيد من التفصيل، انظر قسم "ملاحظات على البيانات"). ويحمل المقاييس الجديد الترتيب السنوي للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي يقارن بين البلدان في لحظة معينة من الوقت.

وخلال تطورها وموتها، تدعم البلدان إجراءاتها الحكومية وتسن المزيد منها بغض حماية المستثمرين وحقوق الملكية. وبجد - في أثناء ذلك - سبلاً أكثر كفاءة لتطبيق الإجراءات الحكومية القائمة وإلغاء تلك التي عفا عليها الزمن. وأحد الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير هنا: أن الاقتادات الديناميكية والأخذة في النمو تواصل إصلاح إجراءاتها الحكومية وخديثها، وطرق تطبيقها، في حين مازال الكثير من البلدان الفقيرة يستخدم قواعد إجرائية ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر.

### تقرير ممارسة أنشطة الأعمال - دليل المستخدم

يمكن للبيانات الكمية والمقارنات المرجعية أن تكوننا عاملين نافعين في حفز النقاش حول السياسات العامة، وذلك من خلال الكشف عن التحديات الحتملة، وتحديد البلدان التي يمكن لها وضع السياسات الاطلاع فيها على دروس مستفادة ومارسات جيدة. وتحتاج تلك البيانات أيضاً أساساً لتحليل كيفية مساهمة المناهج المختلفة بشأن السياسات - وإصلاحات السياسات المختلفة - في تحقيق النتائج المرجوة، مثل تعزيز القدرة التنافسية، والنمو، وزيادة فرص العمل ومستوى الدخل.

وقد أتاحت ثمانية سنوات من بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة متميزة من البحوث عن كيفية ارتباط الأداء على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال - والإصلاحات ذات الصلة بتلك المؤشرات - بالنتائج الاجتماعية والاقتصادية المرجوة. وقد جرى نشر حوالي 656 مقالاً في مجلات أكاديمية خاصة للمراجعة من جانب المعنيين بالموضوع (peer-review)، وحوالي 2,060 ورقة عمل متاحة حالياً على موقع Google Scholar على شبكة الإنترنت.<sup>14</sup> وتشمل الاستنتاجات المستخلصة ما يلي:

الكثير من الحكومات في تهيئة وظائف وفرص اقتصادية جديدة. لكن لا يتوفّر لدى الكثير منها سوى مجال محدود من المالية العامة من أجل الأنشطة المملوكة من الموارد العامة، مثل الاستثمار في مقومات البنية الأساسية أو إتحاد شبكات الأمان والخدمات الاجتماعية المملوكة من الموارد العامة. ويمكن أن تكون الإصلاحات الموجهة نحو تحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك إصلاح القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، مفيدة لعدة أسباب. ويمكن للإجراءات الحكومية المرنّة والمؤسسات المتسمة بالفعالية، بما في ذلك الإجراءات المتسمة بالكافأة لبدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات، وأنظممة الإعسار أو إشهار الإفلاس الكفؤة، تسهيل إعادة توزيع العمالة وأرأس المال. وبينما تقوم الشركات بإعادة البناء والبدء في خلق فرص العمل الجديدة، فإن ذلك سيساعد في وضع الأساس اللازم لتحقيق التعافي الاقتصادي في البلدان. كما يمكن للمؤسسات والإجراءات الحكومية المبسطة والتي يسهل الوصول إليها أن تساعد على ضمان تخفيض الحواجز بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية، وإتاحة المزيد من الفرص للفقراء.

### تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بوصفه أداة خليلية للمقارنات المرجعية

تبين أن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة مفيدة للمقارنات المرجعية، وذلك في إطار رصده لبعض الأبعاد الأساسية لقواعد الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال. وبالضرورة فإن أيّة مقارنة مرجعية - بالنسبة للأفراد أو الشركات أو البلدان - هي إجراء متحيز؛ فهي صالحة ومفيدة إذا ساعدت على شحذ القدرة على التغيير. لكنها تكون بعيدةً عن ذلك إذا حلّت محل تلك القدرة.

ولتقدير ممارسة أنشطة الأعمال مأخذان على البيانات التي يتم جمعها: أنه يعرض مؤشرات "مطلقة" لكل بلد في كل من المجالات الإجرائية الأحد عشر التي يتناولها، كما أنه يتيح مراتب تصنيفية للبلدان بالنسبة لتسعة مجالات، حسب المؤشرات وحسب الترتيب العام.<sup>13</sup> يجب هنا التحلّي بالقدرة على التمييز في تفسير تلك المقاييس الخاصة بأي بلد، وفي تحديد مسار الإصلاح المعمول والممكن سياسياً. من الممكن أن يسفر استعراض ترتيب المراكز الواردة في التقرير - إذا تم بعزل عن العوامل الأخرى - عن نتائج غير متوقعة. فقد يأتي ترتيب مراكز بعض البلدان مرتفعاً بشكل مفاجئ على بعض المؤشرات. بل ويمكن، في بعض الأحيان، أن تأتي بعض البلدان التي حققت معدل نمو سريع أو استقطبت قدرة كبيرةً من الاستثمارات في مراكز متاخرة عن غيرها من البلدان التي تبدو أقل ديناميكية.

بالإلاجح حول ما إذا كان للقضايا التي يركز عليها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أي تأثير على عملية التنمية والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، سألت دراسة قام بها البنك الدولي بعنوان *أصول الفقراء* زهاء 60 ألف من الفقراء من مختلف أنحاء العالم عن كيف يأملون في الإفلات من براثن الفقر.<sup>11</sup> وكانت الإجابات صريحة لا يُليس فيها: فقد علق الرجال والنساء على السواء أمالهم في المقام الأول على تحقيق دخل من العمل في منشأة أعمال يملكونها هم، أو من فرصة عمل يحصلون عليها. ويفتتضي تعزيز النمو - وضمان قدرة الفقراء على المشاركة في جني ثماره - توافق بيته يمكن فيها للمنضمين الجدد من لديهم رغبة وأفكار جيدة، بغض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي، البدء في نشاط جنائي، وحيث يمكن للشركات الجيدة الاستثمار والنمو، ومن ثم خلق مزيد من فرص العمل.

ولا شك أن منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكّل عوامل رئيسية دافعة للمنافسة والنمو وخلق فرص العمل، وبخاصة في البلدان النامية. إلا أن ما يصل إلى 80 في المائة من النشاط الاقتصادي في تلك البلدان يحدث في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد. ولعل الإفراط في الإجراءات البيروقراطية والإجراءات الحكومية من شأنه أن يحول دون دخول الشركات إلى القطاع الرسمي.

وعندما تصبح الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة، وتكون المنافسة محدودة، فإن النجاح في مثل هذه البيئة سيتوقف بدرجة أكبر على معارفك وعلاقتك واتصالاتك، بدلاً من مهاراتك وقدراتك. وعلى التقييد من ذلك، كلما اتصف الإجراءات الحكومية بالشفافية والكافأة وبساطة التطبيق، أصبح من السهلة لأصحاب المشاريع الطامحين، بغض النظر عن علاقاتهم واتصالاتهم، العمل في إطار سيادة القانون، والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة وسبل الحماية التي يكفلها القانون.

ومن هذا المنظور، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يثقل القواعد الرشيدة بوصفها عنصراً أساسياً في ضمان تكافؤ الفرص أمام فئات المجتمع. كما يتيح أساساً لدراسة الآثار الناشئة عن الإجراءات الحكومية وتطبيقاتها. فعلى سبيل المثال، وجد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004 أن تسريع إنفاذ العقود التجارية يرتبط بتصورات زيادة سبل العدالة القضائية - مما يشير إلى أن تأخير العدالة يتساوى مع الحرمان منها.<sup>12</sup>

ولا بزال واضعو السياسات يواجهون تحديات خاصة في سياق الأزمة العالمية الحالية. فالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ترى آثار الأزمة المالية وهي تتسرّب إلى الاقتصاد الحقيقي، مع ما ينتج عن ذلك من ارتفاع معدلات البطالة وفقدان الدخل. ويتمثل التحدى الرئيسي أمام

- مصادر المعلومات الخاصة بالبيانات**
- تستند معظم المؤشرات إلى القوانين والإجراءات الحكومية. كما تعتمد معظم مؤشرات التكلفة في بياناتها على جداول الرسوم الرسمية. ويقوم المشاركون في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال باستيفاء الاستقصاءات كثانية. ويشيرون في إجاباتهم إلى القوانين والإجراءات الحكومية وجداول الرسوم ذات الصلة. بما يساعد في التحقق من صحة البيانات وضمان جودتها.
- وبالنسبة لبعض المؤشرات - مثلاً المؤشرات الخاصة باستخراج تراخيص البناء وإنفاذ العقود وتصفيه النشاط التجاري - فإن جانباً من عنصر التكلفة (حيث لا توجد جداول الرسوم) وعنصر الوقت يستندان إلى الممارسة الحقيقة وليس إلى القوانين المدونة. ويؤدي ذلك إلى إدخال درجة من عدم الموضوعية. ولذلك، يقوم منهج التقرير على العمل مع المستغلين في المجالات القانونية أو المهنيين الذين يقومون بصورة منتظمة بهذه العمليات. وباتباع الأسلوب المعياري المنهجي الخاص بدراسات الوقت والحركة، يقسم التقرير كل إجراء أو معاملة، مثل تأسيس شركة وتشغيلها وفقاً للإجراءات القانونية، إلى خطوات منفصلة لضمان أفضل تقدير للوقت. ويقدم الممارسون الذين يتمتعون بخبرات وتجارب واسعة ومتعددة في هذه العمليات التقدير الزمني لكل خطوة على حدة.
- وعلى مدى السنوات الثماني الماضية،
- مع برامج إصلاح أوسع نطاقاً تستهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة، كما هو الحال على سبيل المثال في كولومبيا وكينيا وليبريا. وفي إطار هكذا برامجها الإصلاحية الخاصة ببيئة ممارسة أنشطة الأعمال، استخدمت الحكومات مصادر متعددة للبيانات والمؤشرات. واستجابت البلدان القائمة بالإصلاح للكثير من أصحاب المصلحة المباشرة وجماعات المصالح، الذين أثاروا قضايا وشواغل مهمة في النقاش الدائر بشأن عملية الإصلاح. وبهدف حوار مجموعة البنك الدولي مع الحكومات حول مناخ الاستثمار إلى تشجيع الاستخدام الدقيق للبيانات، وشحد القدرة على التمييز، وتجنب التركيز الضيق على خصين المراكز التربوية للتقرير، وتشجيع القيام بإصلاحات واسعة النطاق من شأنها تعزيز مناخ الاستثمار.
- منهجية إعداد التقرير والبيانات**
- يغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام 183 بلداً - منها بلدان صغيرة وبعض من أكثر بلدان العالم فقراً التي لا يتواجد بشأنها بيانات أو يتواجد منها قدر ضئيل فقط. وتستند بيانات التقرير إلى القوانين والإجراءات الحكومية المحلية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات والقواعد الإدارية. (الاطلاع على شرح تفصيلي عن منهجهية إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، انظر قسم ملاحظات على البيانات).
- الإطار 1-2**  
كيف استخدمت البلدان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في برامجها الخاصة بالإصلاحات الإجرائية
- لضمان تنسيق جهود الإصلاح فيما بين مختلف الأجهزة الحكومية المعنية، شكلت بلدان مثل كولومبيا ورواندا وسيراليون خلائعاً مهنياً بالإصلاحات الإجرائية تستخدم مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال كأحد المدخلات لإثارة برامجها التي تستهدف خصين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال. وترفع هذه اللجان تقاريرها مباشرة إلى رؤساء هذه البلدان. وقد أنشأ أكثر من 20 بلداً آخر جلائعاً كهذه على المستوى الوزاري. ومن هذه البلدان: الهند ومالطا وتايوان (الصين) وفيتنام في شرق وجنوب آسيا؛ جمهورية مصر العربية والمغرب والملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ جورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيز وмолدوفا وطاجيكستان في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛ وكينيا وليبيريا ومالاوي وزامبيا في أفريقيا جنوب الصحراء؛ غواتيمالا والمكسيك وببرو في أمريكا اللاتينية.
- وعلى الصعيد الإقليمي، تستخدم رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لتحديد المجالات المحتملة لإصلاحات الإجراءات الحكومية، وتشجيع البلدان التي يمكنها مساعدة غيرها على خصين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال لديها، ووضع أهداف محددة قابلة للقياس. وفي عام 2009، أطلقت الرابطة خطة العمل المعنية بتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال بهدف تخفيف تكلفة مزاولة الأعمال التجارية وجعلها أكثر سرعة وسهولة في المنطقة بواقع 25 في المائة بحلول عام 2015. وحدد المخططون، بناءً على مسح استقصائي للشركات، خمسة مجالات ذات أولوية، هي: بدء النشاط التجاري، والحصول على الائتمان، وإنفاذ العقود، والتجارة عبر الحدود واستخراج التراخيص. وتمثل الخطوطتان التاليتان في: قيام البلدان الأعضاء بالرابطة بتحديد الأهداف بغض قياس النتائج، وأختبار البلدان الرائدة كالبيان ونيوزيلندا والولايات المتحدة، ووضع برامج من أجل تنمية القدرات اللازمة لتطبيق الإصلاحات الإجرائية في هذه المجالات.<sup>1</sup>

1. محمد نور (المدير التنفيذي لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ)، كلمة له في اجتماع على مائدة الإفطار مجلس الأعمال المشترك بين رابطة آسيا جنوب شرق آسيا ونيوزيلندا، أوكلاند، نيوزيلندا، 25 مارس/آذار 2010. <http://www.apec.org>.

- وجود علاقة ارتباط بين خفض الموجز أمام تأسيس الشركات وصغر حجم القطاع غير الرسمي من الاقتصاد.<sup>15</sup>
- من شأن انخفاض تكلفة الدخول إلى الأسواق تشجيع تنظيم مشاريع الأعمال وتعزيز إنتاجية الشركات والحد من الفساد.<sup>16</sup>
- من شأن تبسيط إجراءات تأسيس الشركات أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة.<sup>17</sup>
- تشكل جودة بيئة التعاقدات لأي بلد مصدراً للمزايا التنافسية في أمثلة التجارة. إذ تشخص البلدان التي لديها مستوى من إنفاذ العقود في الصناعات التي تكون الاستثمارات فيها القائمة على العلاقات أكثر أهمية.<sup>18</sup>
- توجد علاقة ارتباط بين زيادة تبادل المعلومات عبر مراكز المعلومات الائتمانية من جهة، وارتفاع ربحية البنوك وانخفاض مستوى المخاطر من جهة أخرى.<sup>19</sup>

كيف تستخدم الحكومات تمارين ممارسة أنشطة الأعمال؟ يتمثل رد الفعل الشائع في العادة في طرح أسئلة حول نوعية بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال ومدى ملاءمتها، وكيفية حساب النتائج. رغم ذلك، فإن النقاش الدائر يمضي في العادة إلى مناقشة أكثر عمقاً تستكشف مدى ملاءمة هذه البيانات للبلد المعنى والمجالات التي قد يكون إصلاح الإجراءات المنظمة لأنشطة الأعمال فيها مفيداً ومجدداً.

ونقطة البدء عند معظم القائمين بالإصلاح هي السعي للحصول على أمثلة، وهنا يأتي دور التقرير في المساعدة (الإطار 1-2). فمثلاً، استخدمت المملكة العربية السعودية قانون الشركات الفرنسي كنموذج لتنقيح القانون الساري لديها. وتعلّقت بلدان عدّة في أفريقيا إلى موريشيوس - وهي الأقوى أداءً في المنطقة على صعيد مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال - كمصدر للممارسات الجيدة للإصلاح. وما قاله لويس غوبيليرمو بلاتا، وزير التجارة والصناعة والسياحة السابق في كولومبيا:

"إن الأمر ليس كخبر كعكة تتبع خالها خطوات الوصفة الخاصة بها. كلا، إننا جميعاً مختلفون. لكن، بوسعنا أحد أشياء محددة، ودروس أساسية بعينها، وتطبيقاتها، والنظر فيما إذا كانت ناجحة في بيئتنا أم لا".

على مدى السنوات الثماني الماضية،نفذت الحكومات عدداً كبيراً من الأنماط في إصلاح البيئة الإجرائية لصالح منشآت الأعمال المحلية. وكانت معظم الإصلاحات المتعلقة بمجالات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال متداخلة

الصادرة إلى جهاز الموظفين في أكتوبر/تشرين الأول 2009 المبادئ التوجيهية لاستخدام هذه المؤشرات.<sup>20</sup>

علاوة على ذلك، تعمل مجموعة البنك الدولي مع فريق استشاري - يشمل محامين في مجال قوانين العمل والعمال، ومثليين عن الشركات والعاملين، وخبراء من منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، لمراجعة هذه النهجية واستطلاع مجالات البحث في المستقبل.<sup>21</sup> واجتمع هذا الفريق عدة مرات في السنة الماضية، وأتاحت الإرشادات التي أصدرها الأساس اللازم لإجراء عدة تغييرات فيمنهجية، جرى تنفيذ بعضها في تقرير هذا العام، وبالنظر إلى أن عملية التشاور والتغييرات اللاحقة في هذه النهجية لم تكتمل بعد، فإن تقرير هذا العام لم يعرض الترتيب التصنيفي للبلدان على أساس مؤشرات توظيف العاملين، ولم يدرج هذا المجال في الترتيب العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. لكنه يعرض البيانات التي تم جمعها من أجل هذه المؤشرات. ويمكن الاطلاع على البيانات الإضافية الخاصة بنظم وقوانين العمل والعمال التي تم جمعها على موقع التقرير على شبكة الإنترنت.<sup>22</sup>

وتراعي التغييرات التي أدخلت حتى الآن فيمنهجية إعداد مؤشرات توظيف العاملين المستويات الدنيا لتوفير سبل الحماية للعاملين بما يتماشى مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، وكذلك المستويات المفرطة من نظم وقوانين العمل والعمال التي يمكن أن تشكل عقبة أمام خلق فرص العمل. ويبتعد الحد الأدنى المفروضة للأقصى في مجالات - كالاجازة السنوية والمدفوعة الأجر، وأيام العمل في الأسبوع، والحد الأدنى للأجور - إطار عمل من أجل تحقيق التوازن في سبل حماية العاملين ضد القيود المفرطة في نظم وقوانين العمل والعمال (انظر قسم "ملاحظات على البيانات").

كما يواصل التقرير الاستفادة من المناقشات مع أصحاب المصلحة المباشرة الخارجية، بما في ذلك المشاركين في مؤتمر "الحوار الدولي حول القضايا الضريبية" بشأن أدوات المسح الاستقصائي ومنهجيته.

ويجري شرح جميع التغييرات التي تطرأ على النهجية في حواشى البيانات، وكذلك في موقع مشروع ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت.علاوة على ذلك، يمكن الاطلاع على السلاسل الزمنية للبيانات الخاصة بكل من المؤشرات والبلدان على الموقع الإلكتروني، بدءاً من السنة الأولى التي جرى فيها إدراج هذا المؤشر أو البلد في التقرير. وإلتحاق سلسلة زمنية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، يتم كذلك حساب مجموعة البيانات بشكل

المشاهد. وتبين أن المنهجين يحققان نتائج مطابقة تقريباً لنتائج أسلوب المتوسط البسيط. وتبين مجموعات المؤشرات التسع المدرجة هذا العام في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال تغطية كافية وواسعة النطاق في مختلف المجالات. ولذا يتم استخدام أسلوب المتوسط البسيط.

### إدخال تحسينات على منهجية التقرير وتنقيحات البيانات

شهدت منهجية إعداد التقرير خسناً مستمراً مع مرور السنين. وجرى إدخال تغييرات استجابةً بشكل رئيسي لاقتراحات البلدان. فالنسبة لإنفاذ العقود التجارية، على سبيل المثال، تمت زيادة مبلغ المطالبة المتنازع عليها في دراسة الحال من 50 في المائة إلى 200 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي بعد العام الأول من عملية جمع البيانات، بعدها اتضحت أنه من غير المحتمل وصول المطالبات الأصغر حجماً إلى القضاء.

وثمة تغيير آخر يتعلق بهؤشر بداعي النشاط التجاري. فشرط الحد الأدنى لرأس المال يمكن أن يصبح عقبة أمام أصحاب الأعمال الاحتملين. وفي البداية، كان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يقيس الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بغض النظر عما إذا كان مدفوعاً مسبقاً بالكامل أم لا. وفي بعض البلدان، لا يتم دفع سوى جزء من الحد الأدنى لرأس المال مقدماً. وبيان هذا الحاجز المختتم القائم أمام دخول منشآت الأعمال، جرى استخدام شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال منذ 2004.

يشمل تقرير هذا العام تغيرات في المنهجية الأساسية لمجموعة من المؤشرات تتعلق بتوظيف العاملين. وبغرض قياس التوازن بين حماية العاملين ونظم وقوانين العمل والعمال التسمية بالكافأة التي تشجع خلق الوظائف، قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بإدخال سلسلة من التعديلات على المنهجية الخاصة بإعداد مؤشرات توظيف العاملين خلال السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك في تقرير هذا العام. ورغم أن هذه العملية مازالت مستمرة، فقد استبعد البنك الدولي المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين باعتبارها أحد المعالم الأساسية في استبيانه المعنى بتقييمات السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA)، وأصدر تعليمات لموظفيه بالتوقف عن استخدام هذه المؤشرات كأساس لتقديم المشورة بشأن السياسات، أو لتقديم برامج التنمية أو إستراتيجيات المساعدة في البلدان. ويحدد البنك الدولي في إحدى المذكرات

ساعد أكثر من 11 ألف مهني في 183 بلداً في توفير البيانات التي تنشر معلومات مؤشرات التقرير. ويعتمد تقرير هذا العام على مدخلات ومساهمات من أكثر من 8,200 مهني. ويدرج الجدول 1-14 عدد المشاركين في الإجابة على الاستقصاءات حسب كل مجموعة من مجموعات المؤشرات. ويشير موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت إلى عدد المشاركين في الاستقصاءات حسب البلدان والمؤشرات. ويضم المشاركون في الاستقصاءات مهنيين أو موظفين عموميين - من يشرفون بشكل دولي على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية والتنظيمية التي يغطيها كل من مجالات التقرير، أو إصدار المشورة بشأنها. وبالنظر إلى التركيز على الترتيبات الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال، فإن معظم المشاركين يعملون في سلك المحاماة. وأجاب مسؤولو السجلات أو المكاتب الأئتمانية على الاستقصاء الخاص بالمعلومات الأئتمانية. كما أجاب وكلاء الشحن والمحاسبون والمعماريون وغيرهم من المهنيين على الاستقصاءات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود، والضرائب، واستخراج تراخيص البناء.

يعارض منهج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بجمع البيانات مع المنهج الخاص باستقصاءات منشآت الأعمال أو الشركات التي تعكس في الغالب تصورات وتجارب منفردة لمنشآت الأعمال. فالمحامي المتخصص في قوانين الشركات الذي يسجل 100 - 150 شركة سنوياً يكون أكثر دراية ومعرفة بالإجراءات من صاحب العمل الذي يسجل شركة مرة واحدة أو ربما مرتين. ولدى قاضي التفليسية الذي يبت في عشرات القضايا سنوياً رؤى أكثر تبصراً ونفاداً عن إجراءات الإفلاس من آية شركة قد مرت بها الإجراء.

### تطور منهجية إعداد التقرير

تتسم منهجية حساب كل من مؤشرات التقرير بالشفافية والموضوعية وسهولة الماكاكة. ويتعاون أكاديميون يارزون في إعداد هذه المؤشرات، مما يضمن الدقة الأكademie. وقد جرى نشر ثمان من الدراسات المرجعية التي تستند إليها هذه المؤشرات في مجالات اقتصادية بارزة.

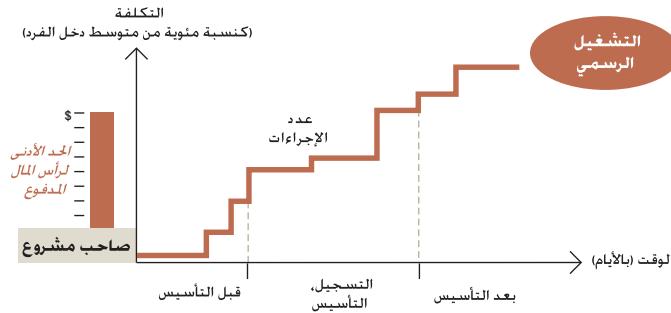
ويسخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منهج المتوسط البسيط الخاص بترجمح المؤشرات الفرعية، وباحتساب المراكز الترتيبية. وتم التطوير إلى مناهج أخرى، منها استخدام أسلوب المركبات الأساسية والمركبات غير

- عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغيرات في المنهجية، وأية تwickights في البيانات نتيجة للتصحيحات. ويتاح الموقع الإلكتروني كافة مجموعات البيانات الأصلية المستخدمة في أوراق المعلومات الأساسية.
- ويمكن الإطلاع على المعلومات الخاصة بتصحيحات البيانات في قسم ملاحظات على البيانات بالتقدير وكذلك على الموقع الإلكتروني. كما تتيح إجراءات الشكاوى المتسمة بالشفافية للجميع إمكانية التقدم باعتراضات على البيانات المنشورة. وفي حال ثبوت أيه خطأ بعد التحقق من البيانات، يجري تصحيحها على وجه السرعة.
- النماذج العيادي لاحتساب التكلفة هو منهجهية كافية لتحديد الأعباء الإدارية التي تفرضها الإجراءات الحكومية على منشآت الأعمال. ويمكن استخدام هذه الطريقة في قياس آخر أي قانون منفرد أو مجالات مختلفة من تشريع ما أو في إجراء قياس اساسي لجميع التشريعات في أحد البلدان.**
- شمل ذلك استعراضاً قامته به مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي (2008)، وكذلك المساهمات المستمرة من مؤتمر "الحوار الدولي حول القضايا الضريبية".**
- يتم سنويًا إجراء مسح استقصائي يشارك فيه خبراء محليون في 183 بلداً بعرض جمع البيانات وتحديثها. ويمكن الإطلاع على قائمة بأسماء الخبراء المحليين الذين شاركوا في هذا المسح من كل بلد على موقع تقرير ممارسة أنشطة الاعمال على الإنترنت: (<http://www.doingbusiness.org>)**
- . De Soto (2000) .4**
- تأخذ المؤشرات ذات الصلة بالتجارة عبر الحدود واستخراج تراخيص البناء والمؤشرات التجريبية بشأن توصيل الكهرباء بعين الاعتبار محدودية جوانب البنية الأساسية في بلد ما، ومن ذلك النقل الداخلي للسلع، وتوصيات المرافق لمنشآت الأعمال.**
- .<http://www.doingbusiness.org/Subnational/> .6**
- . Schneider (2005) .7**
- .<http://www.enterprisesurveys.org> .8**
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "صفحة الرئيسية لمؤشرات تنظيم أسواق**
- المنتجات". <http://www.oecd.org/> .10
- يستخدم تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، جزءاً من مجموعات بيانات تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة ببدء النشاط التجاري، وتوظيف العاملين، وحماية المستثمرين، والحصول على الانتمان (الحقوق القانونية).
11. Narayan وآخرون. (2000).
12. البنك الدولي (2003).
13. لا يعرض تقرير هذا العام الترتيب التصنيفي للبلدان على أساس المؤشرات التجريبية لتوصيل الكهرباء أو مؤشرات توظيف العاملين. كما أنه لم يدرج هذين المجالين في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
14. <http://scholar.google.com>
15. مثلاً: Masatlioglu and Rigolini (2008), Kaplan, Piedra and Seira (2007), Ardagna .Djankov و Lusardi (2009)
16. مثلاً: Alesina and others (2005), Perotti and Volpin (2004), Klapper, Laeven and Rajan (2006), Fisman and Sarria-Allende (2004), Antunes and Cavalcanti (2007), Barseghyan and Klapper, (2010) (2008), Djankov .Lewin and Quesada Delgado (2009)
17. مثلاً: Freund and Bolaky (2008), Chang, Kal-tani and Loayza (2009) and Helpman, Melitz .and Rubinstein (2008)
18. Nunn (2007)
19. Houston وآخرون (2010).
20. البنك الدولي (2009).
21. للاطلاع على اختصاصات صلبيات الفريق الاستشاري وتكونه، انظر "الفريق الاستشاري المعنى بمؤشر توظيف العاملين بمشروع ممارسة أنشطة الأعمال" على الموقع: <http://www.doingbusiness.org>
22. <http://www.doingbusiness.org>

المجالات التي  
يتناولها تقرير  
ممارسة أنشطة  
الأعمال

# بعد النشاط التجاري

الشكل 1-3  
ما هو الوقت، والتكلفة، والحد الأدنى لرأس المال المدفوع، وعدد الإجراءات الازمة لإنشاء وتشغيل شركة محلية ذات مسؤولية محدودة؟



أعمال صغيرة أو متوسطة كي تتأسيس وتعارض عملها رسميًّا (أنظر الشكل 1-3). ويظهر عدد الإجراءات كم من العمليات المنفصلة ينبغي لصاحب المشروع أن يجريها مع الهيئات الحكومية. فمتطلبات إنشاء مؤسسة أعمال تتجاوز مجرد التأسيس لتشتمل تسجيل اسم المؤسسة، والسجل الضريبي، والتسجيل لدى إدارات الإحصاء والتأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد، والتسجيل لدى السلطات المحلية.

- وتم إنشاء أربعة مقاييس لذلك، وهي:
- عدد الإجراءات الازمة لبدء النشاط التجاري
  - الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (بال أيام)
  - التكاليف الرسمية لبدء النشاط التجاري (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل)
  - الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل).

وتباين البلدان كثيراً فيما بينها من حيث تنظيم إنشاء مؤسسات الأعمال الجديدة. ففي بعض البلدان، تكون العملية مباشرة مستقيمة ومتيسرة. أما في البعض الآخر فالإجراءات مرهقة لدرجة أن أصحاب المشاريع قد يتضررون إلى رشوة الموظفين من أجل التعجيل باتمام العملية، أو قد يقررون إدارة أعمالهم بشكل غير رسمي.

**ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2010؟**

في سنة 2009/2010، لم يدخل سوى بلدان اثنين فقط من البلدان العربية إصلاحات على الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري، وهما مصر والمملكة العربية السعودية، مقابل 8 بلدان أدخلت إصلاحات في سنة 2008/2009.

فقط في المتوسط، في حين ختل المرتبة الثانية من منطقة أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى حيث يستغرق الأمر 17 يوماً. غير أن التفاوت شديد من بلد لآخر في العالم العربي. ببدء النشاط التجاري يستغرق ما يصل إلى 49 يوماً في الصحفة الغربية وقطاع غزة، ولا يتجاوز 5 أيام فقط في المملكة العربية السعودية. ويظل متوسط التكلفة بالمنطقة مرتفعاً بدرجة ملحوظة، إذ بلغ 46.2 في المائة من نصيب الفرد من الدخل. ولكن في البحرين تقل التكلفة عن 1 في المائة من نصيب الفرد من الدخل. وفي 3 بلدان أخرى، تتجاوز تكلفة ببدء النشاط التجاري 100 في المائة من نصيب الفرد من الدخل، ومنها جزر القمر التي تُعد الأكثر تكلفة على الإطلاق في المنطقة، حيث تصل التكلفة إلى 177 في المائة من متوسط دخل الفرد. ويشترط 14 من بين البلدان العربية العشرين على أصحاب المشاريع تعينة مبلغ معين من رأس المال قبل أن يبدأوا في إجراءات التسجيل الرسمي (وهو شرط الحد الأدنى من رأس المال المدفوع).

وقد تسارعت خطى الإصلاح في المنطقة خلال السنوات السنتين الماضية. وكانت أعظم استفادة حققها أصحاب المشاريع في العالم العربي بفضل التخفيفات الكبيرة في متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المدفوع. فقد انخفض متوسط ذلك الحد الأدنى المطلوب بالمنطقة من مستوى المثبت المانع الذي كان يصل إلى 81.9 في المائة من نصيب الفرد من الدخل عام 2005 إلى 126.5 في المائة من نصيب الفرد من الدخل عام 2010. وقامت بلدان المنطقة أيضاً بتنظيم الإجراءات وتبسيطها عبر تطبيق تقنيات جديدة، وخاصةً منذ سنة 2008/2009. غير أن استخدام الخدمات الإلكترونية لا يزال ضعيفاً مقارنةً بالمناطق الأخرى.

ويقيس تقرير مارسته أنشطة الأعمال ما يلزم من إجراءات و وقت وتكلفة مؤسسة

دائماً ما يمثل ببدء النشاط التجاري قفزة إلى المجهول. وتعمل الحكومات على تشجيع من يمتلك المرأة الازمة. فمنذ عام 2004، يعمل واضعو السياسات في أكثر من 75 في المائة من بلدان العالم على تيسير إجراءات ببدء النشاط التجاري لأصحاب المشاريع كي يبدأوا أنشطتها التجارية داخل القطاع الرسمي. فالتأسيس الرسمي للشركة له مزايا عديدة للحكومات. إذ أن الكيابات الرسمية يمكنها البقاء بعد رحيل مؤسسيها. ويمكن جميع الموارد عندما تتضاعف جهود المساهمين. ويمكن للشركات الحصول على الخدمات والوصول إلى المؤسسات بدءاً من المحاكم والبنوك إلى الأسواق الجديدة.

وسواء كانوا أغنياء أم فقراء، فإن كثيراً من الرجال والنساء في أنحاء العالم يسعون إلى إدارة أعمالهم التجارية الخاصة بأنفسهم والاستفادة من أرباحها. وقد أظهر استقصاء أجري عام 2007 بين صنوف الشباب بالولايات المتحدة أن 4 من بين كل 10 يبدأوا نشاطاً جارياً أو يودون أن يفعلوا ذلك يوماً ما. وفي ظل إنشاء نحو 550 ألف منشأة أعمال صغيرة ب أنحاء الولايات المتحدة كل شهر،<sup>2</sup> يمثل أصحاب المشاريع قوة اقتصادية هائلة. بل أنهم أسهموا في الواقع بنحو نصف الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة وخلقوا 64 في المائة من صافي فرص العمل الجديدة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.<sup>3</sup> ومثل هذا التأثير إنما يصبح ممكناً حين يتسم تسجيل منشآت الأعمال بالكفاءة واليسر.

وفي العالم العربي، يمر أصحاب المشاريع ببعض خطوات في المتوسط قبل أن يبدأوا النشاط التجاري. وتستغرق هذه العملية في المتوسط 22 يوماً، وهو ما يجعل من العالم العربي ثالث أسرع منطقة في العالم من حيث الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري. وصاحبة المرتبة الأولى في هذا الصدد هي البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حيث يستغرق الأمر 14 يوماً

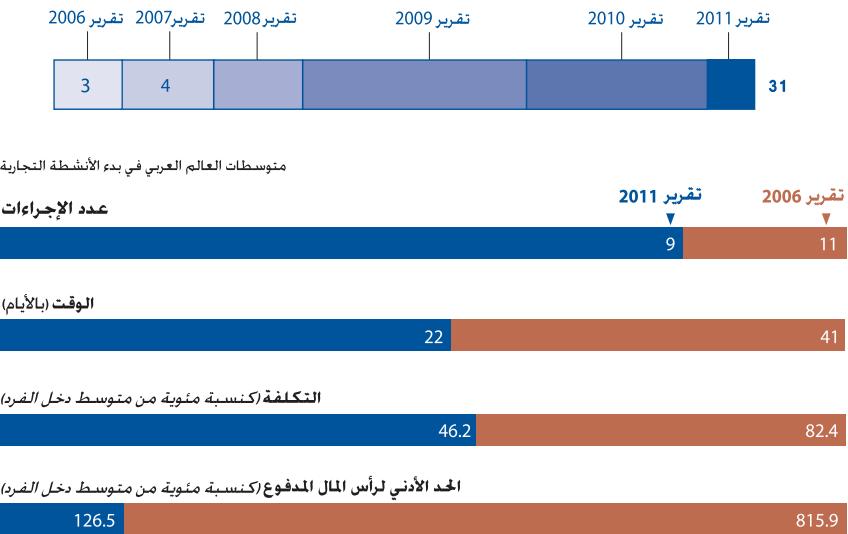
بعد النشاط التجاري بتوفير خدمة استقبال واحدة بدائرة مراقبة الشركات حيث يتم تقديم جميع مستندات التسجيل والحصول على الشهادات.

ولو أن بعض المنافذ الموحدة هي في الواقع منفذ افتراضية، إلا أن بعضها الآخر منفذ مادية فعلية بها نافذة واحدة أو أكثر لقضاء المصالح. وفي حين أن بعض هذه المنافذ يقتصر عملها على تسجيل النشاط التجاري فقط، فإن البعض الآخر يقوم بوظائف إضافية، حيث يضم إجراءات ما بعد التسجيل وغيرها من الخدمات. ففي تبليسي بجورجيا، على سبيل المثال، يقوم مركز للخدمات العامة بمساعدة أصحاب المشاريع لا في الحصول على تراخيص وأندون العمل فحسب، بل أيضاً في إجراءات الاستثمار والشخصية، والأمور المتعلقة بالسياحة، وإدارة العقارات المملوكة للدولة. وعلى مستوى العالم، فإن إجراءات بعد النشاط التجاري في 73 بلداً تمتلك نظام المنفذ الواحد، حيث تقدم خدمة واحدة على الأقل إلى جانب تسجيل مؤسسات الأعمال، تتم بسرعة تزيد على مثلي السرعة التي تتم بها في البلدان التي لا تمتلك هذه الخدمات.

### تخفيض أو إلغاء الحد الأدنى لرأس المال المدفوع

يرجع شرط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع بجذوره إلى القرن الثامن عشر، واليوم، تشتهر 103 بلدان من بين 183 بلداً يشملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على أصحاب المشاريع تعبيئة مبلغ محدد من رأس المال قبل بدء إجراءات التسجيل. ورغم أن الغرض من هذه المتطلبات هو حماية المستثمرين والدائنين، فإنها لم تثبت فعاليتها على مر الزمن. ففي 71 في المائة من البلدان التي تتطلب حد أدنى لرأس المال المدفوع، يمكن سحب الأموال فور إتمام عملية التأسيس. ولذا فإن أصحاب المشاريع كثيراً ما يفترضون المال مجرد إتمام الإجراءات. "بل إن ذلك خلق سوقاً جديدة" كما يقول أحد المسؤولين بدولة الإمارات العربية المتحدة. وبضيف أن "بعض أصحاب المشاريع يدفعون 20 دولاراً ل مجرد اقتراض المبلغ المطلوب ليوم واحد، وهو سعر فائدة أعلى بكثير مما قد يحصل عليه أي شخص من أحد البنوك". وعلاوة على ذلك، فإن المتطلبات الثابتة لا تأخذ في الاعتبار الاختلافات بين الشركات فيما يتعلق بسجلات الائتمان ومخاطر الاستثمار. وقد وجد بعض البلدان سبلاً أخرى لحماية المستثمرين والدائنين، ولا سيما في حالة الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

**الشكل 2-3**  
البلدان العربية هي الأشد تخفيضاً للحد الأدنى لرأس المال المدفوع  
عده إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال التي تيسر بعد النشاط التجاري حسب التقرير السنوي لممارسة أنشطة الأعمال



ملحوظة: تُحسب إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال على أساس الإصلاح الواحد بكل بلد طبق إصلاحات خلال السنة. وكانت عيّنة بيانات تقرير 2006 (عن عام 2005) تشمل على 18 بلداً. أما عيّنة تقرير 2011 (عن عام 2010) فتشتمل أيضاً على البحرين وقطر ليصل المجموع إلى 20 بلداً.  
المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

المحدودة من ثلاثة ملايين ليرة سورية إلى مليون ليرة فقط. وفي يناير/كانون الثاني 2010، نقلت سلطة إصدار الموافقات على عقود تأسيس الشركات إلى العديد من المديرين بأنحاء البلد، وتم تفويض صلاحيات وزارة إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة وسجل الشركات. ووفر إعادة التنظيم المذكور على أصحاب المشاريع يومين في المتوسط.

وخفضت مصر تكلفة بدء النشاط التجاري. فقد ألغى شرط دفع رسم نسبته 0.1 في المائة من رأس المال (بحد أدنى ألف جنيه مصرى) نظير الخدمات المقدمة من مصلحة الشركات، لتقل بذلك التكاليف الإجمالية بنسبة 55 في المائة.

### ما هي الإجراءات التي لقيت خالماً؟

يمكن لواضع السياسات أن يشجعوا أصحاب المشاريع على "القيام بالقفزة" بجعل بدء النشاط التجاري سريعاً، سهلاً، وغير باهظ التكلفة. وكان من أكثر الإجراءات شيوعاً إنشاء وجهة واحدة مختصة بالتسجيل، وتقليل أو إلغاء متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، والاستعانت بتقنيات موفرة للوقت.

### تبسيط الإجراءات: وجهة واحدة

عرف العالم ما يمكن أن يكون أول منفذ واحد للتسوق قبل 150 عاماً، وذلك عندما فتح أول

المدخل 1-3	
أي من هذه البلدان يقوم بتسهيل بدء النشاط التجاري - وأيها لا يقوم بتسهيلها؟	
الفعلي.	
النوع	

الأكثر عدداً		الأقل عدداً	
الوقت (بال أيام)		الوقت (بال أيام)	
الأكثر سرعة		الأكثر بطئاً	
<b>الكلفة (كتتبة مئوية من متوسط دخل الفرد)</b>			
الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة	
<b>الحد الأدنى لرأس المال المدفوع</b>			
الإجمالي		الإجمالي	
<b>كتتبة مئوية من متوسط دخل الفرد</b>			

أمريكي دولار	الإجمالي
53,191	273.4
51,948	288.4
8,557	355.1
3,956	412.1
5,556	434.1

ملحوظة: لا توجد شروط للحد الأدنى لرأس المال المدفوع في 6 بلدان عربية.  
المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

على مراحل، وكثيراً ما كانت جزءاً من برامج أوسع نطاقاً للإصلاح التنظيمي. ومن المزايا التي حققت ازيداد إحساس الشركات بالرضا، وتحقيق وفورات، وزيادة أعداد الشركات المسجلة، وتحقيق نمو اقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة. ومنذ عام 2005، قام 12 من بلدان العالم العربي وهي، الجزائر ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وعمان والملكة العربية السعودية وتونس واليمن والصفة الغربية وقطاع غزة، بتيسير بدء النشاط التجاريين

إمكانية إفصاح الشركات عن رأس المال الفعلي.

### استخدام التكنولوجيا في تعزيز الكفاءة

يزداد جموع الحكومات بأنحاء العالم إلى استخدام التكنولوجيا في تحسين كفاءة الخدمات وتعزيز خصوص الموظف العمومي للمسئولة. وتتراوح مبادرات الحكومة الإلكترونية من إنشاء مراكز البيانات وربط الشبكات المشتركة إلى إقامة بنية تحتية للمعلومات ومرافق موحدة للخدمات الجماهيرية على مستوى الحكومة ككل. ويوفر نظام التسجيل الإلكتروني في سنغافورة على مؤسسات الأعمال ما يقدر بنحو 42 مليون دولار سنوياً<sup>4</sup>. وبالنظر إلى أن الخدمات الإلكترونية يتيسر الوصول إليها فإن أصحاب المشاريع يوفرون وقت وتكاليف الانتقال إلى مقار الهيئات الحكومية والانتظار في الطابور.<sup>5</sup>

وتستخدم 105 بلدان في أنحاء العالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت الراهن في تقديم خدمات تتراوح من مجرد البحث عن الأسماء إلى تسجيل منشآت الأعمال. وكانت نيوزيلندا، وهي أسهل مكان في العالم لبدء النشاط التجاري، أول من ينشر نظاماً إلكترونياً لتسجيل الشركات عام 1990. وأصبح استخدام هذا النظام الإلكتروني إلزامياً منذ أول يوليو/تموز 2008.

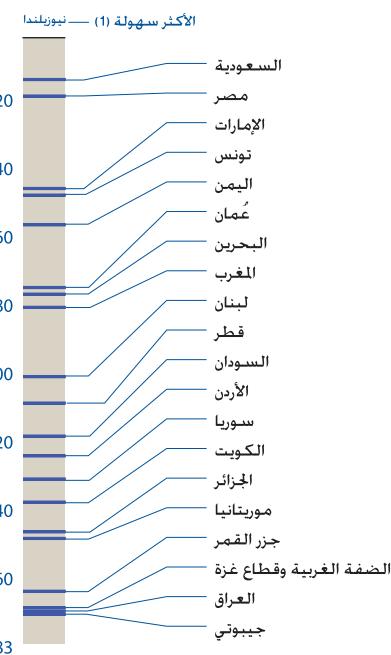
وفي عام 2008 أتاحت السعودية التسجيل الإلكتروني من خلال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ما قلل الوقت اللازم لإتمام هذه العملية من 3 أيام إلى يوم واحد فقط. وفاقت مصر في الأونة الأخيرة بتدشين نظام جديد لإنشاء الشركات الإلكترونية. وبدأ تشغيل المرحلة الأولى من هذا النظام، والتي تتيح تقديم طلبات التسجيل الإلكترونية.

وللتشجيع على استخدام هذه الأنظمة، خدد بعض البلدان رسوماً أقل للتسلسل الإلكتروني. ففي بلجيكا، يتكلف التسجيل الإلكتروني 140 يورو في حين يتتكلف التسجيل الورقي 2004 يورو. وفي كندا، تبلغ التكاليف 200 دولار كندي و350 دولاراً كندياً، على الترتيب. وفي إستونيا، لم يعد من الضروري أن تكون الوثائق المقدمة الإلكترونية مشهرة.

### ما هي بعض النتائج التي حققت؟

أصبح تسهيل بدء النشاط التجاري من الإصلاحات الشائعة في أنحاء العالم. وقد أدخل العديد من البلدان هذه الإصلاحات

الشكل 3-3  
ما هو ترتيب البلدان العربية على مؤشر سهولة بدء نشاط تجاري؟  
الترتيب العالمي (من 1 إلى 183)



المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

فمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الخاضعة للصين تدرج في قانون الشركات أحکاماً خاصة بضمانت الملاعة المالية. وموريتانيا تجري اختبارات للملاعة. وتشترط تايوان (الصين) وجود تقرير من أحد المدققين يظهر أن المبلغ الذي استثمرته الشركة يكفي لتفطية تكاليف تأسيسها.

وهناك حالياً 6 بلدان بالعالم العربي لا تشترط حدّاً أدنى لرأس المال المدفوع، وهي مصر والسودانية والسودان وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن. وأعقب خفض أو إلغاء الحد الأدنى لرأس المال في بلدان عدة قفزة في عمليات التسجيل الأولية. فعلى سبيل المثال، زاد عدد الشركات المسجلة حديثاً في الأردن 18 في المائة في نفس العام الذي خفض فيه تلك المتطلبات من 30 ألف دينار أردني إلى ألف دينار فقط. وفي المغرب، أدى تخفيض الحد الأدنى لرأس المال من 30 ألف درهم مغربي إلى ألف درهم فقط إلى حدوث زيادة عدد التسجيلات بنسبة 40 في المائة خلال العام التالي. ويدرس المغرب حالياً الإلغاء التدريجي لشرط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع. وفي العديد من البلدان التي ألغت هذا الشرط، مثل مصر واليمن، ازدادت

من بلد إلى آخر يؤدي إلى اختلافات في الإنتاجية الكلية ومجموع النواج. وعندما تكون القواعد التنظيمية شديدة الوطأة، فإن تكاليف الامتثال وبعد النشاط التجاري ترتفع، مما يقلل من أرباح الشركات. ومن شأن ذلك أن ينبعط أصحاب المشاريع ويزيد من نسبة السكان الذين يفضلون أن يكونوا موظفين لدى الغير. وتتأثر بذلك القدرة على توفير فرص العمل.<sup>9</sup> كما أن ارتفاع التكلفة يرجع أصحاب المشاريع الذين يحركهم الفرصة المتاحة (وليس الضرورة).<sup>10</sup> كما أن انخفاض تكاليف بعد النشاط التجاري مع خسرين تبادل المعلومات الائتمانية يرتبط أيضاً بضخامة قطاع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.<sup>11</sup>

وقطاع غزة، بتيسير بعده النشاط التجاريين خلال تنفيذ ما مجموعه 31 إصلاحاً. ونتيجة لهذه الإصلاحات، تقلص الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري في المنطقة من 41 يوماً عام 2005 إلى 22 يوماً فقط عام 2010. وخلال الفترة نفسها، انخفضت تكاليف بدء النشاط التجاري من 82.4 في المائة في المتوسط من نصيب الفرد من الدخل إلى 46.2 في المائة (الشكل 2-3).

### قفزات كبرى في عمليات التسجيل

أدخلت مصر نظام المنفذ الواحد عام 2005 وكان من الإصلاحات الأخرى ضم المزيد من الهيئات إلى ذلك المنفذ، واستحداث هيكل للرسوم الثابتة، وتخفيض شرط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع ثم إلغاؤه في عام 2009. ونتيجة لهذه الإصلاحات، انخفض وقت وتكلفة تسجيل منشآت الأعمال في مصر خلال عامي 2005 و2006، وبحلول عام 2007 كان عدد الشركات المسجلة قد ارتفع بأكثر من 60 في المائة. وعلاوة على ذلك، أدى تخفيض شرط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع عامي 2007 و2008 إلى زيادة جاوزت نسبتها 30 في المائة في عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة المسجلة رسمياً. وكما حدث في مصر، شهدت البرتغال أيضاً نتائج لسلسلة الإصلاحات التي أدخلتها. فقد يسرت متطلبات بعده النشاط التجاري عامي 2006 و2007، وقلصت الوقت الذي يستغرقه بدء النشاط التجاري من 45 يوماً إلى 5 أيام فقط. وفي سنة 2008/2007، ارتفع تسجيل مؤسسات الأعمال الجديدة بنسبة 60 في المائة عن السنة السابقة.

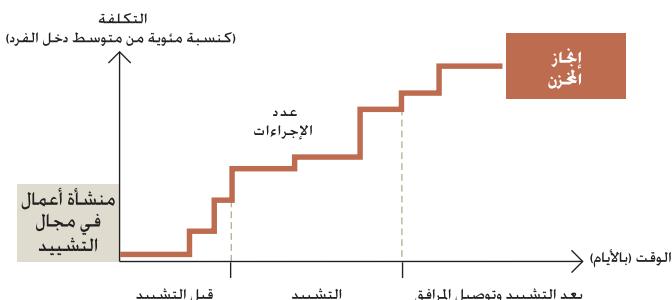
### نتائج اقتصادية واجتماعية أفضل

من النتائج المباشرة لتيسير بعده النشاط التجاري تحقيق وفورات في التكلفة وزيادة أعداد التسجيل. وفي الوقت نفسه، فإن البحوث التطبيقية تزداد ترکيزاً على النتائج الاقتصادية والاجتماعية المتحققة على الأمد الطويل، كتشجيع العمل الحر، وتعزيز المنافسة، والشفافية، والإنتاجية. ونظهر إحدى الدراسات أن البلدان التي تتسم بقصر الوقت اللازم لتسجيل النشاط التجاري ترتفع بها معدلات إنشاء الصناعات التي تمتلك مقومات التوسيع.<sup>6</sup> ونظهر دراسة أخرى حديثة أن ارتفاع تكلفة بعده النشاط يرتبط بضخامة القطاعات غير الرسمية وصغر القطاعات الرسمية.<sup>7</sup> وعادةً ما تكون الشركات العاملة بالقطاع غير الرسمي أقل إنتاجية وكفاءة، وتأثر سلباً في الإنتاجية الكلية والنمو.<sup>8</sup> ونظهر الدراسة نفسها أن التفاوت في التكاليف التنظيمية

1. مؤسسة كوفمان.
2. The United States of Entrepreneurs: "America Still Leads the World in Entrepreneurship," مجلة الأيكونوميست، 12 مارس/آذار 2009.
3. الإدارة الأمريكية لمؤسسات الأعمال الصغيرة، "أسئلة متكررة: إحصاءات وأبحاث تشجيع مؤسسات الأعمال الصغيرة"، بتاريخ 28 يوليو/تموز .http://web.sba.gov/ 2010.
4. مؤتمر البنك الدولي، "التجربة السنغافورية: عناصر النجاح في التحول الإلكتروني بأنحاء البلاد"، سنغافورة، 30 سبتمبر/أيلول 2009.
5. البنك الدولي (2009) بـ.
6. Ciccone and Papaioannou (2007).
7. Barseghyan and DiCecio (2009).
8. Dabla-Norris and Inchauste (2008).
9. Fonseca, Lopez-Garcia and Pissarides (2001).
10. Ho and Wong (2006).
11. (Ayyagari, Beck and Demirguc-Kunt 2007, 11)

# استخراج تراخيص البناء

الشكل 1-4  
ما هو الوقت، والتكلفة، وعدد الإجراءات اللازمة للامتنال لمتطلبات بناء مخزن؟



الإجراءات المطلوبة من أصحاب المشاريع.

## ما هي الإجراءات التي لقيت خاجاً؟

إن التنظيم الذي يكفل تلبية المعايير مع زيادة سهولة الامتثال ويسير تكلفته للجمعية. فانتقام القواعد وشفافيتها، وكفاءة الإجراءات، والتوزيع المناسب للموارد، كلها أمور لها أهمية خاصة في القطاعات التي تمثل السلامة فيها عنصراً حاسماً. وقطاع البناء واحد من هذه القطاعات. ومنذ عام 2005، سجلت تقارير مارسة أنشطة الأعمال 12 إصلاحاً تستهدف تبسيط وتوحيد إجراءات استخراج تراخيص البناء في العالم العربي، قامت بها 9 بلدان، هي الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب وال سعودية والإمارات العربية المتحدة (الشكل 2-4). وعلى مستوى العالم ككل، تتبع الحكومات، التي تقوم بتنظيم عملية البناء بشكل يتسم بالكافأة، نهجاً نظامياً في إدخال التحسينات التي تريدها. فهي تتضاعف أковاد بناء موحدة، وتقوم بتبسيط وتوحيد الإجراءات بإنشاء مجمعات للخدمات، ونلجاً لاستخدام أنظمة موافقة تستند إلى خليل الخاطر.

## وضع كود بناء موحد

يبدأ التنظيم الذي يتسم بالكافأة بوضع كود بناء موحد - وتوحيد إجراءات تطبيقه. وهناك 43 بلداً على مستوى العالم تتبع قواعد واشتراطات بناء موحدة. ويتمثل الأسلوب الأكثر شيوعاً في قيام السلطة المركزية بتحديد القواعد على أن تقوم السلطات المحلية بتنفيذها. فالإجراءات الحكومية حين لا تكون منتظمة أو متتسقة التطبيق، قد تثير الحيرة

عملية الحصول على موافقات البناء باللغة التعقید أو لأن الرقابة شديدة التراخي.<sup>2</sup> وفي العديد من البلدان، ولا سيما الفقير منها، يُعد الامتثال للإجراءات الحكومية الخاصة بالبناء أمراً شديداً الإرهاق وباهظ التكلفة إلى حد أن الكثيرون من شركات البناء انسحبوا من هذا المجال. وربما تدفع هذه الشركات رشى لتفادي التفتیش أو تقوم بالبناء بشكل غير قانوني، وهو ما يؤدي إلى قيام أبنية معرضة للخطر. فحيثما كان عبء الإجراءات أثقل، ينتقل أصحاب المشاريع بانشطتهم إلى القطاع غير الرسمي.

ويمكن للإصلاحات التي تزيد من كفاءة وشفافية تنظيم البناء أن تساعده في الحد من الفساد وإضفاء الطابع الرسمي على هذا القطاع. ومقدور الحكومات، بتشجيعها شركات البناء على الامتثال للإجراءات الحكومية، أن جذب ثمار ما استمررتها في إصلاح ذلك القطاع. فالإجراءات الحكومية الجيدة تكفل الامتثال لمعايير السلامة التي تحمي المواطنين. وتنسق هذه الإجراءات الجيدة أيضاً بالكافأة والشفافية، وتعتبر مسوورة لكل من الجهات المسؤولة عن تنظيم أعمال البناء والمهنيين الذين يتعاملون معها.

## ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2010/09؟

في سنة 2010/09، كانت المملكة العربية السعودية هي البلد الوحيد بالمنطقة الذي زاد من سهولة ويسير استخراج تراخيص البناء. بل إن المملكة قامت في الواقع، وللعام الثاني على التوالي، بتحسين بينة الإجراءات باستحداث عملية جديدة وموحدة لاستخراج التراخيص ساعدت على خفض الوقت وعدد

إن التحدى الذي يواجه الكثير من الحكومات في مجال تنظيم أعمال البناء يتمثل في تحقيق توازن سليم بين حماية المواطنين مع المحافظة في الوقت نفسه على شفافيتها، وكفاءتها، ويسير تكلفتها بالنسبة للقطاع الخاص. وقد يخرج البعض في ذلك، فإن إجراءات استخراج تراخيص البناء في جورجيا، على سبيل المثال، تتسم بأنها الأكثر سهولة ويسراً في العالم. الحصول على جميع تراخيص البناء ووصلات المرافق في ذلك البلد الواقع في شرق أوروبا يتطلب الآن سوى 7 خطوات، ويستغرق 67 يوماً، ولا يتطلب سوى 19.4 في المائة فقط من نصيب الفرد من الدخل ويرجع الفضل في ذلك إلى سلسلة من التحسينات التي أدخلت بين عامي 2005 و2009. ومن بين ما قامت به حكومة جورجيا إنشاء نظام التنفيذ الواحد وختم جميع الإجراءات ليتقلص عددها من 25 إلى 10 إجراءات فقط، وهو ما أدى إلى انخفاض الوقت اللازم للاستئثار للإيجارات الرسمية لإصدار تراخيص البناء من 195 يوماً إلى 98 يوماً. واليوم يُعد التشييد والبناء من أكثر القطاعات الاقتصادية نشاطاً في جورجيا وأسرعها نمواً. وفي الفترة بين عامي 2004 و2007، سجل قطاع البناء نمواً من 6.3 في المائة إلى 11 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.<sup>1</sup>

وتقييم مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ما يلزم من إجراءات وقت وتكلفة لكي تحصل شركة ما صغيرة أو متوسطة على جميع المواقف الضرورية لتشييد مبنيّ جاري وتزويده بخدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات (الشكل 1-4).

وتشير بعض التقديرات إلى أن ما يتراوح بين 60 في المائة و80 في المائة من مشروعات البناء بالبلدان النامية يتم بغير تراخيص لأن

### التمييز بين المشاريع تبعاً للمخاطر

ليس لكل مبني نفس التأثير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي. فلا يمكن المقارنة بين مستشفى أو ناطحة سحاب بمخزن خارجي من طابقين. وتنطبق الحكومات التي تتمتع بالكفاءة إجراءات صارمة، وإن كانت متمايزة، لإصدار تراخيص البناء بحيث تتم معاملة كل مبني تبعاً لموقعه أو درجة الخطأ الحبيطة به.

فالبلاني البسيطة أو قليلة الخطأ ينبغي أن يكون عدد المستندات المطلوبة للتراخيص بها أقل من المنشآت الضخمة المعقدة، وينبغي أن تكون الموافقة عليها أسرع. وهذا من شأنه توفير الوقت والسمانج لكل من أصحاب المشاريع والسلطات باستخدام جهودهم ومواردهم الاستخدام الأمثل. وقد طبقت كازاخستان في الآونة الأخيرة نظام للموافقات يميز بين المشاريع البسيطة والضخمة، بحيث تمر المشروعات المقامة على مساحة تقل عن ألف متر مربع عبر إجراءات مختصرة سريعة. ومنذ أن طبقت ولاية بافاريا أساليب للتراخيص تميز بين المشاريع قليلة الخطأ والمشاريع مرتفعة الخطأ وفرت شركات البناء ما يقدر بنحو 154

المدول 1-4  
ماهي البلدان التي يسهل فيها استخراج تراخيص البناء - وأين يصعب ذلك؟

#### عدد الإجراءات

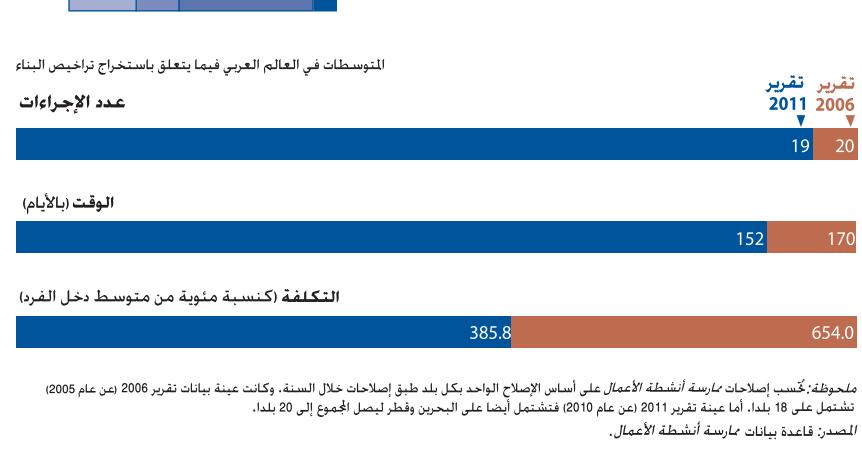
	الأكثر عدداً	الأقل عدداً
22	الجزائر	السعودية
25	مصر	البحرين
25	الكويت	العراق
25	موريانيا	عمان
26	سوريا	اليمن

#### الوقت (بال أيام)

	الأكثر سرعة	الأقل سرعة
215	العراق	البحرين
218	مصر	الإمارات
218	لبنان	قطر
240	الجزائر	الأردن
271	السودان	السعودية

#### التكلفة (كتسبة مئوية من متوسط دخل الفرد)

	الأعلى تكلفة	الأقل تكلفة
568.4	سوريا	قطر
634.1	الأردن	الإمارات
858.7	تونس	السعودية
1,113.0	الضفة الغربية	الجزائر
1,862.8	قطاع غزة	جزر القمر
	جيبوتي	



والارتباك بين شركات البناء والسلطات في كيفية تنفيذهما. وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى حدوث تأخيرات، وعدم وضوح الرؤية، ونشوب منازعات. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، وضع كود بناء وطني جديد عام 2006، غير أنه لم يُطبّق حتى الآن. فقد بدأت بعض الولايات في تطبيق بعض أحكام هذا الكود بتعديل القوانين المحلية للتحيط العثماني لتضمينها شروطاً جديدة للتفتيش وإصدار الشهادات. لكن الولايات الأخرى لم تفعل ذلك. وكانت النتيجة حدوث تباين كبير فيما بين الولايات، وهو أمر مثير للارتباك والمحنة لشركات البناء التي لديها مشروعات في أكثر من ولاية.<sup>3</sup> وعلى مستوى البلدان العربية، هناك 5 بلدان لديها كود وطني للبناء، هي الكويت وموريتانيا وقطر وتونس واليمن.

### استخدام نظام المنفذ الواحد لاستخراج تراخيص البناء بغية زيادة التنسيق

قبل الموافقة على مخططات البناء، لا بد من الحصول على التراخيص الملائمة لضمان الجودة والسلامة. وغالباً ما تشمل هذه العملية عدة أجهزة وهيئات. ومن أجل منع الإزدواجية وضمان الكفاءة، اختار 22 بلداً جميع تلك الأجهزة في مكان واحد. ومن شأن المنفذ الواحد أن يحسن من تنظيم عملية المراجعة، لا بتقليل عدد الفحوص اللاحمة وإنما بتحسين التنسيق بين جهود الأجهزة المختلفة. وبهذه الطريقة، يمكن تخصيص موارد أكبر لفحوص السلامة وموارد أقل

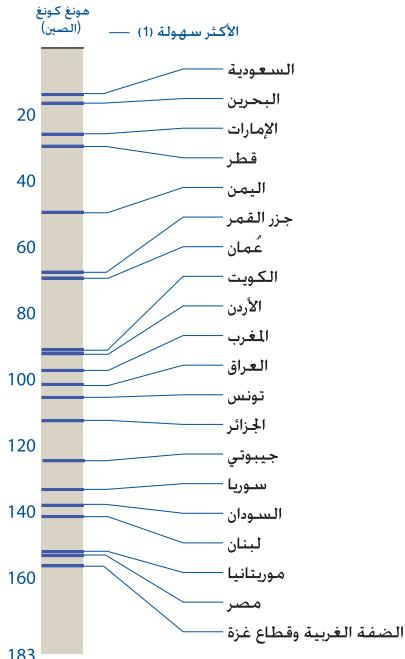
الشكل 3-4  
ما هو ترتيب البلدان العربية على مؤشر سهولة استخراج تراخيص البناء؟  
الترتيب العالمي (من 1 إلى 183)

على البناء عليها إلى 11.3 مليون متر مربع. وفي عام 2007، بلغت تلك المساحة 19.2 مليون متر مربع، أي بزيادة 70 في المائة. خلال هذه الفترة، سجل قطاع البناء في كولومبيا ارتفاعاً معدلاً النمو من 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 7 في المائة.<sup>4</sup>

### ما هي بعض النتائج التي تحققت؟

العالم العربي هو أسرع مناطق العالم في استخراج تراخيص البناء، وأدى ما أدخلته 6 بلدان عربية من خمسينيات تراكمية على مدى 5 سنوات إلى تقليص متوسط الوقت الذي يستغرقه إصدار التراخيص في المنطقة أيام، من 170 يوماً عام 2005 إلى 152 يوماً عام 2010.<sup>5</sup> وهذه البلدان الستة هي مصر والأردن والكويت والمغرب والسعودية والإمارات العربية المتحدة.

وكان الإمارات العربية المتحدة، التي تبή أفضل بيئه في المنطقة لاستخراج تراخيص البناء (الشكل 3-4)، هي التي حققت أكبر وفر في الوقت بما أدخلته حديثاً من خمسينيات: فاستخراج تراخيص البناء في الإمارات يستغرق الآن وقتاً يقل بمقدار الثلث مما كان عليه الحال عام 2005، إذ انخفض من 97 يوماً عام 2005 إلى 64 يوماً فقط في المتوسط خلال العام الماضي. خلال الفترة نفسها، وفرت السعودية 36 يوماً، إذ تقلص متوسط الوقت اللازم لاستخراج التراخيص من 125 يوماً عام 2005 إلى 89 يوماً العام الماضي، في حين وفر الأردن 20 يوماً في المتوسط من 107 أيام إلى 87 يوماً.



المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

مليون يورو من رسوم تراخيص البناء خلال سنة واحدة، في حين تقلص عدد الموظفين الذين تحتاج إليهم السلطات المعنية بالبناء والتشييد نحو 270 موظفاً.

ومن بين 64 بلداً اتبعت النظام المستند إلى خليل الماطر في منح تراخيص البناء، توجد تسعة بلدان في المنطقة، وهي البحرين وجيبوتي والكويت والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن.

بوسع الأنظمة الأكثر كفاءة أن تهيئ الحكومات للاستفادة من انتعاش النشاط في قطاع البناء، وتعود كولومبيا من الأمثلة ففي عام 1995، كان الحصول على ترخيص بناء في بوغوتا يستغرق 3 سنوات في المتوسط. وهذا يفضل برنامج إصلاحي واسع النطاق يستهدف إجراءات إصدار تراخيص البناء. يستغرق إلا نحو شهر واحد. أما اليوم، فإنه لا . فقد حولت الحكومة إدارة تراخيص البناء إلى القطاع الخاص. واستحدثت عملية للموافقات تستند إلى خليل الماطر، والتحقق إلكترونياً من ملكية المبني والأرض. وجاءت هذه التغييرات في الوقت المناسب. لأن نشاط البناء شهد انطلاقه. ففي عام 2006، وصلت مساحة الأراضي التي صدرت موافقات

1. مؤسسة التمويل الدولية (2008).

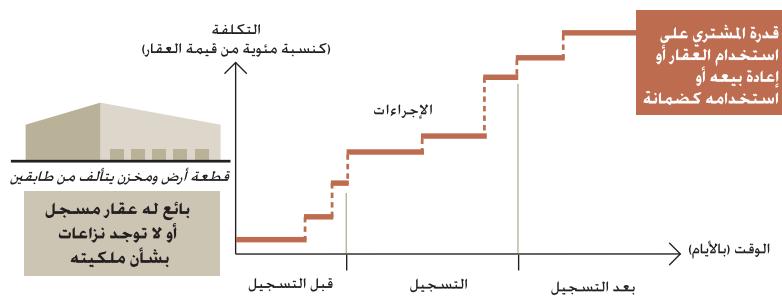
2. Moullier (2009).

3. البنك الدولي (2010).

4. Espinosa-Wang (قيده الطبع).

5. لم تدخل البحرين وقطر ضمن عينة عام 2005 (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006) لأنهما أضيقنا إلى سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال في عام 2008، ولذا فليست هناك بيانات متاحة عندهما في عام 2005.

ما هو الوقت، والتكلفة، وعدد الإجراءات اللازمة لنقل ملكية عقار بين شركتين محليتين؟



تمتلك أنظمة تتمتع بالبساطة والكافأة تسجيل العقارات: بساطة الإجراءات، وانخفاض ضرائب نقل الملكية، وثبات رسوم التسجيل، ووجود سجلات إلكترونية، ووجود حدود زمنية قانونية لاستيفاء الإجراءات الإدارية. ومثل هذه الأنظمة تفيد أصحاب المشاريع كافة. فالأغنياء لا يواجهون كثيراً من المشكلات في حماية حقوق ملكيتهم، وبمقدورهم أن يستثمروا في أنظمة أمان وغيرها من الإجراءات للدفاع عن ممتلكاتهم. لكن صغار أصحاب المشاريع لا يستطيعون ذلك في الغالب الأعم. ولكن أن يسهم إصلاح نظام التسجيل العقاري في تغيير هذا الوضع.

#### ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2010/2009؟

قام 21 بلداً بتسهيل التسجيل العقاري عام 2009/2010، لم يكن من بينها أحد بلدان العالم العربي. وكانت سبعة بلدان من أدخلت إصلاحات إيجابية من البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأربعة من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وزادت البحرين من صعوبة التسجيل العقاري عام 2009/2010 برفعها تكاليف التسجيل. فاعتباراً من شهر ديسمبر/كانون الأول 2009، طبقت البحرين جدولًّا متراجعاً لرسوم نقل الملكية. وكان رسم نقل الملكية فيما مضى ثابتاً عند 1 في المائة من قيمة العقار. أما الآن فقد أصبح الرسم الواجب دفعه لجهاز المساحة وتسجيل الأراضي 1.5 في المائة من قيمة العقار إذا كانت قيمته 70 ألف دينار بحريني أو أقل. وإذا كانت قيمة العقار تتراوح بين 70,001 دينار و120 ألف دينار فإن رسم

للتسجيل عبر شبكة الإنترنت. ويظل متواسط تكلفة التسجيل بالعالم العربي مرتفعاً نسبياً، إذ يبلغ 6.1 في المائة من قيمة العقار الأساسية. لكن التكلفة في 5 بلدان، من بينها الكويت وقطر، تقل عن 1 في المائة من قيمة العقار. وفي 9 بلدان عربية أخرى، تتجاوز التكلفة 5 في المائة. وأكثر الأماكن تكلفة في تسجيل العقارات هي الجمهورية العربية السورية، حيث تتفوّز التكاليف إلى 28 في المائة من قيمة العقار بسبب خصوصيتها لأعلى ضرائب في العالم على نقل الملكية.

ويسجل تقرير مارسسة أنشطة الأعمال التسلسل الكامل للإجراءات الالزمة لكي تشتري إحدى مؤسسات الأعمال عقاراً من مؤسسة أعمال أخرى وتنتقل صك ملكية هذا العقار باسم المشتري. ويتألف العقار من أرض ومبني مطلوب نقل ملكيته بالكامل. وتعتبر هذه المعاملة مستوفاة عندما يمكن الاحتياج بها في مواجهة الغير، وعندما يمكن للشركة المشترية الاستحوذ على العقار واستخدامه كضمانة عينية للحصول على قروض جديدة أو بيعه، إذا لزم الأمر، إلى مؤسسة أعمال أخرى (الشكل 1-1).

ويقدم الماخمون المخلدون المتخصصون في الملكية العقارية وموظفو السجل العقاري معلومات عن الإجراءات المطلوبة، وكذلك عما يلزم من وقت وتكلفة لاستيفاء كل منها. وتم وضع ثلاثة مقاييس لذلك، وهي:

- عدد الإجراءات الالزمة لتسجيل العقار
- الوقت الذي يستغرقه التسجيل (بال أيام)
- التكاليف الرسمية لتسجيل العقار (كتنسبة مئوية من قيمة العقار).

ومن شأن تسجيل العقارات بكفاءة أن يخفض تكاليف العاملات ويساعد في إضفاء الصفة الرسمية على المزيد من صكوك الملكية. ومن السمات المميزة للبلدان التي

## تسجيل الملكية

كافلة حقوق الملكية أمر أساسى. فمع وجود صكوك ملكية رسمية، يتوفّر لأصحاب المشاريع حافز إضافي للاستثمار في أراضيهم وتحسينها. وفضلاً عن ذلك، فإنهم يستطيعون استخدام عقاراتهم في الحصول على الائتمان والتوسيع في الأنشطة؛ إذ إن البنوك غالباً ما تطالع بعقارات كضمان للقرض. لكن نسبة كبيرة من الممتلكات العقارية بالبلدان النامية مازالت غير مسجلة رسمياً. ولا تصلح صكوك الملكية غير الرسمية لاستخدامها كضمانات في الحصول على قروض، وهو ما يحد من فرص مؤسسات الأعمال للحصول على تمويل إلى نحو اقتصادي محدود.

وقد أدركت حكومات كثيرة أهمية صكوك الملكية وشرعت في تنفيذ برامج واسعة النطاق لتسجيل ملكية العقارات. لكن إدخال الأصول ضمن القطاع الرسمي ليس إلا جزءاً واحداً فقط من القصة. فالإدارة الفعالة للأرض هي الأخرى أمر بالغ الأهمية. فإذا كان نقل الملكية الرسمية للعقارات شديد التكلفة أو التعقيد، قد تعود صكوك الملكية الرسمية لتصبح غير رسمية من جديد. ولذا فإن إزالة العراقيل غير الضرورية أمام تسجيل العقارات ونقل ملكيتها يُعد أمراً مهماً للتنمية الاقتصادية.

وتعادل سرعة نقل ملكية العقارات في العالم العربي سرعتها في البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: فالأمر لا يستغرق سوى 32 يوماً فقط في المتوسط. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لا يستغرق تسجيل العقارات سوى يومين فقط. ويمتلك 11 من البلدان العربية العشرين قواعد بيانات إلكترونية على حد سواء للرهن وغيره من الالتزامات والتحقق من الملكية، وإن كانت البحرين وحدها هي التي تمتلك نظاماً إلكترونياً



المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الاعمال.

في تسهيل الحصول على الائتمان. وتشير دراسة أجريت في بيرو، حيث بدأ تنفيذ برنامج ضخم لتسجيل ملكية الأراضي، إلى أن حياة صكوك ملكية يرتبط بارتفاع معدل المخالفات على قطاع القطاع العام. ففي حالة اشتراط الجهات المقرضة تقديم صكوك ملكية، كانت معدلات الموافقة أعلى بنسبة 12 في المائة. وبغض النظر عن اشتراط تقديم ضمانة عينية، فإن أسعار الفائدة تكون في العادة أقل كثيراً بالنسبة لن يقدم للحصول على قرض ولديه صك ملكية.<sup>4</sup>

واعتبر 21 في المائة من شاركوا في استقصاء شمل شركات من 99 بلدآً أن امتلاكاً أرض يُعد من "أشد القيود" أمام ممارسة نشاط تجاري.<sup>5</sup> فإضفاء صفة الرسمية على صك الملكية قد يكون لأصحاب المشاريع أمراً باهظ التكلفة. وعندما خفضت مصر تكلفة التسجيل من 5.9 في المائة إلى 1 في المائة من قيمة العقار عام 2006، قفز عدد التسجيلات الجديدة 39 في المائة في العام التالي. ومن شأن رفع كفاءة أنظمة التسجيل العقاري أن يعود بالنفع على المستخدمين، فضلاً عن الإداريين. وقد قللت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية

على كاهل الحكومات في محاولة رصد من يقوم بالغش والاحتيال. ويمكن أيضاً أن يساعد التحول إلى الرسوم الثابتة أو المخفضة في ضمان تحديد القيمة الواقعية للعقارات للاستعارة بها فيما بعد في تقدير المكاسب الرأسمالية وتحصيل الضرائب العقارية. فتخفيض الضرائب لا يعني بالضرورة انخفاض الإيرادات.

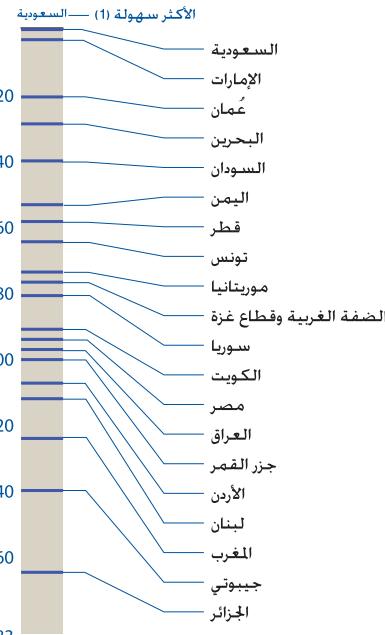
وخلال السنوات السنت الماضية، قام 52 بلداً في أنحاء العالم بتخفيض تكلفة نقل الملكية. فعلى سبيل المثال، قام الأردن في مايو/ أيار 2009 بخفض رسوم نقل الملكية من 10 في المائة إلى 7.5 في المائة من قيمة العقار. ومن بين هذه البلدان الاثنين والخمسين، لم يتحول سوى 4 بلدان فقط إلى تحديد رسوم تسجيل ثابتة خلال السنوات السنت الماضية، من بينها مصر على مستوى العالم العربي. ولا يزال أكثر من 40 بلداً يفرض ضرائب نقل ملكية تتجاوز نسبتها 6 في المائة من قيمة العقار، وفي سوريا، تتجاوز الضرائب والرسوم 20 في المائة من قيمة العقار.

وفي عام 2005، كان 90 في المائة من العقارات في مصر غير مسجلة أو مسجلة بأقل من قيمتها الحقيقية.<sup>3</sup> وكان نقل ملكية عقار ما من شركة محلية إلى أخرى يكلف 5 في المائة من قيمة العقار. وعلى سبيل المقارنة، فإن هذه النسبة تقل عن 0.5 في المائة في نيويورك. وكان احتساب رسم التسجيل على أساس نسبة مئوية من قيمة العقار 3 في المائة يشجع على تقدير قيمتها بأقل من قيمتها الحقيقة في مصر. وكان يؤدي أيضاً إلى تعقيد إجراءات التسجيل، ويطلب وضع مزيد من اللوائح التنظيمية لضمان حصيلة إيرادات الضرائب للحكومة، وفسح المجال أمام الفساد. وفي أغسطس/آب 2006، خفضت مصر التكلفة الكلية للتسجيل بتناقضها رسم موحد من المشتري قدره 2000 جنيه مصرى (331 دولاراً)، بدلاً من 3 في المائة من قيمة العقار. وكذلك وضع حد أقصى لرسوم الشهر العقاري والتسجيل لا يتجاوز 30 جنيه مصرى 4.97 (دولار) وتم تخفيض 14 رسم تسجيل آخر إلى أقل من 6 دولارات للواحد. وشجعت هذه التخفيضات في التكلفة على التسجيل الرسمي للعقارات. وقال أسامي صالح، رئيس هيئة التمويل العقاري في ذلك الحين: "كان هدفنا أن نخفض رسوم التسجيل العقاري بحيث تناح لكل حائز عقار الفرصة للحصول على صك ملكية رسمي. وسوف يعود ذلك بالنفع على الفقراء بوجه خاص لأنهم سيكونون بقدورهم استخدام عقاراتهم كضمانة، والبدء في ممارسة أنشطة الأعمال، وتحقيق أحلامهم".

### ما هي بعض النتائج؟

من شأن امتلاك صكوك ملكية رسمية أن يساعد

الشكل 3-5  
ما هو ترتيب البلدان العربية على مؤشر سهولة تسجيل الملكية؟  
الترتيب العالمي (من 1 إلى 183)



المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الاعمال.

رسوماً أعلى للتعجيل بتسجيل الممتلكات العقارية أو التعجيل بإصدار الشهادات. وتتوفر الإجراءات المعجلة، على سبيل المثال، 6 أيام في إصدار شهادات عدم وجود رهن أو غير ذلك من الالتزامات في الأرجنتين، و4 أيام في إصدار شهادات الخلو الطرف من الضرائب من بلدية أسممرة في إريتريا.

### تحديد رسوم ثابتة منخفضة

على مستوى العالم، هناك 17 بلداً تفرض ضرائب منخفضة ثابتة ورسوماً على نقل الملكية، تتراوح من نحو 20 دولاراً إلى 300 دولار، بغض النظر عن قيمة العقار. ولا يطبق سوى بلدين عربين فقط نظام الضرائب والرسوم الثابتة لنقل الملكية، هما مصر والسودان، وهناك 12 بلداً آخر - منها فنلندا وجمهورية كوريا ومالياوي - لديها رسوم ثابتة للتسجيل ولكنها تتقاضى ضرائب ورسوم دعمة أخرى تتناسب مع قيمة العقار.

والتكليف الإدارية للتسجيل لا ترتبط بقيمة العقار، ولذا فمن الممكن تحديد رسوم ثابتة ومنخفضة للتسجيل إذا أرادت الحكومة ذلك. وإذا ما اقترب بذلك خفض الضريبة على نقل الملكية، فقد يشجع ذلك على التسجيل الرسمي ويتحول دون تقدير العقارات بأقل من قيمتها الحقيقة. كما يمكن أن يخفف أيضاً من العبء الواقع

الملكية الآن شديدة البساطة والكافأة. ويمكن إجازها في غضون يومين أثنتين فقط. وفي عام 2006، قامت تونس بـمكنته السجل العيني للأراضي لديها. ونتيجة لذلك، فإن إجراءات التحقق من خلو الفقار من الديون بمكتب السجل العيني لا تستغرق سوى يوم واحد (مقابل 10-7 أيام في السابق).

### التقييد بالحدود الزمنية

على مستوى العالم، هناك 49 بلداً لديها حدود زمنية قانونية لإجراءات التسجيل، 13 منها لديها إجراءات معجلة. وتوجد أعلى درجة للتقييد بالحدود الزمنية في مكاتب التسجيل في منطقة أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى، والبلدان المرتفعة الدخل الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ولدى إسبانيا أسلوب متكرر لضمان التقييد: فرسوم التسجيل هناك تُخْفَض بنسبة 30 في المائة إذا استغرق التسجيل أكثر من 15 يوماً. ويمكن لوضع حدود زمنية أن يساعد في تحسين الكفاءة الإدارية بمكتب التسجيل. وتزيد الحدود الزمنية في قياس أداء مكاتب التسجيل، مع التعجيل بالعملية بالنسبة لاصحاب المشاريع. ولا توجد حدود زمنية قانونية بأي من بلدان العالم العربي.

وخلال السنوات الست الماضية، استحدثت 14 من بين البلدان التي يشملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ومجموعها 183 بلداً، حدوداً زمنية للتسجيل. ومن بين هذه البلدان الأربع عشر، وضع 12 بلداً - منها بيلاروس وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورواندا - تلك الحدود في إطار إصلاحات أوسع نطاقاً شملت دمج الإجراءات من خلال استخدام الكمبيوتر، أو إعادة تنظيم سجلات الأرضي، أو استحداث نظام المنفذ الواحد.

### تقديم خدمة الإجراءات المعجلة

يقدم 16 بلداً خدمة إجراءات التسجيل المعجلة مقابل رسوم تتراوح ما بين مثلي وخمسة أمثال الرسوم الأساسية (أي من 14 إلى 450 دولاراً). ويتجاوز ما يتم توفيره من وقت بهذه الطريقة من يوم واحد إلى 32 يوماً. ويشيع استخدام الإجراءات المعجلة في أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى، حيث تقدم 9 بلدان هذه الخدمة. ولا يقدم أي من البلدان العربية خدمة الإجراءات المعجلة.

وتساعد إجراءات "المسار السريع" هذه من يحتاجون إلى الإسراع بعملية التسجيل ولديهم الاستعداد لدفع التكلفة الإضافية - وتحتاج أيضاً لكاتب التسجيل أن ترب ألوبيات عملها. وفي أكثر الحالات شيئاً، تتقاضى مكاتب التسجيل

الشكل 2-5

نقل الملكية في العالم العربي يما في سرعته ما هو سائد في البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
عدد إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال التي تيسر تسجيل الملكية حسب التقرير السنوي لممارسة أنشطة الأعمال



13



ملاحظة: تشير إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال على أساس الإصلاح الواحد بكل بلد طبق إصلاحات خلال السنة، وكانت عينة بيانات تقرير 2006 (عن عام 2005) تشمل على 18 بلداً، أما عينة تقرير 2011 (عن عام 2010) فتشتمل أيضاً على البحرين وقطر ليصل المجموع إلى 20 بلداً.  
الصادر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

الالتزامات - هي البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان وال سعودية وتونس والإمارات والضفة الغربية وقطاع غزة. وفي البلدان التي تمتلك سجلات مبرمجة، تغدو سرعة نقل الملكية إلى ضعف ما هي عليه تقريباً في البلدان التي تستخدم أنظمة ورقية. ويمكن أيضاً لقواعد البيانات الإلكترونية، إذا ما توفر لها المساعدة المناسبة، أن تساعد في ضمان تأمين العقارات. والتعاملات الإلكترونية أكثر شفافية. وقد أظهر استقصاء في الهند أن عدد من يدفعون رشوة للتعجيل بخدمات الحكومة الإلكترونية قد انخفض.<sup>2</sup>

وخلو 24 بلداً إلى استخدام الكمبيوتر في سجلاتها العقارية خلال السنوات الست الماضية. ونظراً لأن التنفيذ التدريجي أو اتباع نهج تجريبي من شأنه أن يسهل عملية التحول، فإن التطبيق الكامل يمكن أن يستغرق وقتاً يتراوح من 3 إلى 10 سنوات. ويمكن أن تبلغ التكلفة مليوني دولار أو أكثر إذا اشتغلت العملية على إجراء مسح أو رسم خريطة مساحية. لكن الآثار الناجح يمكن ملمسها. وقد خفضت هذه البلدان الأربع والعشرون متوسط الوقت الذي تستغرقه عملية نقل الملكية إلى النصف، بنحو 3 أشهر في المتوسط.

وفي عام 2008، قام سجل الأراضي في رام الله بتحويل سجلاته إلى سجلات مبرمجة بمساعدة من مشروع للبنك الدولي. ونتيجةً لذلك، انخفض الوقت الذي يستغرقه نقل الملكية بنسبة 25 في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي عام 2007، طبقت السعودية نظاماً إلكترونياً شاملًا لتسجيل صكوك الملكية. ونتيجةً لذلك، أصبحت عملية نقل بلداً لديها سجلات إلكترونية للرهن وغيره من

### ما هي الإجراءات التي لقيتنجاحاً؟

تسعي الحكومات بأنحاء العالم إلى تسهيل التسجيل ونقل الملكية أمام أصحاب المصالح. وقد أسرّهم بعض أفضل الممارسات العالمية في تحقيق هذا الهدف. وخلال السنوات الست الماضية، قامت 10 من بلدان العالم العربي، الجزائر وجيبوتي ومصر والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة، بتطبيق ما مجموعه 13 إصلاحاً لتوسيع إجراءات التسجيل العقاري. ونتيجةً لهذه الإصلاحات، انخفض متوسط الوقت اللازم للتسجيل بنسبة 26 في المائة وانخفض متوسط التكلفة بنسبة 6 في المائة منذ عام 2005 (الشكل 2-5).

### تطبيق النظام الإلكتروني

على مستوى العالم، يمتلك 61 في المائة من البلدان قواعد بيانات إلكترونية للرهن وغيره من الالتزامات، من بينها جميع أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقريباً وبلدان أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى. أما في العالم العربي، فهناك 12 بلداً من بين 20 بلداً لديها سجلات إلكترونية للرهن وغيره من

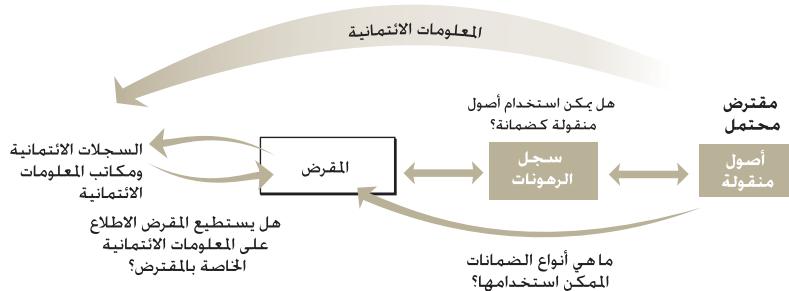
السابقة الوقت اللازم لتسجيل العقارات 40 يوماً. وفيما يتعلق بمن اشتروا عقارات عام 2009، وعددهم 177 ألفاً، كان ذلك يعني قدرتهم على استخدام عقاراتهم أو رهنها قبل 40 يوماً ما كان عليه الحال في السابق. وعاد ذلك بالنفع على الكثيرين: فقد تضاعف عدد العقارات التي بيعت عام 2009 عما كان عليه عام 2007 بالرغم من الأزمة المالية.

وتعتبر إمكانية الحصول على خدمات تسجيل العقارات إلكترونياً مفيدة أيضاً. فسجل الأرضي في غواتيمالا، الذي أصبح رقمياً خلال السنوات الخمس الماضية، أصبح يقدم الآن شهادات مساحية فضلاً عن إمكانية الإطلاع إلكترونياً على بيانات الرهن وغيرها من الالتزامات وبيانات الملكية. ويفضل الناس استخدام الخدمات الإلكترونية: ففي عام 2005، كان 66 في المائة من طلبات الحصول على الشهادات تُقدم إلكترونياً، والآن تبلغ النسبة 80 في المائة. فالشترى يوفر على نفسه وقت الذهاب إلى مكتب التسجيل وتكلفته، والوقوف في الطابور، والانتظار 3 أيام حتى يحصل على الشهادة الورقية. كما أنه يستطيع الحصول فوراً على المعلومات المتعلقة بالرهن والالتزامات الأخرى قبيل شراء العقار، مما يزيد من شعوره بالأمان.

كما أن وجود أنظمة تتسم بالكفاءة يهيئ البلدان لتنمية أسواق عقارية نشيطة. فقد تمكّن السجل العقاري في بيلاروس، بعد توحيده وتحويله إلى نظام مبرمج من استيعاب إضافة 1.2 مليون وحدة عقارية خلال 3 سنوات. وأصدر السجل مليون شهادة ملكية إلكترونية عام 2009. وتمكن السجل الإلكتروني الجديد في جورجيا من استيعاب 68 ألف عملية بيع عام 2007، أي ضعف ما كان عليه العدد عام 2003. والآن يغطي السجل الإلكتروني بجمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافية السابقة جميع أنحاء البلد تقريباً، أي ضعف ما كان عليه الحال عام 2006.

1. البنك الدولي (2008).
2. Bhatia, Bhatnagar and Tominaga (2009).
3. البنك الدولي (2008 بـ بـ).
4. Field and Torero (2006).
5. استقصاءات البنك الدولي لمؤسسات الأعمال، (<http://www.enterprisesurveys.org>) 2009-2006

الشكل 1-6  
هل توافر لدى المقرضين معلومات ائتمانية عن طالبي القروض من أصحاب المشاريع؟  
هل يسمح القانون للمقرضين والمقرضين باستخدام أصول منقوله كضمائن؟



وعزز تعديل المملكة العربية السعودية قانون الرهن التجاري من القدرة على الحصول على الائتمان حيث زاد من مرونة الإقراض وسمح بإنفاذ شروط التعاقد خارج المحاكم في حالة التخلف عن السداد.

وعززت سوريا من القدرة على الحصول على الائتمان بإلغاء الحد الأدنى للقرض الواجب إدخالها في قاعدة البيانات. وأدت هذه الخطوة إلى رفع نسبة تغطية قاعدة البيانات للأفراد والشركات إلى 2.8 في المائة من السكان البالغين.

**الجدول 1-6**  
ما هي البلدان التي يوجد فيها أكبر قدر من المعلومات الائتمانية والمحفوظ القانونية للمقرضين والمقرضين - والبلدان التي يوجد فيها أقل قدر منها؟

**المحفوظ القانونية للمقرضين والمقرضين (مؤشر قوة المحفوظ القانونية. من صفر إلى 10)**

	الأعلى	الأدنى
3	مصر	السعودية
2	اليمن	السودان
1	البحرين	جيبوتي
1	سوريا	الأردن
0	القطن الفريدة وقطاع غزة	الكويت

**نسبة المقرضين التي تغطيها سجلات المعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراغبين)**

	الأعلى	الأدنى
0.34	اليمن	البحرين
0.23	الكويت	الجزائر
0.20	جيبوتي	تونس
0.11	قطر	عمان
0.10	موريتانيا	السعودية

سجلت عمان والإمارات أيضاً 4 درجات على مؤشر قوة المحفوظ القانونية. ملاحظة: ترتيب البلدان على أساس نسبة المحفوظ الوارد في هذا الجدول لا يشمل سوى البلدان العربية التي لديها سجلات ائتمانية عامة أو خاصة (مجموعها 17 بلداً). ولا توجد سجلات ائتمانية لدى 3 بلدان عربية أخرى، ومن ثم فلا تشملها التغطية.  
التصنيف قاعدة بيانات تقرير ممارسة نشطة للأعمال.

## المصطلح على الائتمان

حين تكون قوانين الضمانات الرهنية فعالة وسجلات الائتمان قائمة، تقوم البنوك على الأرجح بمنح القروض.<sup>1</sup> وعلاوة على ذلك، فإن إمكانية الحصول على المعلومات الائتمانية تساعد المقرضين على تقييم المدارة الائتمانية لعملائهم المحتملين. ورغم أن وجود سجل تأليل متعمق للمخاطر، فإن تبادل البنوك للمعلومات الائتمانية يتبع لموظفي القروض تقييم المدارة الائتمانية للمقرض باستخدام مقاييس موضوعية. وإذا ضمن المقرضون أيضاً قوة حقوق الدائن، فإن ذلك يسمح لهم بتحمل مخاطر أكبر على أساس مستتب.<sup>2</sup> ويمكن لهذا بدوره أن يجعل الحصول على الائتمان أكثر سهولة، ولا سيما لأصحاب منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

وفي جميع أنحاء العالم، عادةً ما تمثل الأصول المنقوله، لا الأرضي أو المبني، الجزء الأكبر من رأس المال الشركات الخاصة، وخاصةً مؤسسات الأعمال الصغرى والمتوسطة. وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تمثل العقارات المنقوله نحو 60 في المائة من رأس المال مؤسسات الأعمال.<sup>3</sup> وبخلاف بوليفيا وغيرها من البلدان التي لا تسمح بتوصيف عام للأصول المقيدة كضمائن، فإن الولايات المتحدة تسمح باستخدام معظم هذه العقارات المنقوله كضمان للقروض. وتظهر الأبحاث أن المقرضين الذين يستطيعون تقديم ضمائن يحصلون في البلدان المتقدمة على تسعه أمثل ما يحصل عليه من لا يملك ضمائن. كما أنهم يستفيدون أيضاً من فترات سداد أطول 11 مرة وأسعار فائدة أقل بحوالى 50 في المائة.<sup>4</sup>

غير أن الأزمة المالية العالمية عام 2009 كان لها أثر سلبي على القدرة على الحصول على الائتمان على مستوى العالم. وطبقاً لأبحاث حديثة، تقلص حجم القروض في

أنحاء العالم من 74 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى 65 في المائة،<sup>5</sup> في حين انخفض حجمها من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في أكثر من 80 في المائة من البلدان. ومن هنا، فإن مساندة استخدام الضمانات بفرض الحد من الخاطر المرتبطة بالإقراض تصبح أمراً هاماً في السياق الاقتصادي الحالي. ويقوم تقرير ممارسة نشطة للأعمال بقياس الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين، إلى جانب نوعية نظم المعلومات الائتمانية ونطاق تغطيتها. وتصف المجموعة الأولى من المؤشرات مدى فعالية قوانين الضمانات الراهنة والإفلاس في تسهيل الإقراض. بينما تقيس المجموعة الثانية من المؤشرات مدى تغطية المعلومات الائتمانية ونطاقها ونوعيتها وسهولة الحصول عليها في السجلات العامة والخاصة لمعلومات الائتمان، وتتيح معلومات بشأن التغطية (الشكل 1-6).

**ما هي البلدان التي طبقت إصلاحات في 2010/2009؟**

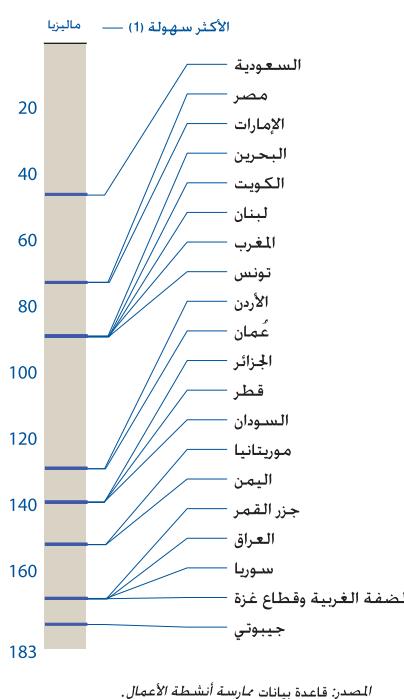
مع قيام 5 بلدان عربية العام الماضي بتحسين أنظمة معلوماتها الائتمانية وتشريعاتها التي تحكم المحفوظ القانونية، جاء الحصول على الائتمان في المرتبة الثانية لأكثر الإصلاحات التنظيمية شعبية في المنطقة، بعد التجارة. فقد أدخل الأردن خمسينات على نظام المعلومات الائتمانية بوضع إطار رقابي لإنشاء مكاتب معلومات الائتمان الخاصة فضلاً عن تخفيض الحد الأدنى للقرض الواجب إبلاغ السجل الائتماني العام بها. وأدخل لبنان خمسينات على نظام معلومات الائتمان بالسماح للبنوك بالاطلاع عبر الإنترنت على تقارير السجل الائتماني العام.

معظمها في منطقة أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ - سجلات فعالة للضمادات الرهنية، تسير على نهج أفضل الممارسات العالمية. ومن السمات التي تتصرف بها هذه السجلات: (1) إمكانية الإطلاع على السجلات عبر الإنترن特 والبحث فيها، (2) القدرة على تسجيل جميع أنواع الأصول تقريراً كضمادات رهنية (بغض النظر عن طبيعة الأطراف المشاركة)، (3) وجود محددات واضحة للأولوية، (4) وجود قاعدة بيانات مركبة يمكن البحث فيها باستخدام اسم الدين أو "رقم تعريف فريد". وفور التسجيل تصبح المقصص الضمانية نافذة بالنسبة لأي طرف ثالث.

ويكن للأنظمة الإلكترونية أن ترفع مستوى الكفاءة، لكنها ليست علاجاً سحرياً لكل شيء: فلابد أيضاً من وجود إطار رقابي فعال. وقد أنشأت إسبانيا نظام تسجيل إلكترونياً عام 2002. ولكن لأن القانون الأسباني ما زال يشترط قيام المسجلين بإشهار الصكوك قبل إتمام عملية التسجيل، فإن أكثر الناس ما زالوا يقدمون استثمارات تسجيل ورقية. ونتيجة لذلك، كانت عمليات التسجيل عبر الإنترن特 أقل مما كان متوقعاً. وفي عام 2007 كان هناك 10,472 عملية تسجيل إلكترونية في إسبانيا مقابل 24,941 عملية تسجيل ورقية. وفي عام 2009 تم إحصاء

### ما هو ترتيب البلدان العربية على مؤشر سهولة الحصول على الأئتمان؟

(الترتيب العالمي (من 1 إلى 183))



الشكل 6-2

### إصلاحات المعلومات الأئتمانية تمضي بوتيرة ثابتة في العالم العربي

عدد إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال التي تيسر الحصول على الائتمان حسب التقرير السنوي لممارسة أنشطة الأعمال



مت索طات العالم العربي على مؤشرات الحصول على الائتمان

مؤشر قوة الحقوق القانونية (من صفر إلى 10)

مؤشر عمق المعلومات الأئتمانية (من صفر إلى 6)

تقرير 2006

تقرير 2011

▼

2.9

3.1

1.4

2.9

ملحوظة: تُحسب إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال على أساس الإصلاح الواحد بكل بلد طبقاً لبيانات تقرير 2006 (من عام 2005) تشمل على 18 بلد، أما عينة تقرير 2011 (من عام 2010) فتشتمل أيضاً على البحرين وقطر ليصل المجموع إلى 20 بلد.

المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

يكن هناك سوى بلدان اثنين فقط بالمنطقة - الكويت وال سعودية - لديهما مكتب خاص لمعلومات الائتمان؛ واليوم، هناك ستة بلدان لديها هذه المكاتب. غير أن مكاتب معلومات الائتمان تختلف كثيراً فيما بينها من حيث نطاق العمل. وسجل قرابة نصف بلدان المنطقة ثلاثة نقاط أو أقل على مؤشر عمق المعلومات الأئتمانية، في حين سجل النصف الآخر أربع نقاط أو أكثر (على مقياس من صفر إلى ستة). ومن البلدان التي حققت أفضل أداء مصر ولبنان والمغرب والسعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة.

وفي مجال العمارات المضمونة، توضح أكثر الإصلاحات التنظيمية شيئاًًا نوع الممتلكات المنقوله التي يمكن استخدامها كضمادات وكيف يمكن للحصص الضمانية أن تساعده في حماية الدائنين. كما يُعد الإعلان عن الحصص الضمانية، عادةً من خلال التسجيل، وتحديد قواعد الأولويات والإفادة من الإصلاحات التي قد إقبالاً لمساعدة الدائنين بالمنطقة على استرداد ما استثمروه إذا ما تخلف الدين عن السداد.

### توحيد السجلات

يكفل وجود سجل مركزي للضمادات الرهنية حماية حقوق الدائنين بتوفيره لمعلومات موضوعية عما إذا كانت الأصول خاضعة للحقوق التأمينية لدائنين آخرين أم لا. ويوضح أيضاً بعد ذلك ترتيب أولوية الدائنين. ومن بين 183 بلداً يشملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2011، يمتلك 67 بلداً ممؤسسات تتسم بالكفاءة لتسجيل المقصص الضمانية من أصول الشركات على امتداد مساحتها الجغرافية.<sup>6</sup> ويملك 13 بلداً -

عززت الإمارات العربية المتحدة من إمكانية الحصول على الائتمان بوضع إطار قانوني لتشغيل مكتب خاص لمعلومات الائتمان ومطالبة المؤسسات المالية بتبادل المعلومات الأئتمانية.

### ما هي الإجراءات التي لقيت خالحاً في مجال العاملات المضمونة؟

خلال السنوات الخمس الماضية، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 23 إجراءً إصلاحياً لتعديم أنظمة المعلومات الأئتمانية والحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين في بلدان العالم العربي العشرين (الشكل 6-2). في العالم العربي، ترى البنوك أن الافتقار إلى الشفافية بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة وضعف البنية التحتية المالية (نقص المعلومات الأئتمانية، وحقوق الدائنين، والبنية التحتية للضمادات الرهنية) هي أبرز العراقيل التي تعيق إقراض هذه المؤسسات المزيد من الأموال. ولا يشجع 11 إطاراً قانونياً على استخدام الضمادات المنقوله تشجيعاً يذكر. ولا تتجاوز نسبة البلدان التي تسمح بالتصويف العام للأصول المهمة برهون 11 في المائة من بلدان المنطقة. وحتى وقت قريب، لم يحاول سوى بعض حكومات تعديل الهيكل القانوني. فقد عدلت السعودية قانون الرهن التجاري عام 2010 بغية توسيع نطاق الأصول التي يمكن استخدامها كضمادات رهنية. وتعتمد المملكة أيضاً إنشاء سجل إلكتروني للضمادات الرهنية. والضفة الغربية وقطاع غزة بصدق سن قانون جديد للمعاملات الضمانة. وفي الوقت نفسه، أدخل 12 من بلدان المنطقة إصلاحات على أنظمة المعلومات الأئتمانية منذ عام 2005. وحتى ذلك العام، لم

تشغيلها.

### ما الإجراءات التي لقيت خاجاً في مجال معلومات الائتمان؟

مازال 44 بلداً في أنحاء العالم يفتقر إلى أي نوع من أنظمة المعلومات الائتمانية. وفي العالم العربي يوجد 17 بلداً لديها مثل هذه الأنظمة. ومن شأن اتباع ممارسات معينة، كالذكورة أدناه، أن يسهم في توسيع نطاق التغطية، والتشجيع على استخدام هذه الأنظمة، وحماية المقرضين.

### نشر شبكة واسعة

طبقاً لاستقصاء حديث شمل 70 شركة مرافق في الولايات المتحدة، أفاد 72 في المائة بأن مزايا الإبلاغ عن الائتمان تفوق تكلفته مرتين إلى خمس مرات. وأشار نصف العاملاء إلى أنهم سيكونون أكثر استعداداً لدفع فواتيرهم في موعدها إذا ما تم إبلاغ مكاتب معلومات الائتمان بهذه المدفوعات بالكامل وكان يمكن أن تؤثر في سجلهم الائتماني.<sup>10</sup> ومن شأن إدراج هذه البيانات لدى مكاتب معلومات الائتمان أن يفيد أيضاً شركات المرافق نفسها. وفي الأسواق الناشئة، حيث يمثل الفقراء أكثر من 60 في المائة من حجم القوى العاملة،<sup>11</sup> يمكن لتوزيع المعلومات الخاصة بالسداد من مصادر غير مصرافية أن يحدث أثراً كبيراً. فالصين مثلاً لديها ما يقرب من 750 مليون مشترك في شبكات الهاتف المحمول. ولم يسبق إلا لنسبة ضئيلة من هؤلاء المشتركين أن حصلوا على قروض جارية فيما مضى. ويمكن لتنمية الآخرين من الحصول على الائتمان من خلال دفع فواتير الهاتف المحمول بانتظام أن يتيح بمرور الوقت فرصاً جديدة. ولا يضم العالم العربي سوى بلدان ثلاثة لديها مكاتب لجمع المعلومات من مصادر غير مصرافية، وهي مصر والكويت والسويدية.

### الإبلاغ عن المقرض المنتظم في السداد وكذلك عن المتخلف

إن نظام المعلومات الائتمانية الذي لا يبلغ إلا عن المعلومات السلبية يخفق في مكافأة المقرض المنتظم الذي يسدّد ما عليه في موعده. ومن شأن تبادل المعلومات الخاصة بالمقرضين المنتظمين في السداد أن يتيح للعملاء تكوين سجل ائتماني إيجابي - وهو ما يمثل معلومات مفيدة للمؤسسات المالية التي تبحث عن عميل جيد. وتشير دراسة عن بلدان أمريكا اللاتينية إلى أن مكاتب معلومات الائتمان الخاصة التي تنشر معلومات إيجابية

الشخصية، جميع أنواع الضمانات الرهنية. وفضلاً عن هذا الإطار القانوني فإن نيوزيلندا لديها أيضاً سجل ضمانات إلكتروني حديث جمّيع أنواع الأصول المنقوله. ولذا فليس من المستغرب أن يفوق عدد تسجيلات الضمانات الراهنية في نيوزيلندا نظيره في غيرها من البلدان المشابهة. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد عمليات البحث في السجل النيوزيلندي من 661,944 عملية عام 2002 إلى قرابة 2.5 مليون عملية بحث عام 2009.<sup>8</sup>

وبالرغم من شيوع استخدام العقارات المنقوله كضمانات رهنية، فإن العديد من البلدان ما زال يعني تشرذم قوانين الضمانات الراهنية، مع وجود قوانين منفصلة لختلف فئات المقرضين أو أنواع الضمانات الراهنية.<sup>9</sup> وتُعد منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (التابعة للصين) وأيرلندا ومالطا وسنغافورة من الأمثلة على البلدان التي تعاني من تشرذم قوانين الضمانات الراهنية. وهذا التشرذم يزيد من مخاطر التناقض بين القوانين - كما هو الحال، على سبيل المثال، عند تحديد قواعد الأولوية بالنسبة للدائنين المضمونين. ويزيد أيضاً من مخاطر تسجيل الضمان نفسه في أماكن مختلفة، وهو ما يعني مخاطر أكبر بالنسبة للمقرضين. وهذه الأنظمة ليست أقل شفافية فحسب، بل إنها أيضاً أكثر تكلفة في

القدم بمستندات ورقية ظل في المقدمة حيث بلغ عدده 32,739 عملية تسجيل.<sup>7</sup> ويمثل التكلفة عنصراً مهمًا في استخدام سجلات الضمان. ويشير استقصاء شمل 31 سجلاً إلى أن ارتفاع الرسوم يؤدي إلى انخفاض حجم المعاملات سواء في تسجيل أو تعديل الحصص الضمانية أو في البحث في السجل.

### توحيد القوانين

لكي تؤدي سجلات الضمان الراهني عملها كما ينبغي، لابد من أن يدعمها إطار قانوني ملائم. فبعض البلدان، مثل نيوزيلندا ورومانيا، لديها قانون للمعاملات المضمونة يعامل جميع الحصص الضمانية في العقارات المنقوله على قدم المساواة من حيث الإعلان والألوية والإنفاذ - بغض النظر عن شكل الحصص الضمانية (سواء كان تعهدآً أم إيجاراً مالياً أم اتفاق قرض أو أمانة، على سبيل المثال). وتنسق هذه القوانين مع أفضل الممارسات المقبولة دولياً. وقد سنت نيوزيلندا قانونها عام 1999. ويشمل هذا القانون، المسمى بقانون ضمانات العقارات

### تسارع وتيرة الإصلاح في العالم العربي في مجال المعاملات المكفولة بضمانات

يتوقف النمو الاقتصادي المستدام إلى حد بعيد على وجود قطاع خاص قوي ومشروعات صغيرة ومتوسطة نشيطة. غير أن هذه المؤسسات تعاني للحصول على ما تحتاجه من تمويل كي تنمو وتتوفر فرضاً للعمل. ويفيد المسح الاستقصائي لمؤسسات الأعمال الدولي بأن أكثر من 70 في المائة من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تستطيع الحصول على الائتمان؛ إذ يعتمد الإقراض اعتماداً شديداً على وجود ضمانات؛ والشركات لا تستطيع استغلال معظم أصولها المنقوله (كالعقارات والمخزون والحسابات المديدة) كضمانات بسبب ضعف الأطر القانونية للأراضي المكفولة بضمانات، وغياب أو ضعف كفاءة سجلات الضمان التي تدعم حقوق ملكية المقرضين بشكل فعال.

وحتى وقتنا هذا، لا توجد بالعالم العربي بلدان أدخلت إصلاحات قانونية في هذا المجال. غير أن بعض حكومات المنطقة تعمل حالياً على تنفيذ هذه الإصلاحات.

على سبيل المثال، أقر مجلس الوزراء الفلسطيني، في الأونة الأخيرة، القانون الجديد للمعاملات المكفولة بضمانات. وهذا القانون، الذي ينسق تماماً مع أفضل الممارسات الدولية وبمجال إصلاح نظام المعاملات المكفولة بضمانات بشكل شامل، سوف يبدأ سريانه عندما يوقع عليه رئيس السلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فقد أعددت حكومتا الأردن ومصر مسودتي قانونين بشأن المعاملات المكفولة بضمانات بخضعين للمناقشة حالياً مع أصحاب المصلحة ومن المتوقع أن يصدر هذان القانونان قريباً. وأبدى عدد آخر من البلدان العربية، كلبنان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، استعداداً لتنفيذ إصلاحات تتعلق بالمعاملات المكفولة بضمانات.

ولم يقم أي من البلدان العربية حتى الآن بإنشاء سجل حديث للضمانات المنقوله، لكن العمل في هذا الصدد يجري في عدد من البلدان. ففي الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، على سبيل المثال، بدأ العمل في إعداد سجلات لإخطارات الحصص الضمانية تعمل بطريقة إلكترونية تماماً وتعتمد على شبكة الإنترنت. وأوشك اليمن على استكمال إنشاء السجل الإلكتروني للأصول المؤجرة.

ويمكن أن ينشأ عن إصلاح أنظمة المعاملات المكفولة بضمانات في المنطقة العربية تأثير إيجابي فوري وواسع النطاق على زيادة مستوى تدفق الاستثمارات الخليجية، وبالتالي يتيح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إمكانية الحصول على الائتمان من القطاع الخاص. فالبلدان التي تملك قوانين وسجلات أفضل للرهن تنسن بأمكانية أكبر للحصول على الائتمان، وانخفاض معدلات القروض المتعثرة، وانخفاض تكلفة الائتمان.

الإطار 6-6

النامي. فخلال السنوات الست الماضية، قام 71 بلداً بتنفيذ أكثر من 121 إصلاحاً تنظيمياً من أجل تحسين أنظمة المعلومات الائتمانية. ورفعت البلدان المنخفضة الدخل نسبة تغطية سجلات الائتمان الخاصة والعامة من 0.6 في المائة من عدد السكان البالغين إلى 2.3 في المائة.<sup>17</sup> وأنشأ 20 بلداً آخر منها مكاتب خاصة لعلومات الائتمان.

لكن هذه المؤسسات لا قائدة منها بالطبع إن لم تُستخدم. ويدعو استقصاء حديث لسجلات الضمانات إلى التفاؤل: فقد أظهر 20 من بين 27 سجلاً توفر معلومات عن حجم عمليات التسجيل حدوث زيادة ملموسة منذ عام 2000 (أو منذ إنشائها). وفي 4 بلدان من تلك التي أدخلت تحسينات على أنظمتها الخاصة بالمعاملاتضمونة خلال السنوات العشر الأخيرة - وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، ونيوزيلندا، وصربيا - شهد تسجيل الضمانات المقولة زيادة حادة. فقد قفز عدد عمليات التسجيل في صربيا من 4,346 عام 2005 إلى 24,059 عام 2009، في حين ارتفع في ألبانيا من 1,874 عام 2001 إلى 4,105 عام 2009 - وبلغ ذروته عام 2007 حين قفز إلى 9,860.

وسلبية سواء بسواء - وتشترك فيها البنوك بنسبة 100 في المائة - تساعد في زيادة الإقراض للقطاع الخاص.<sup>12</sup> وفي العالم العربي، يقوم 12 من بين 20 بلداً بتوزيع المعلومات الإيجابية والسلبية معاً - وهذه البلدان هي الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب وقطر وال سعودية وتونس والإمارات والضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي عام 2006، أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تحتل المرتبة الثالثة في المنطقة بالنسبة للحصول على الائتمان (الشكل (3-6)، مكتباً خاصاً لعلوم الائتمان (Emcredit) بدأ في إصدار تقاريره في شهر فبراير/شباط 2007. وكان هذا المكتب لا يجمع المعلومات في باي الأمر إلا من دائرة التنمية الاقتصادية بدبي، ولكنه يجمع الآن المعلومات أيضاً من المؤسسات المالية، ودوائر الادعاء العام، ووزارة العمل. ويقوم المكتب بجمع المعلومات الإيجابية والسلبية من الأفراد والشركات. ولا يوجد حد أدنى لمبلغ القرض الواجب الإبلاغ عنه. وبموجب قانون حماية البيانات الخاص بمركز دبي

قامت رومانيا بتحسين نظام المعاملات المضمونة عام 1990. وخلال السنوات الأربع التالية تم تسجيل 600 ألف حصة ضمانية جديدة - تدر ما لا يقل عن 60 مليون دولار من الائتمان المستدام.<sup>13</sup> كما تُعد فيبيتكم هي الأخرى من الأمثلة الجديدة على ذلك. وفي عام 2006، أصدرت المرسوم بقانون رقم 163 وبالرغم من أن سجلها لا يزال في مرحلة التحول إلى النظام الإلكتروني، فقد زاد عدد عمليات التسجيل من 43 ألفاً عام 2005 إلى 120 ألفاً بنتها في عام 2008.<sup>14</sup>

المالي العالمي، يحق للمقترض الإطلاع على البيانات الخاصة به.

#### ما هي بعض النتائج؟

أظهرت إحدى الدراسات أن حدوث زيادة نسبتها 10 في المائة في عدد السكان المدرج سجلاتهم لدى مكتب خاص لعلوم الائتمان يرتبط بزيادة إقراض القطاع الخاص بنسبة 6 في المائة.<sup>15</sup>

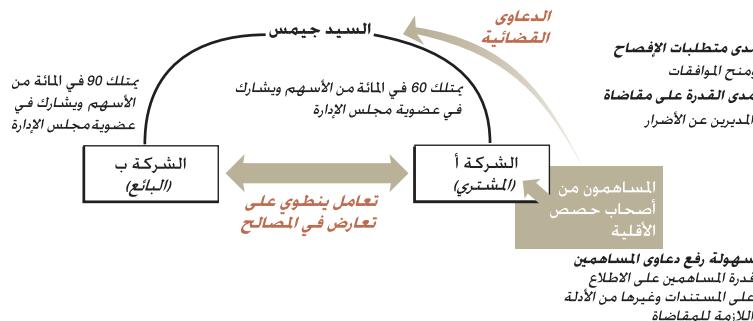
فالقدرة على الحصول على ائتمان مازالت ضعيفة كثيراً في البلدان النامية. ففي تلك البلدان، يقدر عدد الحسابات التي يمتلكها الشخص البالغ في المتوسط بنحو 0.9 حساب، ولا يمتلك حسابات على الإطلاق سوى 28 في المائة منهم. وللمقارنة، فإن الشخص البالغ بالبلدان المتقدمة لديه في المتوسط نحو 3.2 حساب مصرفي، في حين تصل نسبة من بينهم حسابات منهم إلى 81 في المائة.<sup>16</sup> لكن آفاق المستقبل تبشر بالخير في العالم

- .Djankov, McLiesh and Shleifer (2007) . 1
- .Houston and others (2008) . 2
- .Fleisig, Safavian and de la Peña (2006) . 3
- .Alvarez de la Campa and others (2010) . 4
- 5. الجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والبنك الدولي (2010) . 5

6. قد تشمل هذه المؤسسات سجلات الشركات، وسجلات الصكوك، ومكاتب الأرشفة وأي مؤسسة أخرى لديها قاعدة بيانات إلكترونية مركبة تسجل الخصص الضمانية على أصول الشركات.

- 7. البيانات مأخوذة عن سجل الجمع الأسباني لسجلات الملكية والتوكيلات والقيم المقولة.
- 8. قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.
- .Fleisig and de la Peña (2003) . 9
- Turner and others (2009) . 10
- Stein (2010) . 11
- Turner and Varghese (2007) . 12
- .Fleisig, Safavian and de la Peña (2006) . 13
- .Alvarez de la Campa and others (2010) . 14
- .Turner, Varghese and Walker (2007) . 15
- .Kendall, Mylenko and Ponce (2010) . 16
- 17. قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

إلى أي مدى يتمتع المساهمون من أصحاب حصص الأقلية بالحماية ضد التربح في تعاملات الأطراف ذات الصلة؟



الشكل 1-7

## حماية المستثمرين

بحماية المساهمين الذين يملكون الأقلية، وهي: الشفافية في تعاملات الأطراف ذات العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمل المسؤولية عن التربح (مؤشر نطاق مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة). وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (مؤشر مدى سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى) (الشكل 1-7).

وتؤخذ متطلبات هذه المؤشرات الثلاثة ليتألف منها مؤشر حماية المستثمرين. وتتراوح قيم جميع المؤشرات بين "صفر" و"10"، حيث تعبر "10" عن توفر أعلى قدر من الحماية أو الإفصاح.

ما هي البلدان التي طبقت إصلاحات في 2009 ؟

مقارنةً بالمناطق الأخرى، كان سجل العالم العربي بطيئاً في إصلاح حماية المستثمرين على امتداد السنوات الخمس الماضية. وفي السنة 2009/2010، كان المغرب البلد الوحيد الذي أدخل خصائص على بيئته التنظيمية لجعلها أكثر جاذبية للمساهمين الذين يملكون حصصة أقلية (الشكل 2-7).

وعزز المغرب من حماية المستثمرين بمتطلبه الشركات بزيادة الإفصاح في تقاريرها السنوية. وصدر مرسوم بهذه تفسيرية لقانون الشركات فيما يتعلق بنوع المعلومات الواجب توفرها في تقرير المدقق المستقل الذي يراجع معاملات الأطراف ذات العلاقة.

ما هي الإجراءات التي لقيت نجاحاً ؟

شهد العالم العربي منذ عام 2005 إدخال 6 إصلاحات تتعلق بحماية المستثمرين في 4 من بين 20 بلداً. وعندما بدأت إصلاحات حوكمة الشركات عام 2001، كان أول خد تواجهه هو

ينبغي حماية المستثمر مالك حصة الأقلية في أي شركة ببنود قانونية تستوجب الإفصاح عن أي وقائع وتحريم الإطلاع على المعلومات ذات الصلة. وتسمح هذه البنود للمستثمرين بمراقبة أنشطة الشركة المعنية والمساعدة في الحفاظ على قيمتها. ويمكن لها أيضاً أن تساعد الشركات في تعبيئة رأس المال اللازم كي تستطع تحقيق النمو والابتكار والتنوع والمنافسة في السوق. ومن أكثر الطرق شيوعاً جمع رأس المال الحصول على الائتمان من البنوك، وإن كان ذلك أصبح أمراً صعباً في ظل الأزمة المالية العالمية. ومن الطرق الأخرى إصدار أو بيع أسهم بالشركة للمستثمرين في أسهم رأس المال. وفي المقابل، على المستثمر أن يطالب مدير الشركة بالشفافية والخصوص للمساءلة وبالمشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية للشركة. ولو لم توفر القوانين هذه الحماية، فقد يحجم المستثمر عن الاستثمار ما لم يصبح هو صاحب الحصة المسيطرة.<sup>1</sup>

وترتبط قوة حقوق المساهمين بوجود سوق للأوراق المالية أكبر حجماً وأكثر نشاطاً. ويستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال حالة قياسية من التربح - وهو استغلال أشخاص من داخل الشركة لأصولها في تحقيق مكاسب شخصية - في قياس مدى تمنع المستثمرين بالحماية. وليس التربح سوى وجه واحد من أوجه القصور في حوكمة الشركات، لكنه أيضاً واحد من أكثرها أهمية. ولا تشمل هذه الدراسة ضوابط أخرى لحماية المستثمر - كضوابط انتخاب مجلس الإدارة، واشترط الإفصاح عن الدخل والمكافآت، ووضع قواعد للاستحواذ.

ولقياس مدى تمنع المستثمر بالحماية، يبحث تقرير ممارسة أنشطة الأعمال حالة شركة مقيدة في بورصة المدينة التجارية الرئيسية، ويأخذ في الاعتبار 3 جوانب تتعلق

### وضع قواعد صارمة للإفصاح

من بين 183 بلداً يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2011، يبرز 37 بلداً تطبق بها أكثر القواعد صرامة فيما يتعلق بالإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة. ومن بين هذه البلدان نيوزيلندا وسنغافورة وألبانيا، وأيضاً رواندا بفضل ما أدخلته في عام 2009 من إصلاحات لحماية المستثمرين. ودفعت الأزمة المالية العالمية، وما سبقها من فضائح تتعلق بالشركات، مختلف الحكومات في أنحاء العالم إلى تشديد متطلبات الإفصاح. وكان ذلك أكثر السمات شيوعاً في إصلاحات حماية المستثمرين التي طبقت

التصويت على العاملة إلا في الاجتماع السنوي، بعدما تكون العاملة قد تمت. وبشكل عام فإن 9 من بلدان المنطقة تشتغل موافقة المساهمين ومنع أعضاء مجلس الإدارة من ذوي المصالح المتعارضة من التصويت. وهذه البلدان التسعة هي الجزائر والبحرين وجزر القمر ولبنان والمغرب وسلطنة عُمان وقطر وال سعودية وتونس. ومن شأن إقرار البلدان الأحد عشر الباقية مثل هذه المتطلبات أن يسهم في حماية المستثمرين.

### إخضاع المديرين للمسؤولية

لا تقتصر البلدان التي تكفل أقوى حماية للمستثمرين على تنظيم الإفصاح والموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة، بل تتجاوز ذلك إلى إخضاع المديرين للمسؤولية إذا تبين أن مثل هذه المعاملات تتسم بالإجحاف.<sup>3</sup> ويمكن تحقيق ذلك بوضع دليل واضح يحدد حقوق المديرين وواجباتهم أو نظام خاص لمساعدة المديرين في حال إبرام معاملات مجحفة مع طرف ذي علاقة. ومجلس الإدارة هو المسؤول عن متابعة الأداء الإداري وتحقيق عائد كاف لحملة الأسهم مع الخلوة دون وجود تعارض في المصالح والوازنة ما بين الطلبات المنافسة على الشركة. ولكي ينهض المديرون بما عليهم من مسؤوليات بشكل فعال، فلا بد من وجود قواعد واضحة وحکم مستقل.

وهناك 43 بلدا لديها قواعد واضحة لدى مسؤولية مديرى الشركات في حال إبرام معاملات مجحفة مع أطراف ذات علاقة. ومن هذه البلدان كندا والمكسيك والإمارات، ولديها كلها قواعد تشجع المديرين على التزام التحوط في تسيير الأعمال اليومية للشركة. وعلى مستوى العالم العربي، فإن الكويت، التي خللت المرتبة الثانية في المنطقة بالنسبة لحماية المستثمرين (الشكل 3-7)، تحمي المستثمرين من أصحاب حصة الأقلية جيدا بشكل خاص من خلال

تونس تتصدر المنطقة في إصلاحات حماية المستثمرين عدد إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال التي تعزز حماية المستثمرين حسب التقرير السنوي لممارسة أنشطة الأعمال



متoscopat العالم العربي على مؤشرات حماية المستثمرين

مؤشر قوة حماية المستثمرين (من صفر إلى 10)

مؤشر سهولة رفع دعاوى المساهمين (من صفر إلى 10)

مؤشر مدى الإفصاح (من صفر إلى 10)

مؤشر مدى مسؤولية المديرين (من صفر إلى 10)

ملحوظة: تحسب إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال على أساس الإصلاح الواحد بكل بلد طبق إصلاحات خلال السنة، وكانت عينة بيانات تقرير 2006 (عن عام 2005) تشمل أيضاً على البحرين وقطر ليصل المجموع إلى 20 بلداً. تشمل على 18 بلداً، أما عينة تقرير 2011 (عن عام 2010) فتشتمل أيضاً على تونس. المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

### تنظيم الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة

كلما زادت مشاركة المساهمين - وقلت بالنسبة للمديرين ذوي المصلحة - في الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة، تعاظمت الحماية التي يتمتع بها المستثمرون. وعلى مستوى العالم، يشترط 57 بلداً ما شمله تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بالدراسة موافقة حملة الأسهم على المعاملات الكبيرة مع الأطراف ذات العلاقة. واتبعت ألبانيا وطاجيكستان مثل هذه القواعد خلال السنوات الخمس الماضية.

ولا تفلح آلية الموافقة إلا إذا كان القانون لا يسمح باستثناءات كثيرة وإذا كانت هذه الموافقة مطلوبة عند إبرام العاملة. وفي الكاميرون ولبنان لا يستطيع المساهمون

منذ عام 2005، إذ كان وحده يمثل 33 من الإصلاحات التشريعية السبعة والثلاثين التي تم تطبيقها.

ولا تشترط 8 بلدان على مستوى العالم كلها، من بينها كرواتيا وجزر المالديف وبينما، الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة. وعلى الجانب الآخر، لدى بلجيكا وفرنسا أحلكام إفصاح صارمة عن التعاملات التي لا تتم "في السياق العادي للأعمال". وهذا "السياق العادي" في القانون البلجيكي والفرنسي لا يشمل التعاملات التي تتمثل في المائة أو أكثر من أصول أي شركة. ونتيجةً لذلك تسجل بلجيكا وفرنسا أعلى الدرجات على مؤشر نطاق الإفصاح، حيث حققتا 8 نقاط و10 نقاط على الترتيب.

وعلى مستوى العالم العربي، تمتلك الكويت أشد قواعد الإفصاح صرامةً: فعل المدير أن يكشف أمام مجلس الإدارة عن أي تعارض في الصالح. وعلى الشركة أيضاً أن تفحص فوراً للجمهور، والجهة الرقابية، وسوق الأوراق المالية عن المعلومات التفصيلية الخاصة بالمعاملة وتعارض المصالح، كما يجب أيضاً إدراج أي معلومات مائلة في التقرير السنوي.

تظهر جريمة البرازيل مدى الأهمية التي يعيدها المستثمرون على قوة قواعد حوكمة الشركات. وبالنسبة للشركات الساعية إلى الحصول على تمويل لأسهم رأس المال في البرازيل، اتسم عام 2002 و2003 بالصعوبة والشدة. فقد هو مؤشر بورصة ساو باولو 14 في المائة إذا حسب الانخفاض بالدولار الأمريكي. لكن السوق أظهرت قدرتها على تقدير قيمة مؤسسات الأعمال الصلبة التي تتسم بحسن الحكومة.<sup>4</sup> وكانت سوق الأوراق المالية قد أنشأت في عام 2001 قسماً خاصاً يحمل اسم "السوق الجديدة" لتداول أسهم الشركات التي اتبعت طوابعية ممارسات حوكمة جيدة تتجاوز ما كان يستوجبه القانون البرازيلي.<sup>5</sup> وكان الافتراض الكامن وراء هذا القرار هو أن اعتقاد المستثمر بوجود حوكمة أفضل يمكن أن يعزز قيمة الأسهم.

وفي البداية، لم يظهر الناس ثقة كبيرة في إمكانية حدوث ذلك. ولكن بحلول عام 2004، ولأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات، قررت عدة شركات طرح أسهمها في البورصة على الفور. وبنهاية ذلك العام كانت أسهم سبع شركات جديدة مقيدة في السوق الجديدة. وفي نهاية عام 2007 كان عدد الأسهم المدرجة بتلك السوق قد بلغ 156 شركة، مثل 57 في المائة من القيمة السوقية للأسهم المسجلة في بورصة ساو باولو، و66 في المائة من قيمة تداولاتها، و74 في المائة من عدد التداولات في سوق التعاملات النقدية.<sup>6</sup>

الجدول 1-7

ما هي البلدان التي توجد فيها سبل قوية لحماية المستثمرين من أصحاب حصص الأقلية - والبلدان التي لا توجد فيها؟

مؤشر مدى الإفصاح (من صفر إلى 10)

	الأدنى	الأعلى
5	جيبوتي	لبنان
5	موريانيا	السعودية
4	العراق	البحرين
4	الإمارات	مصر
0	السودان	عمان

مؤشر مدى مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (من صفر إلى 10)

	الأدنى	الأعلى
3	موريانيا	السعودية
2	جيبوتي	الكويت
2	المغرب	الإمارات
1	جزر القمر	الجزائر
1	لبنان	قطر

مؤشر سهولة رفع المساهمين للدعوى (من صفر إلى 10)

	الأكثر صعوبة	الأكثر سهولة
2	سوريا	الضفة الغربية
2	الإمارات	وقطاع غزة
2	اليمن	تونس
1	المغرب	البحرين
0	جيبوتي	مصر
		الكويت

\*تسجل جزر القمر ولبنان أيضاً 5 درجات على مؤشر سهولة رفع المساهمين للدعوى.

ال مصدر: قاعدة بيانات تقرير مارسة أنشطة الاعمال.

واللاحقة المضادة للتربح (ح حقوق المساهمين من أصحاب حصص الأقلية في المشاركة في أي إجراء). ويقتربن باتخاذ هذين النوعين من الإجراءات معًا اتساع البورصات وازدياد نشاطها، وانخفاض علاوات شراء الأسهم بأعداد كبيرة، وازدياد الشركات المقيدة بالبورصة، وارتفاع القيمة السوقية للبورصة، وارتفاع أسعار الطرح الأولى العام.

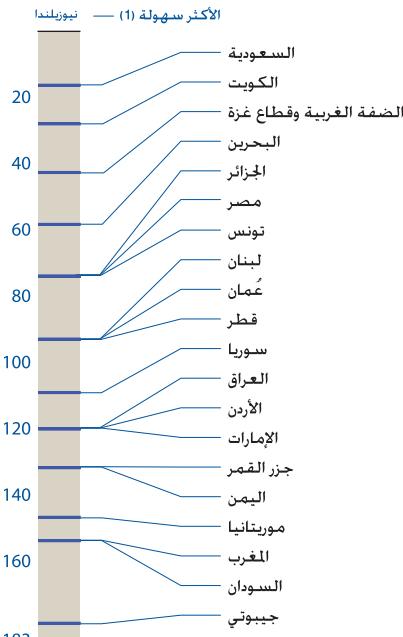
من أن تلك التغييرات لم يكن لها أثر مباشر على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال التي يقيسها هذا التقرير، فقد كان لها منافع منها: توفير خط أساس لشفافية التشغيل (فيما يتعلق على سبيل المثال بفتح دفاتر الشركة أمام حملة الأسهم)، ووضع ضوابط خارجية على أفعال المديرين (وهو ما يدعم مسؤولية المراجع)، وتحريم بعض الأفعال المسئئة (بمحظوظ إعراض الشركات لأعضاء مجالس الإدارة والمديرين وأسرهم). وبموجب القانون التونسي الجديد، صار من حق أي مجموعة من حملة الأسهم يثنون معاً 10 في المائة من رأس المال الشركة أن يقوموا بفحص القوائم المالية، والتقارير السنوية، وقوائم الضمانات، والمستندات المؤيدة، والأوراق المالية، والرهونات التي تمنحها الشركة، علاوة على محاضر اجتماعات المساهمين خلال السنوات الثلاث السابقة.

وبعد عامين، أعقب تعديل قانون الشركات التونسي موافقة البرلمان على قانون آخر هو قانون "المبادرة الاقتصادية" في 27 ديسمبر/كانون الأول 2007، ويعني هذا التشريع الأخير مباشرة بالمعاملات المجنحة التي تبرمها أطراف ذات علاقة ويعطي حملة الأسهم الحق في الإطلاع على المستندات الداخلية. ونتيجةً لذلك ارتفعت درجات تونس على مؤشر مسؤولية المديرين من 4 إلى 5 نقاط.

وفي مارس/آذار 2009، استهدف تعديل آخر لقانون الشركات التونسي متطلبات الموافقة والإفصاح الخاصة بالمعاملات المبرمة بين أطراف ذات صلة. وأوجب هذا القانون موافقة كل من مجلس الإدارة وحملة الأسهم معًا على معاملات الأطراف ذات العلاقة. وفضلاً عن ذلك، لم يعد بمقدور الأطراف ذات المصلحة أن تشارك في عملية الموافقة، وصار لابد من مراجعة مدقق مستقل للمعاملة. وأخيراً، اشترط القانون على أعضاء مجلس الإدارة ذوي المصلحة أن يكشفوا للمجلس عن وجود أي تعارض في المصالح. ونتيجةً لذلك ارتفعت درجة تونس على مؤشر الإفصاح من صفر إلى 5 نقاط.

وهذا أمر جيد. فالآبحاث التطبيقية تظهر أن تشديد القيود على التربح يرتبط بتعظيم الاستثمار في أسهم رأس المال وتحفييف تركيز الملكية.<sup>9</sup> ويتافق ذلك مع الرأي القائل بأن تعزيز الحماية القانونية يجعل المستثمرين من أصحاب حصص الأقلية أكثر اطمئناناً على استثماراتهم، وهو ما يقلل من الحاجة إلى تركيز الملكية من أجل تقليل نقاط الضعف في حوكمة الشركات. وبظل من المهم فيما يبدو اتخاذ كل من إجراءات الحماية السابقة واللاحقة (متطلبات التوسيع في الإفصاح والموافقة) والإجراءات السابقة

الشكل 3-7  
ما هو ترتيب البلدان العربية على مؤشر حماية المستثمرين؟  
الترتيب العالمي (من 1 إلى 183)



ال مصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الاعمال.

إخضاع المديرين للمساءلة في حال تعارض المصالح. وتقوم هذه المسؤلية على أساس بسيط هو إجحاف المعاملة بحقوق المساهمين من أصحاب حصص الأقلية.

#### ما هي بعض النتائج؟

يشير أكثر الأبحاث إلى وجود علاقة بين سلامية أنظمة حوكمة الشركات وأداء هذه الشركات - بمقاييس القيمة والأداء التشغيلي أو عائد الأسهم.<sup>7</sup> وأظهرت دراسة أجراها دوينتشي بنك لمؤشر ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's 500) أن الشركات التي لديها هيكل حوكمة قوية أو محسنة تتتفوق في أدائها على تلك التي لديها ممارسات حوكمة سيئة أو متدنية بنسبة تقارب 19% في المائة خلال فترة زمنية مدتها سنتان.<sup>8</sup>

وتُعد تونس مثلاً جيداً بلد عربي قام بتعزيز تشرعياته الخاصة بحوكمة الشركات. فالمساهم في تونس يتمتع اليوم بحماية أكبر بفضل سلسلة من التحسينات التنظيمية التي تم إدخالها على مر السنوات الخمس الماضية. وكانت تونس قد عدلت في عام 2005 قانون الشركات لزيادة الشفافية في تعاملات الشركات ووضع ضوابط للرقابة الداخلية للمساعدة في منع المديرين من إساءة استخدام أصول الشركات. وبالرغم

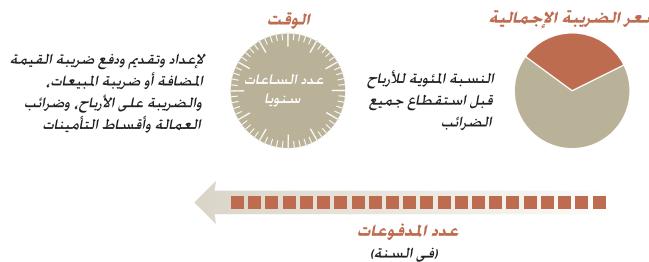


- .Dahya, Dimitrov and McConnell (2008) .1
- Anna Nadgrodkiewicz and Aleksandr Sckol- .2
- nikov, "What's in a Word? Corporate Gover-  
nance, Language and Institutional Change,"  
*Development Blog*, March 2, 2010, <http://www.cipe.org>
- 3. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
.org (2004).
- 4. مؤسسة التمويل الدولية (2006).
- 5. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لا يأخذ في الاعتبار  
القواعد المطبقة بالسوق الجديدة لأنها طوعية.
- 6. مؤسسة التمويل الدولية (2008 ب).
- 7. من بين الدراسات متعددة البلدان: Klapper and  
Love (2004), Durnev and Kim (2005), Bauer,  
Guenster and Otten (2004) and Baker and  
.others (2007)
- .Grandmont, Grant and Silva (2004) .8
- Djankov, La Porta, López-de-Silanes and Sh- .9
- .leifer (2008)

# دفع الضرائب

الشكل 1-8

ما هو الوقت وسعر الضريبة الإجمالية وعدد المدفوعات اللازمة لقيام شركة محلية متوسطة الحجم بدفع جميع الضرائب؟



غير أن التفاوت شديد من بلد لآخر في العالم العربي: بالجمهورية اليمنية تفرض 44 دفعه ضريبية في السنة، في حين يقتصر العدد في قطر على 3 فقط. وكذلك يحتل العالم العربي المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث الوقت الذي يتطلبه دفع الضرائب. فالمثال لا يتطلب في المتوسط سوى 206 ساعات في السنة.

- أداء هذه المدفوعات.
- الوقت، ويستخدم في قياس عدد الساعات المطلوبة سنوياً لإعداد وتقديم الإقرارات الضريبية ودفع ضريبة الدخل المفروضة على الشركات، وضريبة القيمة المضافة (أو ضريبة المبيعات) واشتراكات التأمينات الاجتماعية.
- إجمالي سعر الضريبة، ويستخدم في قياس مبلغ الضرائب والأقساط الإلزامية التي يجب على الشركة دفعها أثناء السنة الثانية لها في العمل. وهذا المبلغ، الذي يعبر عنه كنسبة مئوية من الأرباح التجارية، هو مجموع كل الضرائب المختلفة الواجب دفعها بعد خصم مختلف الاستقطاعات والإعفاءات (الشكل 1-8).

وباستخدام هذه المؤشرات، يقارن تقرير مارسسة أنشطة الأعمال بين الأنظمة الضريبية وتتبع الإصلاحات الضريبية في أنحاء العالم من منظور مؤسسات الأعمال المحلية. شاملاً كلًاً من التكلفة المباشرة للضرائب والعبء الإداري للأمثال. وهو لا يقيس السلامة المالية للبلدان. ولا أوضاع الاقتصاد الكلي التي تقوم الحكومات في ظلها بجمع الإيرادات. ولا تقديم الخدمات العامة

## ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2010/09؟

خلال السنوات الست الماضية، زاد أكثر من 60 في المائة من البلدان التي يشملها تقرير مارسسة أنشطة الأعمال من سهولة الضرائب أو خفف من العبء الضريبي عن كاهل منشآت الأعمال المحلية. ونجم العباء الضريبي على منشآت الأعمال أهمية للاستثمار والنمو. ولم يسجل خلال السنة 2009/2010 سوى إصلاحين ضريبيين اثنين فقط: وقام بهذين الإصلاحين الأردن وتونس.

الضرائب أمر لا بد منه. وفي الكثير من البلدان، يمثل النظام الضريبي المصدر الأول لتمويل طائفة واسعة من البرامج الاجتماعية والاقتصادية. وفضلاً عن دفع ثمن السلع والخدمات العامة، فإن الضرائب توفر أيضًا وسيلة لإعادة توزيع الدخل بحيث يوجه إلى الأطفال والمسنين والعاطلين، على سبيل المثال. ولكن عندما تكون الضرائب مرهقة أكثر مما ينبغي، وعندما تبدو المنافع المرتبطة عليها قليلة، فإن الشركات - ولاسيما الصغيرة والمتوسطة منها - قد تفضل العمل خارج القطاع الرسمي. فضلًا عن اتساع نطاق القطاعات غير الرسمية، فإن ارتفاع تكاليف الامتثال الضريبي يرتبط أيضًا بزيادة الفساد وانخفاض معدلات الاستثمار.

وتحتسب البلدان التي تمتلك أنظمة ضريبية جيدة التصميم أن تشجع على نمو مؤسسات الأعمال، وبالتالي نمو الاستثمارات وخلق فرص العمل.<sup>1</sup> وقد أدخلت كولومبيا، على سبيل المثال، نظام دفع إلكترونياً جديداً يسمى "PILA" عام 2007. وقام هذا النظام بتوحيد الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية وتأمين مخاطر العمل في نظام دفع واحد. وفي عام 2007، وهو نفس العام الذي أدخل فيه النظام الجديد، أصبح استخدامه إلزاميًّا لكل الشركات. وبحلول عام 2008 كان عدد الشركات المسجلة لدفع أقساطها من خلال النظام الجديد قد زاد بنسبة 55 في المائة. وارتتفعت اشتراكات التأمينات الاجتماعية التي تم تحصيلها في ذلك العام من الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 42 في المائة، لتصل إلى 550 مليار بيزو (45 مليار دولار).

ويقوم العالم العربي بتيسير دفع الضرائب أكثر من معظم مناطق العالم. فمؤسسات الأعمال بالمنطقة ليس عليهما أن تدفع سوى 23 دفعة ضريبة فقط في المتوسط سنويًا - وهو ثاني أقل عدد من الدفعات في أي منطقة.

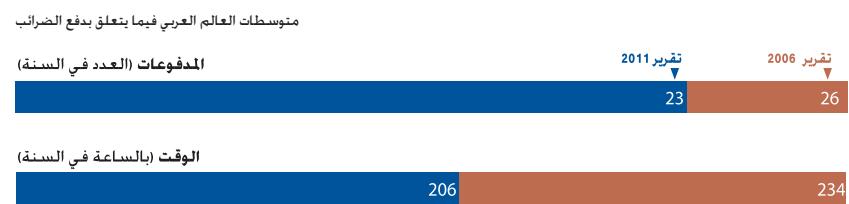
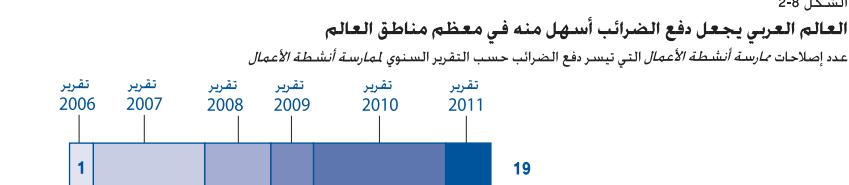
في تقديم الإقرارات ودفع الضرائب أصبح الوقت الذي تتفقه مؤسسات الأعمال التونسية الآن في الامتثال لقانون ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة أقل بنسبة 37 في المائة مما كانت عليه الحال فيما مضى. وعندما تم استحداث النظام، كان دافعو الضرائب في البداية يتربدون في دفع ضرائبهم عبر الإنترن特. واعلت الحكومة التونسية هذه الخاوف بإدخالها في عام 2008 بدلاً جديداً "téléliquidation" لدفع الضرائب: وهو نظام "téléliquidation" لتقديم الإقرارات إلكترونياً ودفع الضرائب نقداً. وأتاح ذلك لدافعي الضرائب أن يقدموا إقراراتهم عبر الإنترنط ويحددو المبلغ الذي سيدفعونه بالضبط قبل أن يتوجهوا بأنفسهم إلى إدارة الضرائب لدفعها. ويمكن لدافعي الضرائب أيضاً أن يستخدموا مكتب إدارة الضرائب في تونس العاصمة في دفع ما عليهم، معنى أن تقديم الإقرارات والدفع لم يعد يقتصر على مكتب الضرائب بالمنطقة المسجلة بها الشركة. واعتبر ذلك خطوة وسيطة جيدة للانتقال تدريجياً إلى نظام تقديم الإقرارات ودفع الضرائب إلكترونياً بالكامل.

#### تبسيط الأمور: وعاء ضريبي واحد، ضريبة واحدة

ليس من الكفاءة إخضاع نفس الوعاء الضريبي لأكثر من معاملة ضريبية واحدة. إذ إن ذلك يزيد من تكلفة مارسة الشركات لأنشطة الأعمال، فضلاً عما تتكلفه الحكومة في إدارة الإيرادات. وعلاوة على ذلك، فإنه ينطوي على المخاوف بتقويض ثقة المستثمرين. وعلى مستوى العالم ككل، يفرض 50 بلداً ضريبة واحدة على الوعاء الضريبي الواحد. ومن بين هؤلاء يوجد ثمانية بلدان من العالم العربي، هي جيبوتي ومصر والعراق والمغرب وعمان وقطر وال سعودية والإمارات. ويتطلب وجود المزيد من أنواع الضرائب زيادة التفاعل بين الشركات ومصلحة الضرائب. ففي تونس على سبيل المثال، يتم احتساب اشتراكات التأمينات الاجتماعية، وأقساط التأمين ضد حوادث العمل، وضريبة التدريب المهني، وضريبة الإقامة الاجتماعية، كل على حدة، على أساس الراتب الإجمالي. وفي مدينة نيوبوروك تجب الضرائب على المستويات الثلاث: البلدية والولاية والمستوى الإلحادي. ولأن كل ضريبة يتم احتسابها بشكل مختلف، فإن مؤسسات الأعمال تضطر لإجراء 3 حسابات مختلفة، مما يبطئ من وقت الامتثال الضريبي.

#### الثقة في دافع الضرائب

صار الامتثال الطوعي والتقدير الذاتي من السبل الشائعة لضمان كفاءة إدارة النظام



ملحوظة: تُحسب إصلاحات مارسة أنشطة الأعمال على أساس الإصلاح الواحد بكل بلد طبق إصلاحات خلال السنة، وكانت عينة بيانات تقرير 2006 (عن عام 2004) تشتمل على 18 بلداً، أما عينة تقرير 2011 (عن عام 2009) فتشتمل أيضاً على البعضين وفقط ليصل المجموع إلى 20 بلداً.  
المصدر: قاعدة بيانات مارسة أنشطة الأعمال.

ومؤسسات قطاع عام فعالة. وإصلاح النظام الضريبي هو أحد السبل المؤدية إلى خسین اوضاع العمل. وعادةً ما تنشئ البلدان التي تسعى لتسهيل دفع الضرائب أنظمة إلكترونية لتقديم الإقرارات ودفع الضرائب. كما أنها تسير عادةً على نهج الضريبة الواحدة للوعاء الضريبي الواحد وتستخدم نظام إقرارات يستند إلى التقدير الذاتي. وأخيراً، فإنها تركز أيضاً على تخفيض أسعار الضريبة مع توسيع الأوعية الضريبية.

**توفير بديل إلكتروني**  
يلغي النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات ودفع الضرائب الحاجة للأعمال المكتبة الورقية المفرطة أو التعامل مع موظفي الضرائب. وهذا البديل الذي يتتوفر في 61 بلداً في أنحاء العالم يمكنه أن يقلل الوقت الذي يتعين على منشآت الأعمال أن تتفقه في الامتثال لقوانين الضريبة، وأن يزيد من الامتثال الضريبي، وبشكل من تكلفة إدارة العوائد. ومعدلات الخطأ. ولكن ذلك لا يتحقق إلا في ظل التطبيق الفعال. والأهم من ذلك كله أن الممولين يحتاجون إلى الثقة في نظام الدفع. ولا بد من تبسيط الإجراءات وتوفير أنظمة أمان عالية المستوى. ويتطابق الأمر أيضاً قوانين تعالج المخاوف المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية وتتيح إمكانية التوقيع الإلكتروني.

ولا توفر إمكانية تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونياً إلا في بلدان اثنين فقط بالعالم العربي هما تونس وقطر. وفي تونس، أصبح على جميع الشركات التي لا يقل حجم أعمالها عن مليوني دينار تونسي أن تستخدم، اعتباراً من أول يناير/كانون الثاني 2009، نظام تقديم الإقرارات الإلكتروني "télédeclaration". ولم تعد الإقرارات الورقية تُقبل من هذه الشركات. وبفضل هذا النظام الإلكتروني المطبق بالكامل

في العام الماضي، كانت تونس الأكثر خسيناً من حيث سهولة دفع الضرائب - مقارنة بجميع البلدان التي تمت دراستها في أنحاء العالم وعددها 183 بلداً. فقد طبقت تونس بالكامل أنظمة الدفع الإلكتروني لضريبة القيمة المضافة وضرائب دخل الشركات ووسعـت نطاق استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني لتشمل معظم الشركات. وفضلت الإصلاحات الضريبية التونسية على الحاجة لتقديم 14 دفعـة ضريبية في السنة. وعلى وجه التحديد لم تعد تونس تشتـرط سـوى تقديم دفعـة واحدة من ضريبة دخل الشركات ودفعـة واحدة من ضريبة القيمة المضافة - انخفـاضـاً من 4 دفعـات و12 دفعـة على الترتـيب. ووفرـت بذلك الشركات على نفسها 84 ساعة في المتوسط سنـوياً من وقت الامتثال الضريـبي. وفي الأردن، صدر قانون جديد مؤقت لضريبة الدخل وتم تعـديل قانون ضريبة المبيعـات - بدأ سـريانـاً كليـهما اعتبارـاً من ينايرـ كانون الثاني 2010. وخـفضـ القانون الجديد المؤقت لضريبة الدخل ضـرائب الدخل على الشركات وألغـى ضـرائب معـينة أخرى، وعـالـجـ قانون ضـرـيبة المـبيـعـات المـعـدـلـ أمـورـاً إـدارـيةـ، وـآلـياتـ التـحـصـيلـ، عـلـاوـةـ عـلـىـ عمـلـيـاتـ الإـدـارـيـةـ. كما أدـخلـتـ بعضـ التـغـيـيرـاتـ عـلـىـ عمـلـيـاتـ الإـدـارـيـةـ. وأـصـبـحـ بمـقـدـورـ دـافـاتـرـهمـ الضـرـائبـ الآـنـ أـنـ يـخـتـارـواـ إـمسـاكـ دـافـاتـرـهمـ وـسـجـلـاتـهـمـ بـالـلـغـةـ الإـلـخـلـيـزـيةـ. وـعـلـاوـةـ عـلـىـ ذـلـكـ يـسـمـحـ الأـرـدنـ الآـنـ بـتـقـدـيمـ إـقـرـارـاتـ ضـرـيبـةـ الدـخـلـ وـضـرـيبـةـ الـمـبيـعـاتـ إـلـكـتروـنـيـاًـ.

#### ما هي الإجراءات التي لقيت خاجاً؟

تتطلب تهيئة بيـئة أـعـمالـ تـمـكـنـ الشـرـكـاتـ منـ النـمـوـ وـالـاسـتـثـمـارـ وـخـلـقـ فـرـصـ العـمـلـ وـزيـادةـ الإـنـتـاجـيـةـ وـجـودـ سـيـاسـاتـ اـقـتصـاديـةـ سـلـيـمةـ

الجدول 1-8

ما هي البلدان التي تسهل دفع الضرائب والتي لا تسهله - وما هي البلدان التي بها أعلى نسبة أو أقل نسبة لـ إجمالي سعر الضريبة؟

(المدفوعات (عدد المرات سنويًا))

	الأقل عدداً	الأكثر عدداً
34	الجزائر	قطر
35	جيبوتي	تونس
38	موريتانيا	العراق
42	السودان	عمان
44	اليمن	السعودية

(الوقت (بالساعات سنويًا))

	الأكثر سرعة	الأكثر بطيئاً
336	سوريا	الإمارات
358	المغرب	البحرين
433	مصر	قطر
451	الجزائر	عمان
696	موريتانيا	السعودية

(إجمالي سعر الضريبة % من الأرباح)

	الأعلى	الأدنى
47.8	اليمن	قطر
62.8	تونس	الإمارات
68.4	موريتانيا	السعودية
72.0	الجزائر	البحرين
217.9	النظام	جزر القمر

ملحوظة: المؤشر الخاص بالمدفوعات معدل لارتفاع قيام أغليبية الشركات في بلد ما باستخدام نظام الكتروني أو منشترك لتقديم الإقرارات الضريبية والدفع. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ومن الإيرادات.<sup>6</sup> ويؤثر هيكل النظام الضريبي والاعتقاد الشائع بشأن جودة الخدمات الحكومية في حجم القطاع غير الرسمي في أي بلد. فالقطاع غير الرسمي يكون عادةً أكبر حجماً وأشد فساداً، حيث ترى غالبية الشركات أن "الضرائب لا تستحق الدفع" بسبب تدني جودة السمع العامة وسوء البنية التحتية.

### ما هي بعض النتائج؟

لا جدال هناك بشأن ضرورة خصيل الضرائب ومزاياه. لكن النهج الذي تتبعه البلدان إزاء الجباية الضريبية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتباين بشدة من مكان إلى آخر من العالم. وقد رفع أكثر من 119 بلداً مستوى كفاءة أنظمة ضرائب الشركات وفعاليتها خلال السنوات الست الماضية. وشهدت جميعها نتائج ملموسة. وخلال هذه السنوات الست، قام 13 بلداً في العالم العربي بتنفيذ ما مجموعه 19 إجراءً إصلاحياً لتخفيض العبء الضريبي، وهي الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب وعمان وال سعودية والسودان وتونس والإمارات. ونتيجةً لذلك، تراجع متوسط المدفوعات المطلوبة 3 دفعات، وانخفض عدد الساعات المطلوبة للامتثال 2 ساعة في السنة (الشكل 2-8).

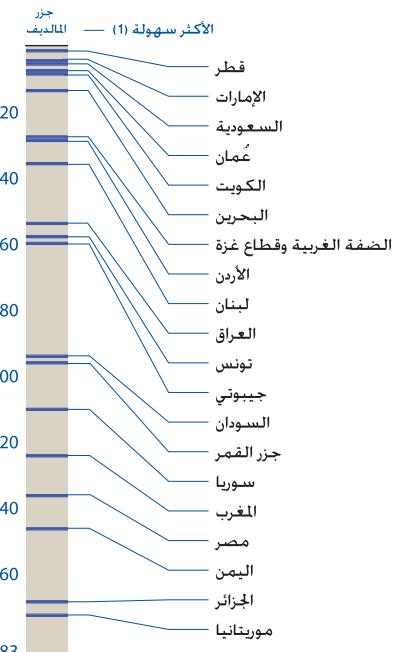
ونفذت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إصلاحات ضريبية رئيسية لعدة سنوات متتالية. ففي عام 2007، أدخلت خدمة ضريبية إلكترونية جديدة. وفي عام 2008، أدخلت تعديلاً على قانون الضرائب لخفض سعر الضريبة على الأرباح من 15 في المائة إلى 10 في المائة. وفي عام 2009، بدأت تطبيق قانون جديد أكثر وضوحاً "لاشتراكات التأمينات الاجتماعية الإلزامية". وقصرت فرض الضريبة على دخل الشركات على الأرباح الموزعة فقط. وبالرغم من البطء الاقتصادي العالمي، فقد زاد عدد الشركات المسجلة

تأثير المحسنة جاه الإصلاحات الضريبية بحجم الشركة. فالشركات الكبيرة عادةً ما تتأثر مباشرة بالتغييرات بدرجة أكبر. لكن الشركات الصغيرة تبتعد في الغالب عن التسجيل إذا كانت الأسعار الضريبية مرتفعة. وتختبر من الأرقام المسجلة لديها وحجمها إذا ما قررت أسعار ضريبة أعلى على الشركات الأكبر ذات الدخل الأعلى.<sup>4</sup> وفي كوت يذكور، حيث يكون على الشركات دفع 44 في المائة من أرباحها وتقدم مدفوعات يتجاوز عددها 64 في المائة امتثالاً لاربع عشرة ضريبة مختلفة. أظهرت دراسة أجربت في الآونة الأخيرة أن الشركات تتفادى النمو لكي تدفع ضرائب أقل.<sup>5</sup>

ضمن دافعي الضرائب في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة 16 في المائة خلال عامي 2008 و2009.

وأظهر بحث حديث أن خفض أسعار الضريبة على الأرباح في البلدان النامية - حيث الشركات على الأرجح أصغر حجماً وأكثر مارسةً للأشتباه غير الرسمية - يساعد في رفع مستوى الامتثال الضريبي ويقلل من النشاط غير الرسمي، مما يزيد من النمو

الشكل 3-8  
ما هو ترتيب البلدان العربية على مؤشر سهولة دفع الضرائب؟  
الترتيب العالمي (من 1 إلى 183)



المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

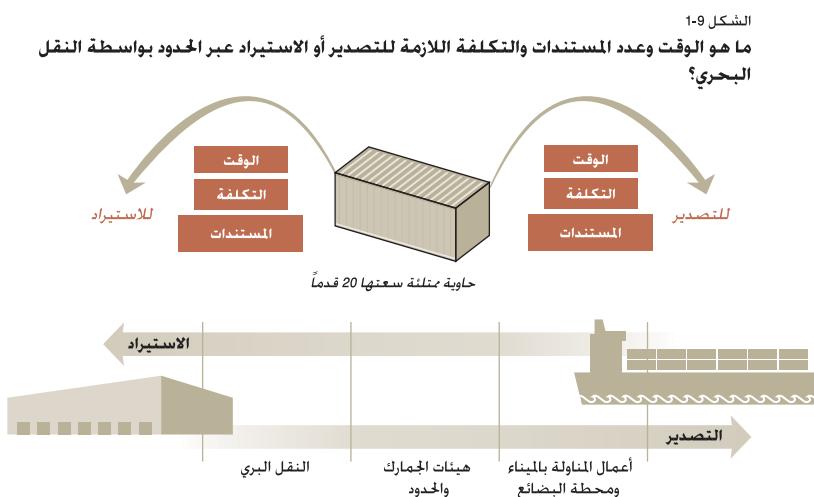
الضريبي لأي بلد. وفي ظل هذا النظام، يتوقع من دافع الضرائب ويؤمن على أن يحدد بنفسه ما عليه من ضرائب بموجب القانون. وأن يدفع المبلغ الصحيح. ومع ارتفاع معدلات الامتثال الطوعي، تقل كثيراً التكاليف الإدارية. وكذلك عبء إجراءات الامتثال.<sup>2</sup> كما تحد أنظمة التقدير الذاتي كذلك من السلطة التقديرية لموظفي الضرائب. ومن فرص الفساد.<sup>3</sup> غير أنه لكي يكون التقدير الذاتي فعالاً، فلا بد من تطبيقه وتنفيذه بالشكل الملائم. مع وجود قواعد واضحة، وجزاءات على عدم الامتثال. وإجراءات مراجعة راسخة.

ومن بين 183 بلداً يشملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، يسمح 74 في المائة للشركات بحساب فواتير ضرائبها بنفسها والتقدم بالإقرارات. ومن هؤلاء يوجد 11 بلدًا من العالم العربي، هي الجزائر ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وعمان وقطاع غزة. ويمكن أن يستفيد من التقدير الذاتي كل من دافعي الضرائب وسلطات جمع الإيرادات. فالشركات في المغرب، على سبيل المثال، ليست مضطورة لت تقديم معلومات إلى مصلحة الضرائب كي تقوم بحساب ما يستحق عليها من ضرائب. بل على الشركة أن تقوم بحساب فاتورة ضرائبها بنفسها وأن تقدم بإقرارها الضريبي بالشكل الملائم.



- .Djankov and others (2010) .1
- .Ricard (2008) .2
- .Imam and Davina (2007) .3
- .OECD (2008) .4
- .Klapper and Richmond (2010) .5
- .Hibbs and Piculescu (2010) .6

# التجارة عبر الحدود



جدة الإسلامية.

وقد أتت تونس بتحديث نظامها الإلكتروني لتبادل بيانات الاستيراد والتصدير، مما عجل بعملية جميع مستندات الاستيراد. ووحدت الإمارات عملية إعداد المستندات وقلصت الوقت اللازم للتجارة بافتتاح النظام الجمركي الشامل الجديد "مرسال 2" في دائرة جمارك دبي.

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، صارت التجارة أسهل بعد إدخال إصلاحات تزيد من كفاءة الإجراءات الجمركية.

## ما هي الإجراءات التي لقيت نجاحاً؟

مقارنة بقية مناطق العالم، حقق العالم العربي في السنوات الأخيرة أكبر تحسّن فيما يتعلق بالوقت والتوثيق اللازمين للإشتيراد والتصدير. فقد تقلص متوسط المدة الزمنية اللازمة للتصدير من 28 يوماً عام 2007 إلى 22 يوماً عام 2010، وبالنسبة للإشتيراد تقلص المدة من 34 يوماً إلى 26 يوماً. وقلصت المدة من 7 أيام إلى أقل من 4 أيام، وأصبح هذا العدد الآن أقل من 7. وفي حين كان لا بد من استيفاء 9 مستندات لاستيراد شحنة من البضائع عام 2007، تقلص العدد المطلوب حالياً إلى أقل من 8 (الشكل 1-9).

وقد أتت معظم بلدان المنطقة التي أدخلت تحسينات على قواعدها المنظمة للتجارة بتركيز جهودها على استحداث أنظمة إلكترونية جديدة أو تحسين الأنظمة الموجودة لتسهيل التجارة. وتبني آخر هذه فكرة المنفذ الجمركي الواحد من أجل توحيد الإجراءات.

يظهر مؤشر البنك الدولي لقياس أداء الخدمات اللوجستية.<sup>4</sup> وبقدر الحكومات، لو أزالت هذه العراقيل، أن تخلق بيئة تشجع أصحاب الأعمال التجارية على التطلع إلى ما وراء حدود بلادهم بحثاً عن فرص خارجية جديدة. ويقيس تقرير مارس 2009 أنشطة الأعمال المتطلبات الإجرائية، بما في ذلك عدد المستندات الازمة وما يترافق معها من وقت وتكلفة عدا الرسوم الجمركية، المطلوبة لعمليات الاستيراد والتصدير بواسطة النقل البحري. وتغطي هذه المؤشرات المتطلبات المستندية، والإجراءات بالجمارك والموانئ، فضلاً عن النقل البري إلى أكبر مدينة جارية (الشكل 1-9).

## ما هي البلدان التي طبقت إصلاحات في 2010/2009؟

حظي تسهيل التجارة بأولوية متقدمة في ترتيب أولويات المنطقة خلال العام المنصرم. وقام ستة بلدان عربية بتحديث إجراءاتها الجمركية والبنية التحتية لموانئها. وهي البحرين وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وتونس ودولة الإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وقطاع غزة.

وقامت البحرين بتيسير التجارة عن طريق إنشاء ميناء عصري جديد. وتحسين نظامها الإلكتروني لتبادل البيانات. وإدخال عمليات التفتيش المستندة إلى المعايير. واستحدثت مصر نظاماً إلكترونياً لتقديم مستندات الاستيراد والتصدير. وقلصت السعودية الوقت اللازم للإشتيراد بافتتاح مرفأً جديداً للحاويات بميناء

في خضم الأزمة المالية العالمية، قدرت منظمة التجارة العالمية أن حجم التبادل التجاري سينخفض بنسبة 10% في المائة خلال عام 2009، وهو أول هبوط بعد 27 عاماً متصلة من التوسيع بدون توقف. وبالفعل، سجلت التجارة العالمية عام 2009 أكبر هبوط لها منذ أكثر من 70 عاماً. ولم تنج أي منطقة من ذلك.<sup>1</sup> لكن إحدى الدراسات تظهر أنه أثناء التراجع الأخير في الطلب العالمي شجعت الرغبة في تسهيل التبادل التجاري على قيام روابط أقوى بين الموردين والمشترين، مما خفف من أثر الهبوط على صادرات أي بلد.

ويمكن للنشاط التجاري أن يتأثر سلباً بالقواعد التنظيمية المراهقة بقدر تأثير التعريفات الجمركية. وتوضح إحدى الدراسات أن التجارة تقل أكثراً من 1% في المائة مع كل يوم إضافي يتأخر فيه شحن منتج ما - وتصل النسبة إلى 3.5% في المائة بالنسبة للسلع الزراعية القابلة للتلف. وهذا يعادل إبعاد شركة ما مسافة 70 كيلومتراً عن شركائها التجاريين.<sup>2</sup> ووجدت دراسة أخرى أن كل توقع إضافي يتوجب على المصدر الحصول عليه يقلص التجارة بنسبة 4.2% في المائة.<sup>3</sup>

ومع ذلك لقيت التجارة الدولية التشجيع والتشجيع، يصبح العمل التجاري في وضع أفضل يتيح له الاستفادة من الفرص الجديدة والنمو وخلق فرص العمل عندما يبدأ الاقتصاد العالمي في الانتعاش. وبالرغم من أن التجارة تعافت عام 2010، وانحسرت كثيراً الخلاف من حدوث موجة من النزعات الحمائية، فإن متطلبات التوثيق المراهقة، والإجراءات الجمركية المستهلكة للوقت، وضعف كفاءة إجراءات الموانئ، وعدم كفاية البنية التحتية للنقل، كل ذلك ما زال يثقل كاهل التجار بتكليف وتأخيرات لا زوم لها. ويمكن لسوء الأداء في واحد أو اثنين فقط من هذه الحالات أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على القدرة التنافسية الكلية للتجارة في بلد ما، حسبما

الأنظمة إلا إذا حصلوا على تدريب كافٍ وكانت الأنظمة نفسها سهلة الاستخدام وسهلة التركيب. ولا تزال سلطات الجمارك بالعديد من البلدان التي لديها أنظمة إلكترونية، مثل بوتسوانا وغامبيا وسانيت فنسنت وجزر غرينادين. تطالب التجار بتقديم نسخ ورقية من المستندات. وهذا ما يقضى على الفوائد المحتملة لأنظمة الإلكترونية. بل وقد يتطلب من المستخدمين بذل المزيد من الجهد والعمل.

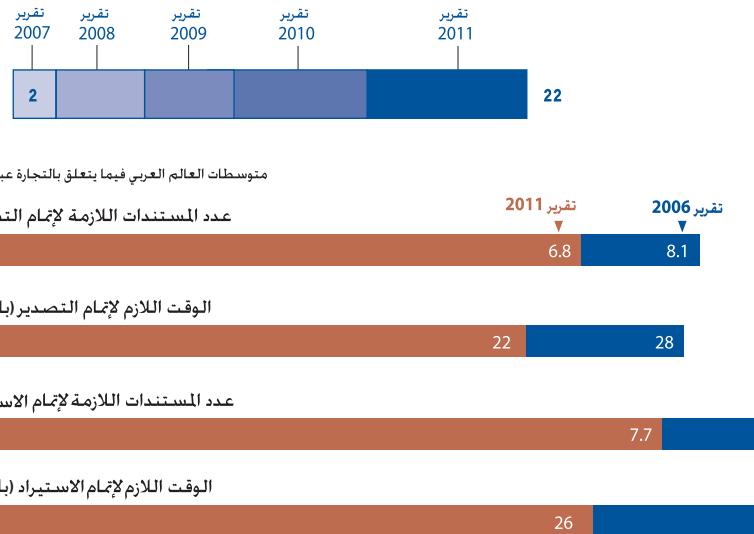
### تنفيذ نظام المنفذ الواحد

يقطع بعض البلدان شوطاًًاً بعيداً بالربط لا بين التجار والوكالء الجمركيين فحسب، بل بين التجار وجميع السلطات المعنية. فنظام المنفذ الإلكتروني الواحد يتيح للمستخدمين تقديم كل معلومات التصدير أو الاستيراد بموقع افتراضي يربط بين جميع الجهات المعنية من أجل الحصول على المستندات والموافقات. ولم يعد التجار بحاجة إلى التردد على موقع فعليّة مختلفة. كما يربط أكثر هذه الأنظمة تطويراً، كبوابة التجارة الإلكترونية في كوريا، بين المشاركين من القطاع الخاص مثل البنوك والوسطاء الجمركيين وشركات التأمين ووكالء نقل البضائع.

وفي تونس، فإن توسيع المنفذ الإلكتروني الواحد، المسمى شبكة تونس للتجارة (TradeNet)، أتاح للتجار سرعة استيفاء المستندات المطلوبة للتخلص الجمركي لبضائعهم إلكترونياً. وهو ما يقلص المدة الزمنية التي يستغرقها استكمال العملية بقدر يومين. إلا أن اشتراط تقديم المستندات الأصلية يحد من الأثر الذي كان يمكن لهذه التقنية المتقدمة أن تحققه.

وتعُدّ أنظمة المنفذ الواحد هي السائدة بين البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء منمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع تكلفة هذه الأنظمة وتعقد تركيبها، لكن كولومبيا والسنغال يجثتا في تطبيق نظام المنفذ الواحد. ومع ذلك يظل إدخال نظام المنفذ الواحد للتجارة في العالم العربي عمليّة بطيئة.

الشكل 2-9  
البلدان العربية تتصدر العالم في توفير الوقت وتقليل المستندات  
عدد إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال التي تيسّر التجارة عبر الحدود حسب سنة التقرير



### إدخال تكنولوجيا المعلومات

أصبحت الأنظمة الإلكترونية لتبادل البيانات من الأشياء الشائعة في أنحاء العالم؛ إذ يتيح 78 في المائة من البلدان التي شملتها الاستقصاء، وعدها 149 بلداً، للتجار أن يقدموا للسلطات الجمركية على الأقل بعض إقراراتهم التصديرية أو الاستيرادية وقوائم الشحن وغيرها من المستندات المتعلقة بالتجارة في صورة إلكترونية. ويستطيع التجار تقديم جميع المستندات التجارية للأنظمة تسهيل الاتصال وتوحيد الإجراءات الإلكترونية في نصف البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء منمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. لكن ذلك لا يتيسر إلا لأقل من 5 في المائة فقط من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا الشرقية وأسيا الوسطى. وفي أمريكا الوسطى، يختزل نظام البضائع الدولية العابرة (TIM) الإجراءات، التي كانت مرهقة فيما مضى، في وثيقة إلكترونية واحدة لإدارة حركة السلع عبر حدود 9 بلدان.

وقد أفلح هذا النظام في بعض المراكز الحدودية في تقليل مدة التخلص الجمركي على السلع بنسبة تصل إلى 90 في المائة.<sup>5</sup> وأحدث هذه الأنظمة مرتبط بشبكة الإنترن特، مما يتيح للتجار تقديم مستنداتهم من أي مكان وفي أي وقت. ويوفر ذلك قدرة ثميناً من الوقت والمالي (ناهيك عن الورق). كما أن تقليل التعاملات المباشرة مع الموظفين الحكوميين يعني تقليل فرص الفساد. وفي حين تمتلك غالبية البلدان بالعالم العربي

المخاطر الذي بدأته الجمارك الأردنية عام 2006 وتم تطبيقه بدءاً من مايو/أيار 2009.

في جورجيا، أسلهم إدخال خسبيات على إجراءات التخلص الجمركي، مع زيادة المبادرات التجارية. في حدوث زيادة نسبتها 92 في المائة في إيرادات ضريبة القيمة المضافة (التي يتم تحصيلها بما يتوافق بين 60 و 65 في المائة منها على الحدود) بين عامي 2005 و 2009. وشهدت جمارك غانا تماًًا في إيراداتها بنسبة 49 في المائة خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى لتطبيق نظامها الإلكتروني لتلقي البيانات (GCNet)، في استكمال للإجراءات الجمركية.<sup>6</sup>

ما هي بعض النتائج؟

من شأن خفض تكلفة التجارة والوقت الذي تستغرقه أن يُفيد مختلف بلدان العالم. فكما تظهر دراسة أجريت في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فإن خفض تكاليف التصدير بنسبة 10% في المائة يزيد من النشاط الاقتصادي بنسبة 4.7% في المائة - وهو أثر أعظم مما قد يتحقق من جراء المزيد من تخفيض التعريفات.<sup>7</sup>

وتوضح دراسة أخرى تركزت على بلدان رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أن خفض عدد الأيام الالزمة للتخلص الجمركي على الصادرات إلى النصف من شأنه أن يتيح للمؤسسات الأعمالي الصغيرة والمتوسطة زيادة نسبة صادراتها من إجمالي المبيعات من 1.6 في المائة إلى 4.5 في المائة.<sup>8</sup> وهناك دراسة ثالثة، عن بلدان الرابطة أيضاً، تظهر أن إزالة بعض القواعد التنظيمية التجارية المتراكمة بعضها فوق بعض وتحسين أداء المؤسسات من شأنه أن يقلل التكلفة على منشآت الأعمال، و يؤدي إلى زيادة نسبتها حوالي 7.5 في المائة في التجارة الإقليمية وتحقيق مكاسب للر فاه العالمي تقدر بنحو 406 مليارات دولار.<sup>9</sup> ولكن، وفقاً لدراسة أخرى، أن تلعبقيود على النقل دوراً مهماً فيما يتعلق بالقدرة التنافسية التجارية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن لتخفييف قيود النقل بحث تتماشى مع المتوسط العالمي أن يؤدي إلى زيادة الصادرات بنحو 10 في المائة والواردات بأكثر من 11 في المائة.<sup>10</sup>

و هذا ما فعلته دولة الإمارات العربية المتحدة. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أدخلت هذه البلد الخليجي، الذي يتصدر المنطقة من حيث سهولة التجارة عبر الحدود (الشكل 3-9)، سلسلة من التحسينات على إجراءاته التنظيمية. و قللت هذه التغييرات عدد المستندات الالزامـة للتصدير أو الاستيراد و عجلت بسرعة النشاطين معًا. فالناتج في الإمارات لا يحتاج الآن إلا إلى 4 مستندات

و عمليات التفتیش المستند إلى الماطر هي العرف السائد في البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد بدأ استخدامها ينتشر أياً بشكل متزايد في غيرها من البلدان. ففي أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى، بما في المائة من البلدان التي شملتها الاستقصاء إلى استخدام التفتیش المستند إلى الماطر.

وفي العالم العربي، يتبغ نحو ثلثي البلدان التي شملتها تقرير مارسسة أنشطة الأعمال بالدراسة، مثل البحرين، نظاماً يستند إلى المخاطر في تفتيش البضائع. وفي الأردن، أدى تطبيق نظام التفتيش المستند إلى المخاطر إلى تقليل زمن التخلص الجمركي يومين للمصدرين و3 أيام للمستوردين. وبخلاف هذا النظام من التخلص عقب وصول الشحنة للتجار الذين يحصلون على موافقة مسبقة، مع خفض عدد المأويات التي يتم تفتيشها فعلياً إلى 30 في المائة، والتطبيق الكامل للنظام الآلي العالمي لتجهيز البيانات الجمركية ASYCUDA WORLD للإقرارات الجمركية عبر الإنترنط. وكان تقليل عدد عمليات تفتيش البضائع إلى 30 في المائة مبيناء العقبة نتاجاً لتابع برنامج إدارة

أي البلدان يقوم بتسهيل إجراءات الاستيراد - وأيها لا يقوم بتسهيلها؟

عدد المستندات

الاكثر عددًا	الأقل عدداً
جزر القمر	جيبوتي
العراق	ال سعودية
الكويت	إمارات
المغرب	مصر
موراتانيا	لضفة الغربية وقطاع غزة

الوقت (يَا لَيْلَةِ)

		الأكثر بطأً	الأكثر سرعة
35	لبنان	7	الإمارات
	الضفة الغربية		
40	قطاع غزة	12	مصر
42	モロッコ	15	البحرين
46	السودان	17	المغرب
83	العراق	17	السعودية

التكلفة (بالدولار الأميركي، لكل حاوية)

الأعلى	الأندنى
1,475	اليمن
1,523	موريتانيا
1,625	سوريا
2,900	السودان
3,650	العراق

المصدر قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

اتباع أنظمة تستند إلى المخاطر

من الممارسات المعتادة اشتراط مرور الصادرات والواردات عبر أنواع عديدة من عمليات التفتيش - لأسباب تشمل الضرائب والأمن والبيئة والرقابة على المحدود والصحة والسلامة. لكن كيفية القيام بهذا التفتيش أمر بالغ الأهمية. فالتشدد أو التعسُّف في إجرائه يمكن أن يشكل عائقاً في طريق إرساء خطة تنمية الكفاءة والشفافية.

وعلى مر السنين، وضعت الإدارات الحكومية بأنحاء العالم أنظمة لتقدير المخاطر تتيح لها قصر التفتيش المادي على أشد الشحنات خطورة. وبلغى استخدام الماسحات الضوئية بالترافق مع تقدير المخاطر الحاجة إلى فتح الشحنة، مما يسهم في رفع كفاءة التفتيش ويقلل من التأخير في عملية التخلص الجمركي، كما يحدث في كازاخستان المغلقة التي لا تطل على أي بحار، ولكن في بعض الحالات، كما هو الحال في زامبيا، تسبب استخدام الماسحات الضوئية المزيد من التأخير لأن السلطات الجمركية تقوم بمسح جميع الشحنات المارة عبر الحدود، ومن الأفضل استخدام أدوات إدارة المخاطر لاختيار الشحنات الأكثر خطورة فقط لإخضاعها لل MAS.

الجدول 1-9

أي البلدان يقوم بتسهيل إجراءات التصدير - وأيها لا يقوم بتسهيلها؟

عدد المستندات

الأقل عدداً	الأكثر عدداً
تونس	سوريا 4
الإمارات	عمان 4
قطر	جزر القمر 5
جيبوتي	العراق 5
السعودية	موريطانيا 5

الوقت (بالأيام)

الإمارات	البحرين	مصر	تونس	السعودية	اليمن	السودان	جزر القمر	البرازيل
27	30	32	39	80	7	11	12	13

التكلفة (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)

الأعلى		الأدنى
الجزائر	521	الإمارات
الضفة الغربية	580	السعودية
وقطاع غزة	613	مصر
مورتانيا	700	المغرب
السودان	735	قطر
العراق	3,550	

---

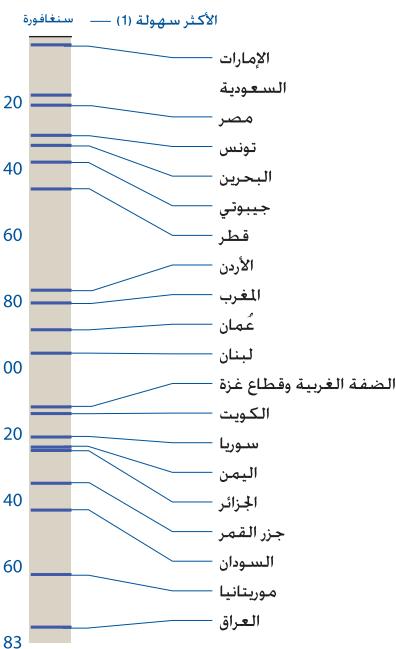
1. منظمة التجارة العالمية (2010).
2. <http://www.thenational.ae/article/20090219/BUSINESS/71116402/1005/SPORTCOLUMNS-NISTS>
3. Djankov, Simeon, Caroline Freund and Cong Pham. 2010. "Trading on Time." *Review of Economics and Statistics* (forthcoming)
4. البنك الدولي، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، (<http://www.worldbank.org/tpi>) 2007 و 2010.
5. Sarmiento, Lucenti and Garcia (2010)
6. De Wulf and Sokol (2004)
7. Hoekman and Nicita (2009)
8. Li and Wilson (2009)
9. Helble, Shepherd and Wilson (2009)
10. Bhattacharya and Wolde (2010)
11. Cuñat and Melitz (2007), Depken and Sonora (2005), Levchenko (2007) and Ranjan and Lee (2007)

على إيصال المناولة بالمحطات، الأمر الذي خفض عدد المستندات المطلوبة.

وأخيراً، في شهر مارس/آذار 2010، بدأ جمارك دبي العمل بنظام "مرسال 2" - وهو نظام شامل للإقرارات الجمركية الغرض منه هو تسهيل حركة التجارة المشروعة. وتم إعداد هذا النظام الجديد في إطار رؤية الإمارات التي تستهدف إنشاء حكومة إلكترونية تتبع أفضل الممارسات الدولية في كل مجال. وتم إعداد النظام الجديد داخلياً خلال عامين، حيث تم إدخال خديقات كبيرة على النظام السابق "مرسال 1" الذي كان مستخدماً منذ عام 1995. ويسمح نظام "مرسال 2" للعملاء حالياً باستيفاء إجراءات التخلص الإلكتروني على مدار الساعة، لتنعدم بذلك الحاجة إلى التردد على مكاتب التوثيق. وعلاوة على ذلك، فإن النظام الجديد يتيح الآن استخدام الشهادات الرقمية في التوقيع الإلكتروني على المعاملات، ويشتمل على "محرك لتقديم الخاطر" يربط جمارك دبي بالهيئات المحلية والإقليمية والدولية للمساعدة في التأكيد من تأمين عمليات التبادل التجاري العالمية.

وهذا كله شيء طيب، لكن تسهيل التجارة وحده لا يكفي. فهناك في بيئة الأعمال عوامل أخرى، يرد بعضها في أجزاء أخرى من هذا التقرير، تلعب دوراً مكملاً للمساعدة في تعزيز التجارة. وتشير دراسات أجريت في الآونة الأخيرة إلى أهمية عمق المعلومات الائتمانية، وإنفاذ التعاقدات، وموثونة أسواق العمل، وغير ذلك من العوامل.<sup>11</sup>

الشكل 3-9  
ما هو ترتيب البلدان العربية على مؤشر سهولة التجارة عبر الحدود؟  
الترتيب العالمي (من 1 إلى 183)



المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

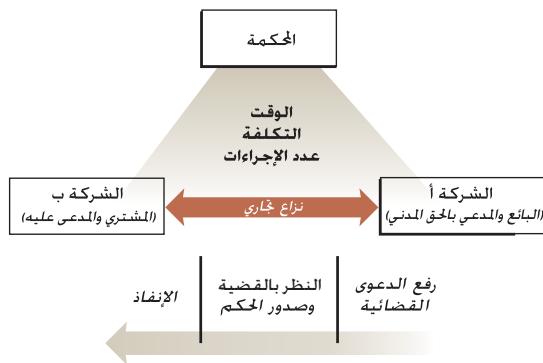
فقط لتصدير البضائع، وإلى 5 مستندات لاستيرادها - مقابل 7 و 8 مستندات على الترتيب قبل خمس سنوات. ولا يحتاج هذا الناجر نفسه الآن إلا إلى 7 أيام فقط لكي يصدر أو يستورد مقابل 12 يوماً و 7 أيام على الترتيب عام 2005.

وقد بدأت هذه التحسينات عام 2005 بتطوير البنية التحتية في ميناء جبل علي وخوبل نظام الإقرارات الجمركية إلى نظام يعتمد على الكمبيوتر بالكامل (ولو أن التخلص الجمركي على البضائع مازال يتطلب نسخة ورقية). وفي عام 2009، قامت دبي بزيادة طاقة محطة الحاويات الثانية بينائها من خلال الاستعانة برافعات قنطرية تتحرك على قضبان حديدية ورافعات ترافقية تتمتع بضعف القدرة الاستيعابية للرافعات التقليدية. وبزيادتها الطاقة استطاعت دبي أن تخفض بشدة الفترة الزمنية اللازمة لتحميل السفن. وخلال العام نفسه، أسلهم حسين تسوية المعاملات وخفض التكاليف الإدارية في عدة بنوك، من بينها بنك دبي، في تحفيض تكاليف أدوات تمويل التجارة، وهي من التسهيلات المتقدمة في القطاع المصرفي. وفي الوقت نفسه، وبفضل تحسين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا التعرف بالترددات اللاسلكية (RFID) عند بوابات محطات الحاويات بيناء جبل علي في دبي، لم يعد مطلوباً الحصول

# إنفاذ العقود

الشكل 10-1

ما هو الوقت والتكلفة وعدد الإجراءات الالزمة لتسوية نزاع خارجي عن طريق المحاكم؟



لإدارة الدعاوى تعمل بالكمبيوتر. وأدخل الأردن والضفة الغربية وقطع غزة برامج كمبيوتر تتيح الاطلاع على سجلات المحاكم عبر شبكة الإنترنت وتقديم الإخطارات وتتبع القضايا آلياً. كما تقوم الجزائر وال سعودية بإعداد أنظمة آلية لإدارة الدعاوى. وسوف تسمح السعودية برفع الدعاوى إلكترونياً وتحديد تاريخ نظر القضايا بشكل آلي، علاوة على الاحتفاظ بسجل جميع الإجراءات والمداولات.

غير أن المنطقة لم تشهد خلال عام 2010/09 تسجيل أي إصلاحات تتعلق بمارسة أنشطة الأعمال (الشكل 10-2).

## ما الإجراءات التي لقيت خالحاً؟

سجل تقرير مارسة أنشطة الأعمال 103 إصلاحات لتحسين كفاءة المحاكم على امتداد السنوات السبع الماضية. ولم يلق منها خالحاً سوى القليل. وعانيا الكثير منها بطئاً في تحقيق أي نتائج ملموسة. وإصلاح المحاكم بشكل عام يستغرق وقتاً كي تبدأ آثاره في الظهور. فإلى أن تعتاد المحاكم والمتناقضون على النظام الجديد، يمكن للحكومة أن تستمر في التحسن لسنوات بعد إدخال التغيير. وبفضل إصلاحات الأعوام السابقة التي أدخلت بغية رفع مستوى الكفاءة، بحث بوتسوانا ومالي ورواندا والضفة الغربية خلال العام الماضي فقط في تقليص الزمن الذي يستغرقه رفع ونظر الدعوى 40 يوماً في المتوسط.

وتركت التحسينات في المقام الأول على إدخال نظام قضائي مختص أو محاكم متخصصة، تعتمد بدرجة أكبر على التقنيات الحديثة، وتطبق بفعالية الإدارية للدعوى.

ووفقاً لتقرير مارسة أنشطة الأعمال 2011، قام 13 بلداً مختلفاً أنحاء العالم، خلال السنة 2010/09، بجعل إنفاذ العقود من خلال المحاكم أمراً أسرع وأرخص وأقل إرهاقاً. وحسن ملاوي من إنفاذ العقود لأقصى حد برفعها سقف الدعاوى التجارية التي يجوز للمحاكم القضائية الصغيرة نظرها.

ويقيس تقرير مارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة ومدى تعقيد الإجراءات لتسوية دعوى خارجية بين شركتين محليتين (الشكل 10-1). ويشمل النزاع خرق عقد مبيعات قيمته ضعف نصيب الفرد من الدخل في ذلك البلد. وتفترض دراسة الحالة أن المحكمة تستمع إلى شهادة أحد الخبراء حول جودة البضائع محل النزاع. وهذا ما يميزها عن قضية بسيطة للرد الجبري لدين ما.

## ما هي البلدان التي قامت بتنفيذ الإصلاحات في 2010/2009؟

كانت الإصلاحات التنظيمية والتشريعية التي أدخلت خلال السنوات السبع الماضية لتحسين إنفاذ العقود مختلفة في العادة من حيث الشكل، تبعاً لمستوى الدخل في البلد المعنى. فالبلدان ذات الدخل المرتفع يرجح أن تبحث عن سبل تعزيز الكفاءة بإدخال تقنيات جديدة. أما البلدان ذات الدخل المنخفض فغالباً ما تسعى لتقليص التأخير في الفصل في الدعاوى باستحداث مراجعات دورية لتخليص جداول أعمال المحاكم من القضايا المعطلة وتسريع وتبسيط الإجراءات. ويمكن لكل من النهجين أن يسهمما في تحسين النظام القضائي.

وانتسبت الجهود الرامية إلى الخد من التأخير في عمل النظام القضائي بالعالم العربي بالبطء في الانطلاق، لكن بعض الحلول المقترنة تشمل استحداث أنظمة

يمكن لإنفاذ العقود أن يوفر لأي بلد ميزة تنافسية في الأسواق العالمية. ففي معرض المقارنة بين البلدان المتشابهة، تميل البلدان التي تنفذ العقود إنفاذها قوياً إلى إنتاج وتصدير منتجات أكثر موائمة للعملاء من البلدان التي تواجه ضعفاً في هذا المجال. وفي الواقع، فإن تحسين أداء المحاكم بحيث تقوم بإنفاذ العقود بشكل أفضل يعد أمراً جوهرياً للحفاظ على سلامة الاقتصاد واستقراره ولا سيما أثناء الأزمات الاقتصادية. وكذلك أظهرت دراسة حديثة أن كفاءة إنفاذ العقود ترتبط بتعاظم قدرة الشركات على الحصول على الائتمان.<sup>2</sup>

ولا تزال مؤسسات الأعمال بأنحاء العالم تواجه تحديات نتيجة للأزمة المالية العالمية، وتزداد مخاوفها أكثر من أي وقت مضى بشأن تعويض خسائرها بسرعة. فخلال العامين الماضيين، انتهت المطاف بالмزيد من المنازعات المتعلقة بالملكية، وعقود التوريد، والمعاملات المصرفية إلى ساحات المحاكم، لتزيد بذلك من عبء القضايا الملحق على عاتق المحاكم ومن التأخير في الفصل فيها. وفي عام 2009، سجلت أيرلندا عدداً قياسياً في عدد القضايا المعروضة على المحكمة التجارية.<sup>3</sup> فخلال الأشهر الستة الأولى من ذلك العام، بلغ عدد القضايا المرفوعة أمامها 192 قضية، مقابل 76 قضية في الفترة المماثلة من عام 2007.<sup>4</sup> وفي الدانمرك، زاد العبء الملحق على عاتق محاكم الإنفاذ بنسبة 38 في المائة عام 2009 مقارنة بعام 2007.<sup>5</sup> وفي الولايات المتحدة، اختتمت المحاكم ولاية نيويورك العام مسلحة أعلى حصيلة سنوية لها من القضايا على الإطلاق. وخلال السنوات الخمس الماضية، تضاعف عدد قضايا نزع الملكية بسبب العجز عن السداد بالولاية في حين زادت المنازعات العقود بنسبة 23 في المائة.<sup>6</sup>

الشكل 2-10

**الإصلاحات التشريعية المستحدثة لتعزيز كفاءة المحاكم**

عدد إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال التي تيسر إنفاذ العقود حسب التقرير السنوي لممارسة أنشطة الأعمال

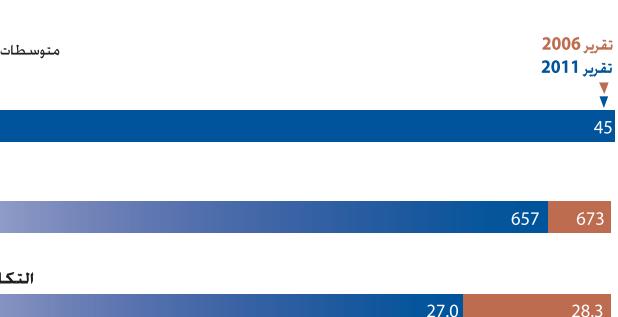
في نظر الدعوى. وفي أرمينيا، أدى إدخال نظام الإدارة الإلكترونية للدعوى إلى زيادة الشفافية. ومن شأن وضع أكتشاف عامه بها شاشات تعمل باللمس داخل مبانى المحاكم أن يتيح المعلومات المتعلقة بالقضايا للجمهور.

وتركز مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال فيما يتعلق بإنفاذ العقود على توافر إمكانية رفع الدعاوى إلكترونياً. ومن بين جميع البلدان العربية، لم يدخل سوى دولة الإمارات العربية المتحدة رفع الدعاوى إلكترونياً ضمن نظامها القضائي. وفي الإمارات، يتيح الموقع الإلكتروني لمحاكم دبي للأطراف المعنية أن تستخدم الإنترنت في تقديم عدة أنواع من التماسات إقامة الدعاوى، وإبداع رسوم التقاضي، والاطلاع على تفاصيل قضائهم، ومتابعة سير القضية. ويوفر هذا الموقع أيضاً معلومات مفيدة و شاملة فيما يتعلق بالقوانين واللوائح التنظيمية في دولة الإمارات.

ورغم أن البلدان الأخرى بالمنطقة لا تسمح حتى الآن برفع الدعاوى إلكترونياً، فقد أدخل بعضها تكنولوجيا المعلومات ضمن نظامه القضائي. ففي السنة 2009/08، أدخل الأردن نظاماً إلكترونياً لإدارة القضايا باسم "الميزان 2"، وهو نسخة محسنة من البرنامج الأصلي المستخدم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتاح هذا النظام إرسال إخطارات نصية للمحامين. وإمكانية اطلاع المستخدمين المرخص لهم على سجلات المحاكم، فضلاً عن إمكانيات أخرى.

وفي الوقت نفسه، بدأت الضفة الغربية وقطاع غزة جربة نسختها الخاصة من نظام "الميزان 2". وهي تطبق أيضاً إصلاحات واسعة النطاق تشمل المحاكم.

وتتيح الأنظمة الإلكترونية أيضاً رفع مستوى الكفاءة بالمحاكم. مما يجعل من عمل القضاة والموظفين أمراً أكثر سهولة. وفي مصر، كان موظفو المحاكم الابتدائية بالإسكندرية والمنصورة ينسخون قرارات القضاة المكتوبة بخط اليد على الآلات الكاتبة. ولكن بفضل جهود خدث المحاكم، أصبحوا الآن يدخلون القرارات مباشرة إلى نظام إلكتروني كي يحفظ ويتم إدراجهما بسرعة ضمن سجلات المحكمة وتوزيعها.<sup>8</sup> وفي عام 2008، حولت مولدوفا محاكمها للعمل باستخدام نظام إلكتروني، وأنشأت مواقع إلكترونية، وأدخلت أجهزة للتسجيل الصوتي. وأفاد القائمون على إدارة المحاكم بأن هذه التغييرات جعلت عمل المحاكم أكثر سرعة وسهولة وكفاءة.<sup>9</sup> وأدخلت بلغاريا في عام 2006 الكمبيوتر إلى نظام سجلات محاكمها العليا، لتتيح بذلك للمتقاضين



ملحوظة: تكتب إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال على أساس الإصلاح الواحد بكل بلد طبق إصلاحات خلال السنة، وكانت عينة بيانات تقرير 2006 (عن عام 2005) تشمل على 18 بلداً، أما عينة تقرير 2011 (عن عام 2010) فتشتمل أيضاً على البحرين وقطر ليصل المجموع إلى 20 بلداً.

المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

**استحداث محاكم متخصصة**

كان استحداث محاكم متخصصة من التحسينات التي حظيت بالاستحسان. ويمكن ترسیخ نظام المحاكم التجارية المتخصصة من خلال إنشاء محكمة جنائية متفرغة وقائمة بذاتها، أو إنشاء دائرة جنائية متخصصة بداخل المحاكم القائمة، أو تدريب وتحصيص قضاة متخصصين ضمن إحدى المحاكم المدنية العامة. وفي بعض البلدان، لا تنظر المحاكم التجارية المتخصصة سوى القضايا المتعلقة بالإفلاس أو الأوراق المالية أو النقل البحري أو الملكية الفكرية، في حين تظل القضايا التجارية العامة من اختصاص المحاكم العادلة. وهكذا الحال في الجزائر على سبيل المثال. والمحاكم المتخصصة، فضلاً عن تمعتها بزيادة التخصص، تفصل عامةً في المنازعات التجارية بشكل أسرع.

وقد أدخل العديد من البلدان العربية في الآونة الأخيرة إصلاحات تنظيمية تزيد من درجة تخصص المحاكم. ففي عام 2008، أنشأ الأردن دوائر جنائية في محاكمه الابتدائية ومحاكم الصلح، وعين قضاة لا ينتظرون سوى القضايا التجارية. وتزاول الدوائر التجارية المتخصصة عملها منذ يونيو/حزيران 2008.

أما في محاكم الصلح فقد بدأ 6 إلى 7 قضاة متخصصون في مزاولة عملهم. وعلى مستوى المحاكم الابتدائية، تم تعين 12 قاضياً جنائياً متخصصاً.

وفي السعودية، حلت محاكم جنائية متخصصة، اعتباراً من 8 مارس/آذار 2007، محل الدوائر المتخصصة بالمحاكم المدنية الابتدائية. وتتألف هيئة المحكمة بالمحاكم التجارية الجديدة في المملكة من ثلاثة قضاة. وكانت الدوائر

**إدخال التكنولوجيا**

يمكن لاستخدام التكنولوجيا في تتبع إجراءات المحاكم أن يجعل من إدارة الدعاوى أمراً أسهل مع زيادة الشفافية والحد من فرص الفساد في الجهاز القضائي. ويمكن لميكنة إجراءات المحاكم أن يحول أيضاً دون ضياع أو إنلاف أو إخفاء سجلات المحاكم.<sup>7</sup> ويمكن أن يساعد رفع المتراضين الشكاوى إلكترونياً في القضايا التجارية، كما فعلت المملكة المتحدة في الآونة الأخيرة، على التعجيل

المجدول 10-1

أي البلدان تقوم بتسهيل إنفاذ العقود - وأيها لا تقوم بتسهيلها؟

الإجراءات (عدد الخطوات)			
	الأكثر عدداً	الأقل عدداً	
50	الكويت	36	اليمن
51	العراق	37	لبنان
51	عمان	38	الأردن
53	السودان	39	تونس
55	المغرب	40	سوريا

الوقت (بال أيام)			
	الأكثر سرعة	الأكثر بطءاً	
721	لبنان	370	موريتانيا
810	السودان	506	جزر القمر
872	سوريا	520	العراق
1,010	مصر	520	اليمن
1,225	جيبوتي	537	الإمارات

النحوية (%) من المطلوبة)			
	الأدنى	الأعلى	
29.3	سوريا	13.5	عمان
30.8	لبنان	14.7	البحرين
31.2	الأردن	16.5	اليمن
34.0	الكويت	18.8	الجلوبال
89.4	السودان	19.8	جزر القمر

ال مصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الإصلاحات الناجحة للمحاكم ترفع مستوى الكفاءة، وتتوفر الوقت. وهذا هو الحال في رواندا. فقد انتهت المحاكم التجارية التي بدأ العمل بها في كيغالي في مايو/أيار 2008 من البت في أكثر من 81.5 في المائة من الدعاوى التي تلقفتها. وبالنظر إلى أن نصف قضية التي تلقفتها محاكم كيغالي التجارية وقامت بالبت فيها خلال عامي 2008 و2009 - وعدهما 2,060 قضية - كانت محولة إليها من محاكم أخرى. فقد انخفض تقدس القضايا في النظام القضائي كلّه.<sup>16</sup> كما أدى خسн البنية التحتية للمحاكم التجارية الجديدة إلى إنخراطها في إنجاز المنازعات. وأصبح القائمون بالتسجيل بعدما أثقلوا التعامل مع النظام الجديد لتسجيل القضايا بالمحاكم. يدخلون القضايا إلى النظام بسرعة. وقلّ الزمن الذي يستغرقه المحضرون في إحضار المتقاضين بالدعوى. ومنذ عام 2008، انخفض متوسط الوقت الذي تستغرقه نحو 310 أيام التجاري في رواندا نحو 3 أشهر - من أيام إلى 230 يوماً.

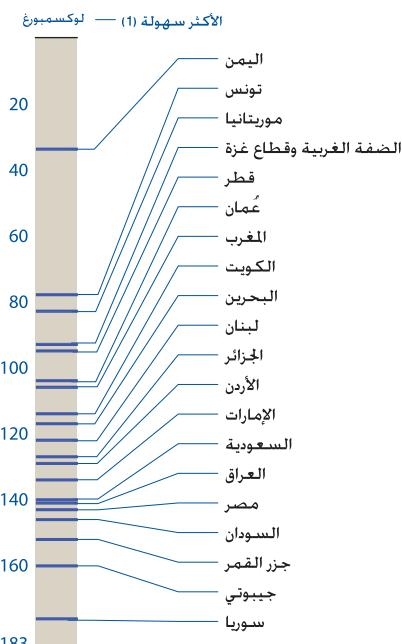
يوماً. وفي عام 2006، قامت فيجي بتعيين وتدريب موظفين مختصين من أجل خسنه إدارة القضايا في محاكمها الأعلى درجة. وتنفيذ التقارير بأن إدخال نظام إدارة القضايا بمحاكم فيجي أدى إلى الحد من تقدس القضايا لتنخفض مدة التأخير في نظر القضية من 5 أشهر إلى 2.5 شهر في المتوسط.<sup>12</sup> وتشمل إدارة القضايا إمكانية قيام القاضي بعقد جلسات خصبة لمساعدة الأطراف في الإحاطة بجوانب النزاع، وتشجيعهم على إيجاد تسوية، وتحديد إطار زمني للإجراءات ومتابعة التزامهم به. وفي النرويج، أدى عقد اجتماعات خصبة للقضايا الدينية التي تنظرها محكمة ميدورلاند الجزرية إلى إيجاد تيسيرات لأكثر من 80 في المائة من القضايا.<sup>13</sup> وفي الجمهورية السلفاكورية، حافظت محكمة برatislava الجزئية على استمرارية حركة القضايا بعد عدم سماحها بالتأجيل إلا في حال وجود سبب اضطراري.<sup>14</sup>

وبتبادل الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة - الدولة التي خللت المرتبة الرابعة على مؤشر سهولة إنفاذ العقود - (الشكل 10-1) - المعلومات المتعلقة بنظام إدارة القضايا الأردني، وذلك بالتنسيق مع شركة DPK الاستشارية (وهي الشركة التي تقوم بتنفيذ نظام إدارة القضايا الأردني) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). ونتيجة لذلك، تم إلزاق عدد من القائمين على إدارة المحكمة العليا الفلسطينية في الضفة والقطاع بالمعهد القضائي الأردني لتدريبهم على أبدي "قضاء ومدربين مؤهلين جيداً". كما استفاد معهد التدريب القضائي التابع للسلطة الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة ما يتمتع به نظيره الأردني من خبرات في إدارة القضايا.<sup>15</sup>

### ما هي بعض النتائج؟

للعام الثاني على التوالي، كان هناك عدد من التحسينات القضائية التي تم إدخالها. فعلى سبيل المثال، وبفضل إدخال نظام إدارة القضايا الذي يحمل اسم "الميزان، خفضت الضفة الغربية وقطاع غزة من الوقت الذي يستغرقه أصحاب المشاريع في المحاكم بأكثر من 22 في المائة من 700 يوم عام 2008 إلى 540 يوماً عام 2010. واستجابت دبي من ناحية أخرى للضغوط

الشكل 10-1  
ما هو ترتيب البلدان العربية على مؤشر سهولة إنفاذ العقود؟  
الترتيب العالمي (من 1 إلى 183)



المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

الاطلاع على وثائق المحاكم وتتابع القضايا إلى نهايتها.<sup>10</sup> ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2008 أصبحت جميع قرارات وأحكام المحاكم العليا متاحة على شبكة الإنترنت.

لكن مجرد إدخال تكنولوجيا المعلومات قد لا يحل مشكلة نقص الكفاءة. وقد يكون من الضروري أيضاً إجراء إصلاح شامل لإجراءات المحاكم.

### إدارة القضايا

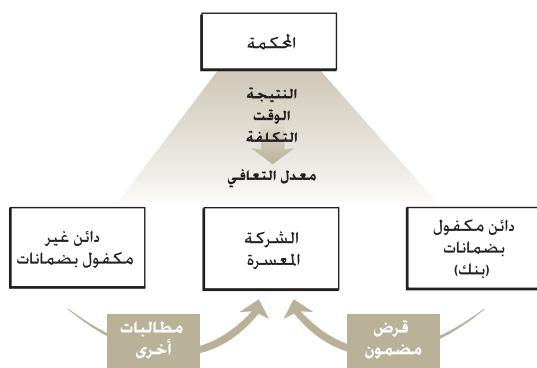
برهنت إدارة الدعاوى القضائية على فعاليتها في الحد من التأخير في الإجراءات. وهي تسهم أيضاً في رصد ومتابعة أداء القضاة. و تقوم كرواتيا بإدخال نظام ليكتنة الكفاءة تتوقع لا يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة فحسب، بل أيضاً إنتاج بيانات إحصائية أفضل لرصد أداء القضاة.<sup>11</sup> وأدخلت بوسنانيا نظام إدارة القضايا إلى المحكمة العليا عام 2008. ومنذ ذلك حين انخفض متوسط الفترة الزمنية التي تستغرقها المحاكم من 912 يوماً إلى 550

الواقعة على نظامها القضائي بإنشاء محاكم متخصصة. ورغم أن عدد القضايا قد ازداد، فإن محاكم دبي تستطيع الآن أن تنظر في عدد أكبر من القضايا سنويًا، حتى أن عدد القضايا التي قامت باليت فيها عام 2009 زاد بنسبة 58%<sup>17</sup> في المائة عما كان عليه الحال عام 2008.



- .1. Nunn (2007).
- .2. تظهر دراسة Bae and Goyal 2009، ص 823 أن “البنوك ترد على سوء إنفاذ العقود بتخفيف مبالغ القروض، وتقليل أجل استحقاقها، وزيادة هامش الفائدة”.
- .3. “المنازعات المنظورة أمام المحكم التجارية تقفز إلى مستوى قياسي”， صحيفة إنديpendent الأيرلندية، 6 يونيو/تموز 2009، <http://www.independent.ie/>.
- .4. “دعوى الشركات والديون تتضاعف في أعقاب التباطؤ”， صحيفة إنديpendent الأيرلندية، 24 يونيو/ تموز 2009، <http://www.independent.ie/>.
- .5. محاكم الدائرك، “إحصاءات”， <http://www.domstol.dk/>.
- .6. Lippman (2010) and William Glaberson، ”الكساد يبدأ في إغراق المحاكم”， نيويورك تايمز، 28 ديسمبر/كانون الأول 2009.
- .7. Pepys (2003) (انظر .7).
- .8. U.S. Agency for International Development، ”Egypt-Before & After: Modernization Raises Court's Efficiency，” <http://www.usaid.gov/stories/>.
- .9. Millennium Partners، ”The Moldova Governance Threshold Country Program (MCC)/ USAID،” <http://www.millenniumpartners.org/>. انظر أيضًا USAID (2010).
- .10. (انظر Pepys 2003)، والمحكمة الإدارية العليا في جمهورية بلغاريا، <http://www.sac.government.bg/>.
- .11. Botero and others (2003).
- .12. الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية (51)، ص 2005.
- .13. CEPEJ (2006).
- .14. CEPEJ (2006).
- .15. DPK Knowledge Management: Applying Best Practices، DPK Consulting newsletter، September 2008، [http://www.dpkconsulting.com/core/uploaded/dpk\\_newsletter.pdf](http://www.dpkconsulting.com/core/uploaded/dpk_newsletter.pdf)
- .16. مقابلة أجرتها مجلة بيزنس تايمز (كينغالي) مع نائب رئيس المحكمة التجارية العليا بنوا غابيت، 12 يناير/كانون الثاني 2010، <http://allafrica.com/>.
- .17. Awad Mustafa، ”Specialised Courts Tackle 51% Increase in Cases،” The National (Dubai)، April 18، 2010، <http://www.thenational.ae/>.

ما هو الوقت والتكلفة والنتائج التي تسفر عنها إجراءات شهر إعسار شركة محلية؟



ويستغرق وقف النشاط التجاري في العالم العربي 3.6 سنة، مقارنة مع 1.7 سنة فقط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي المتوسط، يتطلب إغلاق النشاط التجاري بالعالم العربي 13.6 في المائة من قيمة الشركة مقابل 9.9 في المائة من قيمتها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتظهر هذه الأرقام أن إصلاح أنظمة الإعسار بحاجة لأن يحظى بأولوية أعلى في المنطقة.

ويدرس تقرير مارسسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المتعلقة بإجراءات دعاوى الإعسار التي تكون مؤسسات محلية طرفاً فيها، والنتائج المرتبة عليها (الشكل 11-1). فالبلدان الأفضل أداء تتسم بسرعة التسوية، وانخفاض تكلفتها، واستمرار مؤسسات الأعمال القادرة على البقاء. ومن الجدير بالذكر أن التقرير لا يقيس إجراءات دعاوى الإعسار بالنسبة للأفراد أو المؤسسات المالية.

وتحدد مؤشرات مارسسة أنشطة الأعمال نقاط الضعف في قوانين شهر الإفلاس، وكذلك أبرز الاختلافات الإجرائية والإدارية في عملية شهر الإفلاس. وتم وضع ثلاثة مقاييس لذلك، هي:

- الوقت الذي تستغرقه عملية الإعسار (بالسنوات).
- تكلفة إتمام عملية الإعسار (نسبة مئوية من قيمة الشركة).
- معدل الاسترداد بالنسبة للدائنين - كم من قيمة المنشأة المعسرة يسترد أصحاب المصلحة، على أن يؤخذ في الاعتبار الوقت والتكلفة ونسبة إهلاك الأصول وما توصلت إليه إجراءات الإعسار من نتائج (بالسنوات لكل دولار).

القانون الجنائي في الإنفاذ، بل ويعاقب بعضها المدينين بالسجن. ويندر أن تُتاح الفرصة لإعادة تنظيم شركة عليها ديون متأخرة. ولا تشهد المنطقة سوى القليل من عمليات إعادة تنظيم الشركات، على الرغم من أن بلداناً عديدة لديها بنود خاصة بإعادة التنظيم في قوانينها. ويرجع ذلك إلى أن بنود إعادة التنظيم القائمة تميل في العادة لصالح الدائنين، وهو ما لا يتبع للمدينين قدرًا كبيرًا من المرونة للتفاوض. ولم يطرأ على الكثير من قوانين المنطقة أي تعديل أو تحديث منذ عشرات السنين. وهذه القوانين العتيدة تقصر كثيراً عن تلبية معايير أفضل الممارسات الدولية. ولذا فهناك حاجة لإعادة النظر في هذه القوانين، من أجل التركيز على إعادة تنظيم الشركات المديونة التي تمر بضائقة مالية، وإلغاء جرم الإفلاس.<sup>2</sup> وتدرك الحكومات ذلك.

في شهر مايو/أيار 2009، وقعت 10 حكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إعلان مشترك بشأن الإصلاحات المرجوة، وافتقت على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تدعيم أنظمتها العتيدة.<sup>3</sup> وفي 24 فبراير/شباط 2010، عُقد في المنتدى الثاني حول إصلاح أنظمة الإعسار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (FIRM)، وحضر المنتدى عدد من الهيئات الرقابية. وكان التركيز خلاله على وضع جدول أعمال لإصلاح أنظمة الإعسار بالمنطقة والتوصيل إلى التزام بشأنها. وتم تحديد الحالات التي ينبغي أن تُحظى بالأولوية في الإصلاح وفي التعلم المشترك.<sup>4</sup>

ووفق تقرير مارسسة أنشطة الأعمال 2011، فإن معدل استرداد الديون عند تصفية نشاط شركة في العالم العربي يقل عن 26 سنتاً للدولار، مقابل 69 سنتاً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والعديد من بلدان المنطقة اعتماداً شديداً على

## تصفيه النشاط التجاري

يُعد الحفاظ على استمرار مؤسسات الأعمال القادرة على البقاء واحداً من أهم أهداف نظام شهر الإفلاس.<sup>1</sup> في بعض الشركات التي تعاني من سوء اختياريات الإدارة أو من بطء اقتصادي مؤقت ربما تستطيع مع ذلك تعديل أوضاعها. وفي معظم الحالات، يكون الأمان الدائم فرصه لاسترداد جزء أكبر من ديونهم، ويكون أمام الموظفين فرصة فضلى للاحتفاظ بوظائفهم. ويتم الحفاظ على شبكة الموردين والعملاء، لكن مؤسسات الأعمال المعسرة ليست كلها بالطبع، قادرة على البقاء. ومن شأن وجود نظام جيد لشهر الإفلاس أن يميز الخبيث عن الطيب. وحين لا يتم نظام شهر الإفلاس بالكفاءة، فإن مؤسسات الأعمال غير القادرة على البقاء تستمر لسنوات، مما يحول دون إعادة توزيع الأصول ورأس المال البشري إلى استخدامات أكثر إنتاجية.

وتتجلى أهمية إنقاذ مؤسسات الأعمال القادرة على البقاء بوجه خاص في أوقات الكساد. فقد كان هناك في الواقع استفادة من الأزمة المالية العالمية الأخيرة كفرصة لتحسين قوانين الإعسار. وفي عام 2009، أدخلت الكويت إجراءات سابقة للإعسار ضمن نظمها القانونية الخاصة بإنقاذ الشركات، وفي العام نفسه، استحدثت لاتفاقاً إجراءات جديدة للتفاوض خارج نطاق المحاكم. وفي عام 2010، وضعت رومانيا إجراءات خاصة سابقة للإعسار من أجل الشركات التي تمر بضائقة في محاولة للحلولة دون إفلاسها.

وبوجه عام، لا تزال أنظمة الإعسار في العالم العربي غير كاملة النطوير وفي حاجة إلى مراجعة. فقوانين الإفلاس رماً لا تزال تنظر إلى المدينين باعتبارهم مخطئين، بل ومجرمين، لا كعناصر اقتصادية في ضائقه. ويعتمد العديد من بلدان المنطقة اعتماداً شديداً على

الشكل 2-11

البلدان العربية تتسم بالبطء في إصلاح إجراءات تصفية النشاط التجاري

عدد إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال التي تيسّر تصفية النشاط التجاري حسب التقرير السنوي لممارسة أنشطة الأعمال

تقرير 2009 تقرير 2010 تقرير 2011



3

متوسطات العالم العربي فيما يتعلق بتصفية النشاط التجاري

معدل الاسترداد (بالسنوات عن كل دولة)



تقرير 2006 تقرير 2011

3.6 3.9

الوقت (بالسنوات)

تقرير 2011 تقرير 2006

13.3 13.6

التكلفة (كنسبة مئوية من الممتلكات)

الملاحظة: تُحسب إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال على أساس الإصلاح الواحد بكل بلد طبقاً لبيانات تقرير 2006 (عن عام 2005) وتنتهي على 18 بلد، أما عينة تقرير 2011 (عن عام 2010) فتشتمل أيضاً على البحرين وقطر ليصل المجموع إلى 20 بلداً.

المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

هناك سمات عديدة يمكنها أن تعزز نظام شهر الإفلاس. فمن المهم وضع آليات للتنسيق بين الدائنين، وتعيين وكالة تفليسية يتسمون بالكفاءة، ومكين الأطراف المعنية من التفاوض خارج نطاق المحاكم. كما أن من العناصر شديدة الأهمية وجود إجراءات لتفضي تنسم بالكفاءة. وفي العالم العربي، عادة ما تتصف أنظمة المحاكم بالبطء والروتين وكثرة الإجراءات بصورة شديدة للغاية.

### مكين الدائنين من الحصول على مستحقاتهم

يمكن للجان الدائنين أن تساعدهم في الحصول من إجراءات شهر الإفلاس. فهي تشرف على تسيير مؤسسة الأعمال التي يديرها الدين الخائن، وتشترك أحياناً في إعداد خطة إعادة التنظيم. ويعترف بلجان الدائنين أكثر من نصف البلدان التي يشملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وعددها 183 بلدًا. غير أنها ليست من الممارسات الشائعة في العالم العربي. وتحدد اللوائح التنظيمية المصرية بوضوح سلطات الجمعيات العمومية للدائنين. كما يشمل التحديد صلاحيات لجان الدائنين، وعاصيتها، وحقوق التصويت، بما في ذلك القدرة على تغيير وتعيين أحد المصفين. وهي أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى، والبلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي جنوب آسيا، تعرف جميع قوانين الاعسار تقييماً بلجان الدائنين بوصفها شريكاً في عملية شهر الإفلاس.

### الإصرار على توفر المؤهلات

يقوم وكلاء التفليسية المتخصصون بمساعدة جهاز الإدارة في الشركة العسرة، وأحياناً يحلون محله. ومن المهم للغاية أن يتمتع وكلاء التفليسية بالمهارة والكفاءة والثقة. ومن شأن توفر اشتراطات ملزمة فيما يتعلق بالمؤهلات المساعدة في زيادة فرص الاستمرار لمؤسسات الأعمال القادرة على البقاء، ويمكن أيضاً لوكالاء المؤهلين أن يساعدوا المؤسسات غير القادرة على البقاء في تحقيق عائدات أعلى من خلال عملية التصفية.

ولم يضع سوى 42 في المائة فقط من البلدان التي يشملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال متطلبات مهنية أو أكاديمية معينة لضمان تمعّن وكلاء التفليسية بالمؤهلات الكافية للنهوض بدورهم المهم. وتتفاوت السبل التي اتبعتها هذه الأقلية من البلدان في تحديدها

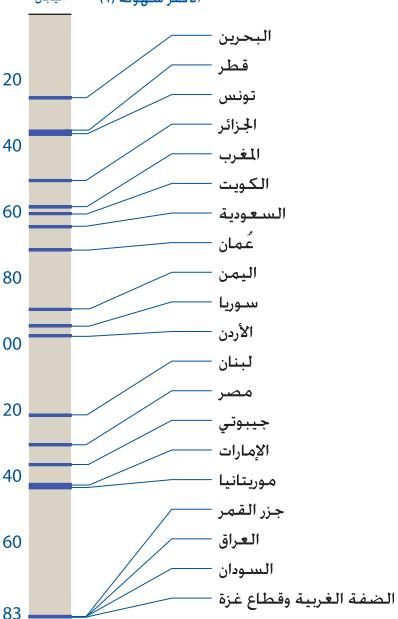
وتؤدي اختناقات شهر الإفلاس إلى تقليل فرص الائتمان التي يستطيع أصحاب المطالبات استردادها. وفي الكثير من البلدان النامية، تتسم أنظمة شهر الإفلاس بضعف الكفاءة والإخفاق، وأن يتم ذلك من خلال عملية تتصرف بالكفاءة، تكفل تحقيق أفضل استفادة من البشر ومن رؤوس الأموال. وتكون النتيجة مزيداً من مؤسسات الأعمال المنتجة ومزيداً من الوظائف.

الشكل 3-11

ما هو ترتيب البلدان العربية على مؤشر سهولة تصفية النشاط التجاري؟

الترتيب العالمي (من 1 إلى 183)

الأكثر سهولة (1) — اليابان



المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول 1-11

الوقت (بالسنوات)		الأكثر سرعة	
الأكثر بطئاً			
4.2	مصر	1.3	تونس
4.3	الأردن	1.5	السعودية
5.0	جيبوتي	1.8	المغرب
5.1	الإمارات	2.5	الجزائر
8.0	موريطانيا	2.5	البحرين

النسبة (%) من المذاكرات)			
الأعلى		الأدنى	
22	مصر	1	الكويت
22	لبنان	4	عمان
22	قطر	7	الجزائر
22	السعودية	7	تونس
30	الإمارات	8	اليمن

**الباحثة:** الترتيب الوارد في هذا الجدول لا يشمل سوى البلدان العربية التي لديها إجراءات لنشره الإفلاس (ومجموعها 14 بلدا). وهناك بلدان أخرى لا توجد بها مثل هذا الإجراءات.

إطار إعادة الهيكلة الذي بدأ بـ إجلاء في وضعه بعد الركود الذي أصاب المملكة المتحدة في منتصف السبعينيات، ويُعرف باسم "نهج لندن". في الإبقاء على العديد من الشركات خلال الأزمات اللاحقة. وكان نهج لندن مصدر إلهام لوضع قواعد مائلة بالعديد من البلدان الأخرى، ومنها إندونيسيا وكوريا ومالزيا.

ولا ينتشر في العالم العربي اللجوء إلى عمليات إعادة الهيكلة المتفق عليها خارج ساحات المحاكم. ويبعد أن ثقافة الدخول في مفاوضات مع الدائنين من أجل التوصل إلى تسوية ودية ليست من الممارسات الشائعة. وسعت الكويت في الآونة الأخيرة إلى تغيير هذه الأعراف السائدة. وهي تعمل بوجه خاص على تشجيع عمليات إعادة الهيكلة المتفق عليها خارج ساحات المحاكم على غرار "نهج لندن". وفي عام 2009، طبقت الكويت قوانين إنفاذ تنفيذ الشركات التي تقف على شفا الإعسار وإعادة تنظيم أنفسها، وإعادة هيكلة ديونها، واتخاذ تدابير أخرى لاستعادة سلامتها المالية وريحيتها. ومقدور بنك الكويت المركزي أيضاً أن

**تسوية الديون خارج نطاق المحكمة - آليات محتملة في العالم العربي**

لم تكن الحالات التي يعيشها مؤشر "تصفيحة النشاط التجاري" (إعادة الهيكلة والإعسار)، في العادة، من مجالات السياسات التي تحظى بأولوية قصوى في العالم العربي. فالواقع أن 17 في المائة فقط من بلدان الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا قامت بين عامي 2006 و2011 بصلاح أطر الإعسار المالي، لتكون بذلك واحدة من أقل مناطق العالم إصلاحاً في هذا المجال.<sup>1</sup> غير أن بلدان المنطقة بدأت، منذ عام 2009، النظر بجدية إلى إصلاح نظم الإعسار.<sup>2</sup> ومن التوجهات المختلطة في هذا الصدد التحول نحو تسوية الديون خارج نطاق المحاكم، ولا سيما فيما يتعلق بالقروض المتغيرة التي منحت لشركات تم بضائقة مالية. ورغم أن متوسط الوقت الذي تستغرقه تسوية حالة إعسار في المنطقة ما زال واحداً من أطول المتوسطات في العالم (4.3 سنة، أي ما يعادل تقريباً المتوسط في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء)،<sup>3</sup> فسوف تبدأ بعض بلدان المنطقة في بحث سبل تسوية الديون خارج نطاق المحاكم.

ومن هذه البلدان الكويت التي بدأت خطىً في التشجيع على إعادة هيكلة الديون خارج نطاق المحاكم باستخدام ما يُعرف باسم "نهج لندن" ( وهو نهج يقوم على التراضي حيث يقوم المدين ودائنه بالتفاوض على إيجاد تسوية للقرض دون اللجوء للمحاكمة). وفي عام 2009، أقرت الحكومة الكويتية حزمة سياسات تخفيفية من أجل التصدي للأزمة المالية العالمية، كانت تستهدف - على سبيل المثال لا الحصر- تسهيل إعادة هيكلة الديون بين المفترضين والمقرضين. وتهدف هذه الخطة إلى حماية الشركات من الدائنين إذا ما تقدمت بخطوة أعمال صالحة للتنفيذ وافق البنك المركزي على تعين استشاريين لـأي عملية أجنبية لإعادة هيكلة المالية.<sup>4</sup> ويبعد أن هذه المساندة الحكومية قد جعلت: فقد شهدت الكويت أكثر من عملية بارزة لإعادة الهيكلة سنة 2009-2010. فقد انتهت بيت الاستثمار العالمي، وهو دار استثمار مقدمة في بورصة الكويت وببورصة لندن، من إعادة هيكلة ديونه في أوائل عام 2010، وشمل ذلك تسهيلات إهلاك لمدة 3 سنوات من كل من البنوك الدائنة وعددها 53 بنكاً. وكذلك حصلت دار الاستثمار الكويتية (TID.KW)، وهي الشركة الإسلامية التي تملك حصة في شركة صناعة السيارات البريطانية الفارهة أستون مارتن، على موافقة نحو 80 في المائة من دائنها على خطة تستغرق 5 سنوات لإعادة هيكلة ما يقارب مليار دينار كويتي (3.5 مليار دولار أمريكي) من الديون.<sup>6</sup> ورغم أنه من السابق لأوانه التكهن بعدم خال النهج الكويتي على الأجل الطويل، فإن هذا الإصلاح يمثل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، إذ بتبني للأطراف المعنية من القطاع الخاص تسوية حالات تغول الشركات بطريقة تسم بالتراضي والسرعة وبانخفاض الكلفة نسبياً.

١. البنك الدولي، (2010ب).

. (http://www.oecd.org/dataoecd/31/6/43136158.pdf) لعام 2008 "إعلان أبوظبي".

.3. البنك الدولي (2010ب).

<http://www.arabtimesonline.com/NewsDetails/tabid/96/smId/414/ArticleID/148694/reftab/36/Default.aspx> .5

٦.٦ "دار استثمار الكويتية يطلق مبادرة ٨٠% من الدائنين على خطة تسوية الديون" دانيا سعدى، داون نيوزوايرز، 10 يناير/كانون الثاني ٢٠١٣

الحكومة، أما في مصر فإنهم في العادة من أعضاء الهيئة القضائية.<sup>5</sup> وفي اليمن والإمارات وقطر والأردن وعمان وال سعودية، لا توجد أي قواعد منظمة لعمل وكلاء التفليسية على الإطلاق. ويقوم الأردن في الوقت الراهن بتحليل نظام وكلاء التفليسية من أجل إدخال تعديلات لتحسينه.

للمؤهلات المطلوبة، فالمانيا مثلاً وضعت شرطاً عاماً يستوجب أن يكون الوكيل مؤهلاً لمعالجة حالة الإعسار إذا خبرة بالأعمال التجارية. أما كندا فتمنح تراخيص مزاولة العمل لوكاء التفليسية من خلال مكتب الرقابة على الإفلاس. ووضعت أكثر البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان

تشجيع التسوية خارج ساحات المحاكم

أسفرت الأزمة المالية العالمية عن موجة من دعوى الإعسار، ولاسيما في أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى والبلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ففي إجلترا وويلز ارتفع عدد حالات تصفية الشركات بنسبة 22.8 في المائة عام 2009 مقارنة بالعام السابق.<sup>6</sup> ومن السبيل الكفيلة بتخفيف العبء عن كاهل المحاكم أن يقتصر دورها على الحالات التي يتذرع فيها على الأطراف المعنية الاتفاق فيما بينها. وبحكم العالم العربي، على وجه العموم، أصحاب كفاءة أو مهارة. ولا توفر أي من البلدان العربية التي شملتها تقرير مارسته أنشطة الأعمال تدريباً لوكالات التفليسية. ولا توجد مؤهلات محددة فيما يخص حالات الإعسار لأبد من توفرها كي يصبح المرء وكيل تفليسية. وفي المغرب ومصر، يكفي أن يكون وكيل التفليسية الذي تعينه المحكمة حاصلاً على درجة جامعية في القانون أو المحاسبة. وفي المغرب، يكون هؤلاء في العادة من موظفى المحكمة أو موظفى

يتفهم بالتماس للبدء في عملية إعادة هيكلة مالية، ويقر البنك أيضاً تعين مستشارين للإشراف عليها. وتهدف قوانين الإنقاذ الكويتية إلى حماية الشركات من الدائنين إذا ما تقدمت بخطوة عمل صالحة للتنفيذ.

### ما هي بعض النتائج؟

يمكن لأنظمة الإعسار الفعالة أن تيسر الحصول على التمويل، ولاسيما لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تساعد في تحفيز النمو على مستوى الاقتصاد ككل.<sup>8</sup> وذلك لأن توفير حماية أفضل للدائنين في حالات الإعسار يمكن أن يساعد في التخفيف من حدة مخاطر الإقرارات التي يتعرضون لها. وأظهرت دراسة عن إصلاح نظام شهر الإفلاس بالبرازيل عام 2005 أنه أدى إلى انخفاض بنسبة 22 في المائة في المتوسط في تكلفة المديونية على الشركات البرازيلية، وزيادة بنسبة 39 في المائة في الائتمان عموماً و79 في المائة في الائتمان الطويل الأجل.<sup>9</sup>

ومن شأن الإصلاح الفعال لقوانين الإفلاس أيضاً تحقيق وفورات كبيرة في الوقت والتكلفة. ففي عام 1990، وضعت كمبوديا حدوداً للوقت الذي تستغرقه إجراءات إعادة الهيكلة بتحديد فترة 8 أشهر كحد أقصى للمفاوضات. وما لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال 8 أشهر تصبح التصفية لازمة. وطبقاً لدراسة شملت الشركات الكمبودية التي تقدمت بدعوى إعسار بين سنتي 1996/95 و2004/03، فقد حقق انخفاض ملحوظ في مدة عمليات إعادة التنظيم وتكلفتها. بل وتحسن علاوة على ذلك عملية اختيار الشركات القابلة لإعادة التنظيم.<sup>10</sup>

ويقوم نظام الإفلاس المتوازن جيداً بدور المرشح، حيث يفصل الشركات التي تم بضائقه مالية لكنها قابلة للبقاء اقتصادياً عن تلك التي تفتقر إلى الكفاءة وينبغي تصفيتها.<sup>11</sup> وقانون الإفلاس، بإعطائه الشركات التي تتمتع بالكفاءة فرصة للبدء من جديد، يساعد في الحفاظ على ارتفاع مستوى النزعة إلى العمل الحر في البلد بشكل عام.<sup>12</sup> والنظام الجيد، بتركه الشركات التي تفتقر إلى الكفاءة لترحل عن الساحة، إنما يعزز من كفاءة إعادة توزيع الموارد.

تظهر دراسة لإصلاح نظام شهر الإفلاس عام 2000 في المكسيك أيضاً خلق مكاسب واضحة. ووجدت الدراسة، بعد بحث عينة تضم 78 قضية من قضايا شهر الإفلاس خلال السنوات 1991-2005، أن متوسط الوقت اللازم لشهر الإفلاس انخفض من 7.8 سنة إلى 2.3 سنة، مما أدى بدوره إلى زيادة المبالغ التي يستردتها الدائنوون.<sup>13</sup>

1. راجع Djankov, Hart, McLeish and Shleifer (2008).
2. راجع Uttamchandani (2010).
3. قام بتنظيم هذا المنتدى معهد "حكومة" الخص بحكومة الشركات، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي لخبراء إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس (INSOL International) وغرفة التجارة والصناعة في أبو ظبي، ومركز أبو ظبي لحكومة المؤسسات، وذلك بدعم من شركة "لاثام آند واتكلينز" للاستشارات. والاقتصادات العشرة التي شاركت في المنتدى هي مصر والأردن ولبنان وليبا وعمان وال سعودية والسودان والإمارات والضفة الغربية وقطاع غزة.
4. من بين الأعضاء المؤسسين للمنتدى معهد حكومة، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي لخبراء إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس، ومؤسسة التمويل الدولي، ومؤسسة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسوف يتوسّع المنتدى بدعوة المؤسسات المهتمة بدفع خطى إصلاح أنظمة الإعسار بالمنطقة إلى الأمام للانضمام إلى عضويته.
5. خدمة الإعسار بالمملكة المتحدة. <http://www.insolvency.gov.uk>
6. راجع Lieberman and others (2005) and Mako (2005).
7. راجع Uttamchandani (2010).
8. راجع Uttamchandani and Menezes (2010).
9. راجع Funchal (2008).
10. راجع Giné and Love (2006).
11. راجع Dewaelheyns and Van Hulle (2009b).
12. راجع Armour and Cumming (2008).
13. راجع Gamboa-Cavazos and Schneider (2007).

## ثبات المراجع

- Region.” IMF Working Paper WP/10/31, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Botero, Juan Carlos, Rafael La Porta, Florencio López-de-Silanes, Andrei Shleifer and Alexander Volokh. 2003. “Judicial Reform.” *World Bank Research Observer* 18 (1): 67–88.
- Bruhn, Miriam. 2008. “License to Sell: The Effect of Business Registration Reform on Entrepreneurial Activity in Mexico.” Policy Research Working Paper 4538, World Bank, Washington, DC.
- Cárdenas, Mauricio, and Sandra Rozo. 2009. “Firm Informality in Colombia: Problems and Solutions.” *Desarrollo y Sociedad*, no. 63: 211–43.
- CEPEJ (European Commission for the Efficiency of Justice). 2006. *Compendium of Best Practices on Time Management of Judicial Proceedings*. Strasbourg: Council of Europe.
- CGAP (Consultative Group to Assist the Poor) and World Bank. 2010. *Financial Access 2010: The State of Financial Inclusion through the Crisis*. Washington, DC: World Bank.
- Chang, Roberto, Linda Kaltani and Norman Loayza. 2009. “Openness Can Be Good for Growth; The Role of Policy Complementarities.” *Journal of Development Economics* 90: 33–49.
- Chhabra, Rama. 2003. “Women in Informal Sector.” *Indian Journal of Training and Development* 33 (1–2): 127–34.
- Ciccone, Antonio, and Elias Papaioannou. 2007. “Red Tape and Delayed Entry.” *Journal of the European Economic Association* 5 (2–3): 444–58.
- Cuñat, Alejandro, and Marc Melitz. 2007. “Volatility, Labor Market Flexibility and the Pattern of Comparative Advantage.”
- AusAID. 2005. *Annual Report 2004–2005*. Commonwealth of Australia. <http://www.ausaid.gov.au/>.
- Ayyagari, Meghana, Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt. 2007. “Small and Medium Enterprises across the Globe.” *Small Business Economics* 29: 415–34.
- Bae, Kee-Hong, and Vidhan K. Goyal. 2009. “Creditor Rights, Enforcement, and Bank Loans.” *Journal of Finance* 64 (2): 823–60.
- Baker, Edward, Matthew Morey, Aron Gottesman and Benjamin Godridge. 2007. “Corporate Governance Ratings in Emerging Markets: Implications for Market Valuation, Internal Firm-Performance, Dividend Payouts and Policy.” CRIF Seminar series, paper 5, Frank J. Petrelli Center for Research in International Finance, Fordham University. <http://fordham.bepress.com/>.
- Barseghyan, Levon. 2008. “Entry Costs and Cross-Country Differences in Productivity and Output.” *Journal of Economic Growth* 13 (2): 145–67.
- Barseghyan, Levon, and Riccardo DiCecio. 2009. “Entry Costs, Industry Structure and Cross-Country Income and TFP Differences.” Working Paper 2009-005C, Federal Reserve Bank of St. Louis.
- Bauer, Rob, Nadja Gunster and Roger Otten. 2004. “Empirical Evidence on Corporate Governance in Europe.” *Journal of Asset Management* 5 (2): 91–104.
- Bhatia, Deepak, Subhash C. Bhatnagar and Jiro Tominaga. 2009. “How Do Manual and E-Government Services Compare? Experiences from India.” In World Bank, *Information and Communications for Development 2009: Extending Reach and Increasing Impact*. Washington, DC: World Bank.
- Bhattacharya, Rina, and Hirut Wolde. 2010. “Constraints on Trade in the MENA
- Aghion, Philippe, Robin Burgess, Stephen Redding and Fabrizio Zilibotti. 2008. “The Unequal Effects of Liberalization: Evidence from Dismantling the License Raj in India.” *American Economic Review* 98 (4): 1397–412.
- Alesina, Alberto, Silvia Ardagna, Giuseppe Nicoletti and Fabio Schiantarelli. 2005. “Regulation and Investment.” *Journal of the European Economic Association* 3 (4): 791–825.
- Alvarez de la Campa, Alejandro, Everett T. Wohlers, Yair Baranes and Sevi Simavi. 2010. *Secured Transactions Systems and Collateral Registries*. Washington, DC: International Finance Corporation.
- Amin, Mohammad. 2010. “Gender and Firm-Size: Evidence from Africa.” *Economics Bulletin* 30 (1): 663–68.
- Amin, Mohammad, and Rita Ramalho. Forthcoming. “Micro Reforms and Labor Productivity.” Enterprise Notes Series, Enterprise Analysis Unit, World Bank Group. <http://www.enterprisesurveys.org/>.
- Antunes, Antonio, and Tiago Cavalcanti. 2007. “Start Up Costs, Limited Enforcement, and the Hidden Economy.” *European Economic Review* 51 (1): 203–24.
- . 2009. “Where Does Regulation Hurt? Evidence from New Businesses across Countries.” NBER Working Paper 14747, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Ardagna, Silvia, and Annamaria Lusardi. 2009. “Where Does Regulation Hurt? Evidence from New Businesses across Countries.” NBER Working Paper 14747, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Armour, John, and Douglas Cumming. 2008. “Bankruptcy Law and Entrepreneurship.” *American Law and Economics Review* 10 (2): 303–50.

- Flows; Trading Partners and Trading Volumes. *Quarterly Journal of Economics* 123 (2): 441–87.
- Hibbs, Douglas A., and Violeta Piculescu. 2010. “Tax Toleration and Tax Compliance: How Government Affects the Propensity of Firms to Enter the Unofficial Economy.” *American Journal of Political Science* 54 (1): 18–33.
- Ho, Yuen-Ping, and Poh-Kam Wong. 2006. “Financing, Regulatory Costs and Entrepreneurial Propensity.” *Small Business Economics* 28: 187–204.
- Hoekman, Bernard, and Alessandro Nicita. 2009. “Trade Policy, Trade Cost, and Developing Country Trade.” Policy Research Working Paper 4797, World Bank, Washington, DC.
- Houston, Joel, Chen Lin, Ping Lin and Yue Ma. 2010. “Creditor Rights, Information Sharing, and Bank Risk Taking.” *Journal of Financial Economics* 96 (3): 485–512.
- Houston, Joel F., Chen Lin, Ping Lin and Yue Ma. 2008. “Creditor Rights, Information Sharing, and Bank Risk Taking.” Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1318458>.
- IFC (International Finance Corporation). 2006. *Case Studies in Good Corporate Governance Practices*. Companies Circle of the Latin American Corporate Governance Roundtable. Washington, DC: World Bank Group.
- . 2008a. “Georgia: After Three Years of Licensing Reform.” Analytical Note, World Bank Group, Washington, DC.
- . 2008b. *Novo Mercado and Its Followers: Case Studies in Corporate Governance Reform*. Washington, DC: World Bank Group.
- ILO (International Labour Organization). 2009. *World of Work* 66. Geneva: ILO.
- ILO and SERCOTEC (Servicio de Cooperación Técnica). 2010. *La situación de la micro y pequeña empresa en Chile*. Santiago.
- Imam, Patrick A., and Jacob F. Davina. 2007. “Effect of Corruption on Tax Revenues in the Middle East.” IMF Working Paper WP/07/270, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Kaplan, David, Eduardo Piedra and Enrique Seira. 2007. “Entry Regulation and Business Start-Ups: Evidence from Mexico.” Policy Research Working Paper 4322, World Bank, Washington, DC.
- Kauffman Foundation. n.d. “Young People Want to Be Their Own Boss to Realize Their Ideas.” <http://www.kauffman.org/>.
- Kendall, Jake, Nataliya Mylenko and Alejandro Ponce. 2010. Measuring Financial
- nal of Finance* 60: 1461–93.
- Espinosa-Wang, Alejandro. Forthcoming. “Private Help for a Public Problem.” World Bank, Washington, DC. <http://www.reformersclub.org/>.
- Field, Erica, and Maximo Torero. 2006. “Do Property Titles Increase Credit Access among the Urban Poor? Evidence from a Nationwide Titling Program.” Department of Economics, Harvard University, Cambridge, MA; Group for Development Analysis, Lima; and International Food Policy Research Institute, Washington, DC.
- Fisman, Raymond, and Virginia Sarria-Allende. 2004. “Regulation of Entry and the Distortion of Industrial Organization.” NBER Working Paper 10929, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Fleisig, Heywood, and Nuria de la Peña. 2003. “Legal and Regulatory Requirements for Effective Rural Financial Markets.” Center for the Economic Analysis of Law, Washington, DC.
- Fleisig, Heywood, Mehnaz Safavian and Nuria de la Peña. 2006. *Reforming Collateral Laws to Expand Access to Finance*. Washington, DC: World Bank.
- Fonseca, Raquel, Paloma Lopez-Garcia and Christopher Pissarides. 2001. “Entrepreneurship, Start-Up Costs and Employment.” *European Economic Review* 45 (4–6): 692–705.
- Freund, Caroline, and Bineswaree Bolaky. 2008. “Trade, Regulations and Income.” *Journal of Development Economics* 87: 309–21.
- Funchal, Bruno. 2008. “The Effects of the 2005 Bankruptcy Reform in Brazil.” *Economics Letters* 101: 84–86.
- Gamboa-Cavazos, Mario, and Frank Schneider. 2007. “Bankruptcy as a Legal Process.” Draft, Department of Economics, Harvard University, Cambridge, MA.
- Giné, Xavier, and Inessa Love. 2006. “Do Reorganization Costs Matter for Efficiency? Evidence from a Bankruptcy Reform in Colombia.” Policy Research Working Paper 3970, World Bank, Washington, DC.
- Grandmont, Renato, Gavin Grant and Flavia Silva. 2004. “Beyond the Numbers—Corporate Governance: Implications for Investors.” Deutsche Bank, Frankfurt.
- Helble, Matthias Carl, Ben Shepherd and John S. Wilson. 2009. “Transparency and Regional Integration in the Asia Pacific.” *World Economy* 32 (3): 479–508.
- Helpman, Elhanan, Marc Melitz and Yona Rubinstein. 2008. “Estimating Trade
- NBER Working Paper 13062, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Dabla-Norris, Era, and Gabriela Inchauste. 2008. “Informality and Regulations: What Drives the Growth of Firms?” *IMF Staff Papers* 5 (1): 50–82.
- Dahya, Jay, Orlin Dimitrov and John Mc Connell. 2008. “Dominant Shareholders, Corporate Boards, and Corporate Value: A Cross-Country Analysis.” *Journal of Financial Economics* 87 (1): 73–100.
- Depken, Craig, and Robert Sonora. 2005. “Asymmetric Effects of Economic Freedom on International Trade Flows.” *International Journal of Business and Economics* 4 (2): 141–55.
- de Soto, Hernando. 2000. *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else*. New York: Basic Books.
- Dewaelheyns, Nico, and Cynthia Van Hulle. 2009b. “Filtering Speed in a Continental European Reorganization Procedure.” *International Review of Law and Economics* 29 (4): 375–87.
- De Wulf, Luc, and Jose B. Sokol. 2004. *Customs Modernization Initiatives: Case Studies*. Washington, DC: World Bank.
- Djankov, Simneon. 2009. “The Regulation of Entry: A Survey.” *World Bank Research Observer* 24 (2): 183–203.
- Djankov, Simeon, Caroline Freund and Cong S. Pham. 2010. “Trading on Time.” *Review of Economics and Statistics* 92 (1): 166–73.
- Djankov, Simeon, Caralee McLiesh and Rita Ramalho. 2006. “Regulation and Growth.” *Economics Letters* 92 (3): 395–401.
- Djankov, Simeon, Caralee McLiesh and Andrei Shleifer. 2007. “Private Credit in 129 Countries.” *Journal of Financial Economics* 84 (2): 299–329.
- Djankov, Simeon, Oliver Hart, Caralee McLiesh and Andrei Shleifer. 2008. “Debt Enforcement around the World.” *Journal of Political Economy* 116 (6): 1105–49.
- Djankov, Simeon, Rafael La Porta, Florencio López-de-Silanes and Andrei Shleifer. 2008. “The Law and Economics of Self-Dealing.” *Journal of Financial Economics* 88 (3): 430–65.
- Djankov, Simeon, Tim Ganser, Caralee McLiesh, Rita Ramalho and Andrei Shleifer. 2010. “The Effect of Corporate Taxes on Investment and Entrepreneurship.” *American Economic Journal: Macroeconomics* 2 (3): 31–64.
- Durnev, Art, and E. Han Kim. 2005. “To Steal or Not to Steal: Firm Attributes, Legal Environment, and Valuation.” *Jour-*

- Schneider, Friedrich, and Andreas Buehn. 2009. "Shadow Economies and Corruption All Over the World: Revised Estimates for 120 Countries." *Economics*. Published electronically October 27. doi:10.5018/economics-ejournal.ja.2007-9.
- South Africa, Department of Trade and Industry. 2004. "Review of Ten Years of Small Business Support in South Africa, 1994–2004." Enterprise Development Unit, Department of Trade and Industry, Pretoria.
- Stein, Peer. 2010. "Towards Universal Access: Addressing the Global Challenge of Financial Inclusion—Challenges and the Way Forward." Paper presented at Korea–World Bank High-Level Conference on Post-Crisis Growth and Development, Busan, Korea, June 3–4.
- Turner, Michael, and Robin Varghese. 2007. *Economic Impacts of Payment Reporting Participation in Latin America*. Chapel Hill, NC: PERC Press.
- Turner, Michael, Robin Varghese and Patrick Walker. 2007. *On the Impact of Credit Payment Reporting on the Financial Sector and Overall Economic Performance in Japan*. Chapel Hill, NC: PERC Press.
- Turner, Michael, Robin Varghese, Patrick Walker and Katrina Dusek. 2009. *Credit Reporting Customer Payment Data: Impact on Customer Payment Behavior and Furnisher Costs and Benefits*. Chapel Hill, NC: PERC Press.
- USAID (U.S. Agency for International Development). 2010. Report on the Use of Audio Recording Equipment, Integrated Case Management System and Web-Pages by Moldova Courts. Moldova Rapid Governance Support Program, Chisinau, Moldova.
- Uttamchandani, Mahesh, and Antonia Menezes. 2010. "The Freedom to Fail: Why Small Business Insolvency Regimes Are Critical for Emerging Markets." *International Corporate Rescue* 7 (4): 262–68.
- Uttamchandani, Mahesh. 2010. "No Way Out": the Lack of Efficient Insolvency Regimes in the Mena Region. World Bank Group, Washington, DC.
- World Bank. 2003. *Doing Business in 2004: Understanding Regulation*. Washington, DC: World Bank Group.
- . 2008a. *Finance for All: Policies and Pitfalls in Expanding Access*. World Bank Policy Research Report. Washington, DC: World Bank.
- . 2008b. *Celebrating Reform 2008*. Washington, DC: World Bank Group. http://www.doingbusiness.org.
- . 2009a. "Guidance Note for World Door for Firms; The Impact of Business Entry Reforms." Viewpoint Note 323, World Bank Group, Washington, DC.
- Moullier, Thomas. 2009. "Reforming Building Permits: Why Is It Important and What Can IFC Really Do?" International Finance Corporation, Washington, DC.
- Narayan, Deepa, Robert Chambers, Meer Kaul Shah and Patti Petesh. 2000. *Voices of the Poor: Crying Out for Change*. Washington, DC: World Bank.
- Nunn, Nathan. 2007. "Relationship-Specificity, Incomplete Contracts, and the Pattern of Trade." *Quarterly Journal of Economics* 122 (2): 569–600.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2004a. *OECD Principles of Corporate Governance*. Paris: OECD.
- . 2004b. "Promoting SMEs for Development." Background report prepared for Second OECD Conference of Ministers Responsible for Small and Medium-Sized Enterprises, Istanbul, June 3–5.
- . 2008. *Employment Outlook: 2008*. Paris: OECD.
- Pal, Mariam. 1997. "Women Entrepreneurs and the Need for Financial Sector Reform." *Economic Reform Today* 2: 26–30.
- Pepys, Mary Noel. 2003. "Corruption and the Justice Sector." U.S. Agency for International Development and Management Systems International, Washington, DC. http://www.usaid.gov/.
- Perotti, Enrico, and Paolo Volpin. 2004. "Lobbying on Entry." CEPR Discussion Paper 4519, Centre for Economic Policy Research, London.
- Ranjan, Priya, and Jae Young Lee. 2007. "Contract Enforcement and International Trade." *Economics and Politics* 19 (2): 191–218.
- Ricard, Lyse. 2008. "Strategies for the Control of Tax Compliance." Paper presented at the 42nd CIAT (Inter-American Center of Tax Administrations) General Assembly, Antigua, Guatemala, April 21–24.
- Sarmiento, Alvaro, Krista Lucenti and Aurelio Garcia. 2010. "Automating the Control of Goods in International Transit in Goods: Implementing the TIM in Central America." IFC SmartLessons, World Bank Group, Washington, DC.
- Schindler, Kati. 2010. "Credit for What? Informal Credit as a Coping Strategy of Market Women in Northern Ghana." *Journal of Development Studies* 46 (2): 234–53.
- Schneider, Friedrich. 2005. "The Informal Sector in 145 Countries." Department of Economics, University Linz.
- Access around the World." Policy Research Working Paper 5253, World Bank, Washington, DC.
- Klapper, Leora, and Inessa Love. 2004. "Corporate Governance, Investor Protection, and Performance in Emerging Markets." *Journal of Corporate Finance* 10 (5): 703–28.
- Klapper, Leora, and Simon Parker. 2010. "Gender and Business Environment for New Firm Creation." *World Bank Research Observer*. Published electronically February 25. doi:10.1093/wbro/lkp032.
- Klapper, Leora, and Christine Richmond. 2010. "The Political Economy of Firm Size." Paper presented at the World Bank-Kauffman Foundation Conference on Entrepreneurship and Growth.
- Klapper, Leora, Luc Laeven and Raghuram Rajan. 2006. "Entry Regulation as a Barrier to Entrepreneurship." *Journal of Financial Economics* 82 (3): 591–629.
- Klapper, Leora, Anat Lewin and Juan Manuel Quesada Delgado. 2009. "The Impact of the Business Environment on the Business Creation Process." Policy Research Working Paper 4937, World Bank, Washington, DC.
- Levchenko, Andrei. 2007. "Institutional Quality and International Trade." *Review of Economic Studies* 74 (3): 791–819.
- Li, Yue, and John Wilson. 2009. "Trade Facilitation and Expanding the Benefits of Trade: Evidence from the Firm-Level Data." ARTNet Working Paper Series, no. 71, Asia Pacific Research and Training Network on Trade, Bangkok.
- Lieberman, Ira, Mario Gobbo, William P. Mako and Ruth L. Neyens. 2005. "Recent International Experiences in the Use of Voluntary Workouts under Distressed Conditions." In *Corporate Restructuring: Lessons from Experience*, ed. Michael Pomerleano and William Shaw. Washington, DC: World Bank.
- Lippman, Jonathan. 2010. *The State of the Judiciary 2010*. New York State Unified Court System. http://www.courts.state.ny.us/.
- Mako, William P. 2005. "Emerging-Market and Crisis Applications for Out-of-Court Workouts: Lessons from East Asia, 1998–2001." In *Corporate Restructuring: Lessons from Experience*, ed. Michael Pomerleano and William Shaw. Washington, DC: World Bank.
- Masatlioglu, Yusufcan, and Jamele Rigolini. 2008. "Informality Traps." *B.E. Journal of Economic Analysis & Policy* 8 (1).
- Motta, Marialisa, Ana Maria Oviedo and Massimiliano Santini. 2010. "An Open

Bank Group Staff on the Use of the Doing Business Employing Workers Indicator for Policy Advice. <http://www.doing-business.org>.

———. 2009b. *How Many Stops in a One-Stop Shop?* Washington, DC: World Bank Group.

———. 2010a. *Doing Business in Nigeria 2010.* Washington, DC: World Bank Group.

———. 2010b. *Doing Business 2011: Making a Difference for Entrepreneurs.* Washington, DC: World Bank Group.

WTO (World Trade Organization). 2010. *World Trade Report 2010.* Geneva: WTO.

إن إجرائية محددة تواجه أنشطة الأعمال فحسب، بل إنها تحدد أيضاً مصادرها، وتشير إلى الإصلاحات التي يمكن القيام بها.

محددات القياس

**للطريقة المنهجية المستخدمة في تقرير مارسسة**  
**أنشطة الأعمال خمسة مددات يجب أن تؤخذ**  
**في الاعتبار عند تفسير هذه البيانات. أولاً، تشير**  
**البيانات الجمجمة إلى منشآت الأعمال في أكبر**  
**مدينة جارية في البلد المعنى، وقد لا تكون مثلثة**  
**لإجراءات الحكومية السارية في مدن أخرى من**  
**هذا البلد. ولعلجة ذلك، جرى إعداد مؤشرات**  
**لتقارير مارسسة أنشطة الأعمال على المستوى**  
**دون الوطني (Subnational) لستة بلدان في**  
**2009/2010؛ إكوادور وباكستان وكينيا ومدغشقر**  
**والنiger وروسيا.<sup>2</sup> وجرى إصدار تقرير موجز عن**  
**مدينة زنجبار، تنزانيا، في 2009/2010. ويجري**  
**حالياً إعداد دراسة على المستوى دون الوطني في**  
**الفلبين. كما يجري إعداد تقرير مختصر عن مدينة**  
**جوبا، بجنوب السودان، وتم الشروع في إعداد تقرير**  
**إقليمي في جنوب شرق أوروبا يغطي سبعة بلدان**  
**- ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفا وجمهورية**  
**مقدونيا اليوغسلافية السابقة وصربيا والجبل**  
**الأسود - بالإضافة إلى 16 مدينة. ويجري دوريًا**  
**وبصورة متزايدة تحديث بيانات هذه الدراسات**  
**بغرض قياس التقدم المحرز مع مضي الوقت، أو**  
**توسيع نطاق التغطية الجغرافية لتشمل مدنًا**  
**أخرى. وهذا هو واقع الحال هذه السنة بالنسبة**  
**للدراسات دون الوطنية الخاصة بكل من كولومبيا**  
**ونيجيريا وباكستان والفلبين، ولدراسة الإقليمية**  
**الخاصة بجنوب شرق أوروبا. وتشير هذه الدراسات**  
**دون الوطنية إلى وجود فروقات كبيرة في مدى**  
**سرعة وتيرة الإصلاحات وسهولة ممارسة أنشطة**  
**الاعمال فيما بين المدن داخل البلد الواحد.**

ثانياً، غالباً ما تركز هذه البيانات على شكل محدد من منشآت الأعمال - وهو بشكل عام الشركات ذات المسؤولية المحدودة (أو كيان اعتباري معادل لها) المقيدة بحجم معين - وقد لا تكون تلك البيانات مثلثة لإجراءات الحكومية المسارية على الأشكال الأخرى لمنشآت الأعمال. كشركات الأفراد. ثالثاً، تشير المعاملات الوارد توصيفها في سيناريو الحال المعياري إلى مجموعة محددة من القضايا، وقد لا تكون معبرة عن الجموعة الكاملة للقضايا التي تواجهها إحدى منشآت الأعمال. رابعاً، تنطوي مقاييس الوقت على عنصر الاستعانة بالرأي الشخصي للخبراء المشاركون في استيفاء الاستقصاءات. وعندما تشير المصادر إلى تقديرات مختلفة، فإن المؤشرات الخاصة بالوقت الواردة في تقرير مارسة أنشطة الأعمال مثل القيم المتوسطة المأخوذة من العديد من الإجابات التي يتم تقديمها في إطار افتراضات دراسة الحال المعيارية.

العبء الضريبي الواقع على منشآت الأعمال.  
وأخيراً، تقيس مجموعة المؤشرات مختلف  
جواب القواين واللوائح المنظمة للعمل.

جدر الإشارة إلى أن كافة مجموعات المؤشرات الواردة في تقرير مارسسة أنشطة الأعمال لعام 2011 هي خاصة بشهر يونيو  
حزيران 2010.<sup>1</sup>

المنهجية

يتم جمع بيانات تقرير مارسة أنشطة الأعمال بطريقة موحدة. بدايةً، يقوم فريق إعداد التقرير بالتعاون مع مستشارين أكادميين بتصنيف نموذج الاستقصاء، الذي يستخدم دراسة حالة بسيطة لشركة ما لضمان إمكانية المقارنة فيما بين البلدان وعبر الوقت - وذلك باستخدام افتراضات حول الشكل القانوني لتلك الشركة وحجمها، وموقعها، وطبيعة عملياتها. ويقوم على إجابة تلك الاستقصاءات أكثر من 8,200 خبير محلي - من بين محامين، واستشاريين أعمال، ومحاسبين، ووكالاء شحن، ومسؤولين حكوميين، وغيرهم من المهنيين - من يشرفون بشكل دوري على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية والإجرائية أو إصدار المشورة بشأنها (الجدول 14-1). وقد عقد فريق إعداد تقرير مارسة أنشطة الأعمال عدة جولات تفاعلية مع هؤلاء الخبراء، وشمل ذلك إجراء محادثات هاتفية جماعية، وتبادل المراسلات الكتابية، وزيارات ميدانية من جانب فريق العمل. كما قام أعضاء فريق إعداد تقرير مارسة أنشطة الأعمال 2011 بزيارة 33 بلداً للتحقق من دقة البيانات والاستعانة بالمشاركين في الاستقصاءات. وتتضمن البيانات المأخوذة من تلك الاستقصاءات الاختبارات متعددة للتتأكد من سلامتها ودقتها، الأمر الذي أدى إلى إجراء عدة تقييمات أو التوسيع في المعلومات التي يتم جمعها.

تتيح الطريقة المنهجية لإعداد تقرير مارسسة نشطة للأعمال العديد من المزايا. فهي تتسم بالشفافية، وتستخدم معلومات مستقاة من الواقع حول ما تنص عليه القوانين والإجراءات الحكومية، كما أنها تفسح المجال لأشكال متعددة من التفاعل مع المشاركين المحليين في الاستقصاءات، مما يضمن الدقة من خلال توضيح أي فهم خاطئ للأسئلة. ولا يشكل سحب عينات مثل إجابات المشاركين في الاستقصاءات أية مشكلة، حيث يتم جمع نصوص القوانين والإجراءات الحكومية والإجابات ذات الصلة، ومن ثم إخضاعها للفحص والاختبار للتتأكد من دقتها. وهذه الطريقة المنهجية غير مكلفة وسهلة التكرار، ولذلك فمن الممكن جمع البيانات من عينة كبيرة من البلدان. وبالنظر إلى استخدام افتراضات معيارية في عملية جمع البيانات، يمكن تطبيق المقارنات والمعايير المرجعية على جميع البلدان المشمولة في هذا التقرير، وأخيراً، لا تكتفي هذه البيانات بتسليط الضوء على حجم عقبات

## ملاحظات على البيانات

تقيس المؤشرات التي تم عرضها وتحليلها في تقرير مارسسة أنشطة الأعمال الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية - وتأثير ذلك على أداء منشآت الأعمال، ولا سيما الشركات المحلية الصغيرة ومتوسطة الحجم. أولاً، توثق هذه المؤشرات درجة تعقد الإجراءات الحكومية، مثل عدد الإجراءات اللازم استيفاؤها لبدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات) أو تسجيل الملكية التجارية أو نقلها. ثانياً، تقيس تلك المؤشرات النتائج المرتبطة على الالتزام بمتطلبات الإجراءات الحكومية، مثل الوقت والتكلفة اللازمين لإنفاذ عقد ما، أو إشهار الإفلاس، أو التجارة عبر الحدود. وثالثاً، تقيس هذه المؤشرات نطاق وسائل الحماية القانونية للملكية، مثل، حماية المستثمرين ضد قيام أعضاء مجالس إدارة الشركات بسلب ونهب أصولها، أو نطاق الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات عينية وفقاً لقوانين المعاملات المكفلة بضمانتها. ورابعاً، توثق مجموعة من المؤشرات

جدول 1-14

كم عدد الخبراء الذين تم التشاور معهم في إعداد  
قرير مارسة أنشطة الأعمال؟

عدد الجهات المشاركة	مجموعة المؤشرات
1,406	بدء النشاط التجاري
605	استخراج تراخيص البناء
1,128	تسجيل الملكية
1,127	الحصول على الائتمان
874	حماية المستثمرين
891	دفع الضرائب
1,279	التجارة عبر الحدود
984	إنفاذ العقود
852	تصفية النشاط التجاري
602	توصيل الكهرباء
862	توظيف العاملين

سمات الاقتصاد
<p><b>المنطقة وفئة الدخل</b>          يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التصنيفات حسب المناطق وفئات الدخل الخاصة بالبنك الدولي، والتي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني التالي: <a href="http://www.worldbank.org/data/country-class">http://www.worldbank.org/data/country-class</a>. ولا يعين البنك الدولي تصنيفات إقليمية للبلدان مرتفعة الدخل. وللأغراض هذا التقرير، يتم استخدام التصنيف "الإقليمي" للبلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). وتشمل الأشكال والجداول التي تعرض المتواضطات الإقليمية بلداناً من جمجم فئات الدخل (البلدان منخفضة الدخل، والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، والبلدان مرتفعة الدخل).</p> <p><b>السكان</b>          يتناول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 إحصاءات السكان في منتصف عام 2009 حسبما وردت في مطبوعة مؤشرات التنمية العالمية 2010.</p>
<p><b>متوسط الدخل القومي للفرد</b>          يتناول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 البيانات الخاصة بمتوسط الدخل القومي للفرد لعام 2009 الواردة في مطبوعة مؤشرات التنمية العالمية 2010 الصادرة عن البنك الدولي. ويتم احتساب الدخل باستخدام طريقة الأطلس (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي). وفيما يتعلق بمؤشرات التكلفة المعيير عنها كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد، فإن التقرير يستخدم إجمالي الدخل القومي لعام 2009 مُقُوماً بوحدات الدولار الأمريكي كقاسم مشترك. ولم تتوفر بيانات عن إجمالي الدخل القومي من البنك الدولي لكل من أفغانستان وجزر البهاما والبحرين وبليز وقبرص وإرتريا وغيانا وهaiti وهونغ كونغ الصينية ومدغشقر ونيوزيلندا وعمان وبورتو ريكو وقطر والمملكة العربية السعودية وسورينام وسويسرا وتايوان (الصين) و_TIMOR ليشتني والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وقطاع غزة وزمبابوي. وفي تلك الحالات، جرى استخدام البيانات الخاصة بتصنيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي ومعدلات النمو الواردة في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. والموجزات القطرية لشعبة أبحاث مجلة الإيكonomist.</p>

مجموعات بيانات تاريخية معدلة بما يتلائم مع التغيرات في المنهجية، وأي تنتيجات في البيانات نتيجة للتصحيحات. ويتيح الموقع الإلكتروني كافة مجموعات البيانات الأصلية المستخدمة في أوراق المعلومات الأساسية. وكان معدل التصحيح بين تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 في حدود 5.7 في المائة.

#### مقياس التغير التراكمي لخمس سنوات: درجة التغير في ممارسة أنشطة الأعمال

يطبق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 معياراً جديداً لتوضيح كيفية تغير البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال، بالقيمة المطلقة، في كل بلد على مدى السنوات الخمس الأخيرة منذ إصدار التقرير عام 2006. ويسمى هذا المقياس درجة التغير في ممارسة أنشطة الأعمال (DB change score). وفي الحالات التسعة للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال المدرجة في الترتيب العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تقرير عام 2011، يحسب المعيار الجديد نقطة محاباة إذا لم تكن

وأخيراً، فإن الطريقة المنهجية للتقرير تفترض أن لدى منشأة الأعمال معلومات كاملة بشأن الإجراءات المطلوب استيفاؤها، وأنها لا تقوم بإضاعة الوقت عند استيفاء تلك الإجراءات. وفي الواقع العملي، فإن استيفاء إجراء ما قد يستغرق وقتاً أطول إذا لم تتوفر لدى منشأة الأعمال المعلومات اللازمة أو إذا لم تكن قادرة على متابعة ذلك الإجراء بصورة فورية. وفي المقابل، فإن منشأة الأعمال قد تقرر غض الطرف عن بعض الإجراءات المرهقة. ولكل السببين، فإن فترات التأخير الوارد ذكرها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 ستختلف عن إشارات أصحاب الأعمال والمشاريع التي وردت في استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤشرات الأعمال أو الاستقصاءات الأخرى للصورات والأراء.

#### التغيرات التي طرأت على طريقة القياس

جرى هذا العام تحديث منهجية التقرير الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين بتوجيه من فريق استشاري من أصحاب المصلحة والخبراء المعينين.<sup>3</sup> ولم يتم هذا العام إدراج المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

وفيما يلي التغييرات التي تم الاتفاق عليها حتى تاريخ نشر التقرير: تم تغيير طريقة احتساب نسبة المد الأدنى للأجور لضمان عدم حصول بلد ما على أعلى تقدير إذا لم يوجد لديه حد أدنى للأجور، أو إذا كان القانون ينص على آلية إجرائية غير مطبقة في الواقع العملي خاصة بتعيين المد الأدنى للأجور التي نص عليها القانون. أو إذا لم يكن هناك سوى حد أدنى صوري للأجور، أو إذا كان المد الأدنى للأجور لا يسري إلا على القطاع العام. وتم وضع حد أدنى للأجارة السنوية المدفوعة، وسقف لأيام العمل المسموح بها أسبوعياً، وذلك لضمان عدم حصول أي بلد على درجات تقديرية نتيجة للمرونة المفرطة في هذين المجالين. وأخيراً، تم تغيير طريقة حساب تكلفة تسريح العمالة الزائدة وفترة الأجازة السنوية بالنسبة لمؤشر صرامة ساعات العمل، بحيث تشير إلى متوسط القيمة للأي عامل له مدة خدمة تتد لعام واحد، وأي عامل له مدة خدمة تتد لخمسة أعوام، وعشرون أعواماً، وذلك بدلاً من القيمة لعامل له مدة خدمة تتد لعشرين عاماً.

#### التحديات ذات الصلة بالبيانات وعمليات التنقيب

يمكن الاطلاع على معظم القوانين والإجراءات الحكومية التي تستند إليها بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على موقع التقرير على: <http://www.doingbusiness.org>. ويتم إصدار جميع استقصاءات العينات والتفاصيل التي تستند إليها مؤشرات التقرير على هذا الموقع. ويمكن توجيه أي أسئلة بشأن الطريقة المنهجية لهذا التقرير والتحديات المتعلقة بالبيانات عبر نافذة "طرح سؤالاً" على الموقع: <http://www.doingbusiness.org> بنشر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 8,967 مؤسراً سنوياً. ولوضع تلك المؤشرات، يقيس الفريق أكثر من 52 ألف نقطة بيانات مرجعية، تناح جميعها على موقع التقرير على شبكة الإنترنت. ويمكن الاطلاع على البيانات التاريخية الخاصة بكل من المؤشرات والبلدان على الموقع الإلكتروني، بدءاً من السنة الأولى التي جرى فيها إدراج هذا المؤشر أو البلد في التقرير. وإننا سلسلة زمنية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، يوفر موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

### ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يرتب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال البلدان من 1 إلى 183. ويتم حساب هذا المؤشر بالنسبة لكل بلد، على أساس المتوسط البسيط لترتيبه المئوي (Percentile Rankings) في كل موضوع من المجالات التسعة التي يغطيها المؤشر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011: بعد النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفيه النشاط التجاري. والترتيب الذي يحتلها البلد في كل من تلك المجالات هو عبارة عن المتوسط البسيط للترتيب المئوي في كل مؤشرات مكوناته (الجدول 14-2).

إذا لم تتوفر في بلد ما أي قوانين أو إجراءات حكومية تغطي مجالاً معيناً - كإشهار الإفلاس على سبيل المثال - يحصل هذا البلد على درجة "غير مطبقة". وكذلك يحصل البلد على درجة "غير مطبقة" أو "غير ممكن" في حالة عدم استخدام الإجراءات الحكومية بالرغم من وجودها، أو في حالة وجود إجراء حكومي متناقض يحظر هذه الممارسات. وفي كلتا الحالتين، فإن عالمة "غير مطبقة" تهوي بذلك البلد إلى أدنى ترتيب على المؤشر المعنوي. وفيما يلي مثال على كيفية بناء الترتيب. في أيسلندا، تستغرق عملية بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركة) 5 إجراءات، و5 أيام، وتبلغ قيمة المصروفات ما نسبته 2.3 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. وببلغ شرط الحد الأدنى لرأس المال المطلوب ما نسبته 11.97 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. وفي تلك المؤشرات الأربع،

فعلى سبيل المثال، إذا استغرقت عملية بدء النشاط التجاري في بلد ما 200 يوماً وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006، و50 يوماً فقط في تقرير عام 2007، سيتم تسجيل تغير بواقع 150 لهذا البلد. أما إذا حدث تغير سلبي واستغرقت هذه العملية 350 يوماً، فسيتم بدلاً من ذلك تسجيل تغير مقداره سالب 150.

2. وللسماح بتجميع البيانات عبر جميع المؤشرات، يتم وضع نتائج كل مؤشر بصورة مائلة من خلال توحيد قيم التغير على مقياس من 0 - 1، حيث تشير القيمة الأعلى إلى أن البلد المعنى حقق أكبر خسارة على مؤشر محدد مقابلة بالبلدان الأخرى. وكخطوة ثانية، تتم إعادة تعيين مقياس القيم مرة أخرى حتى يمكن الإشارة إلى أي انخفاض في أي مؤشر باحتساب نقطة سلبية، وإلى أي خسارة باحتساب نقطة موجبة. ويشير التقدير "صفر" إلى عدم حدوث أي تغير.<sup>4</sup>

3. ولتوضيح التغير عبر جميع المجالات التسعة للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، يتم الحصول على متوسط بسيط لجميع الدرجات التقييمية لختلف المؤشرات، وذلك بغرض حساب المقياس السنوي للتغير بالنسبة لكل بلد. ويتعين هذا المعيار، من خلال استخدام المتوسط البسيط، النهج المستخدم في ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

4. وأخيراً، يتم جمع درجات مقاييس التغير السنوي لكل بلد بغرض توضيح التغير المترافق في بيته الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال على مدى السنوات الخمس الماضية.

هناك تغيرات في البيانات الأساسية، ونقطة موجبة للتغيرات التي تؤدي إلى خسارات في المؤشرات، ونقطة سلبية بالنسبة للتغيرات التي لها تأثير سلبي على المؤشرات.

وكم يمثل هذا المعيار الترتيب العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يقارن مستوى الأداء الحالي لكل بلد على المؤشرات قياساً على أداء جميع البلدان الأخرى المشمولة في عينة التقرير. ومن خلال إظهار التغير المطلق عبر الوقت، يوضح هذا المعيار لكل بلد حجم التغير الذي طرأ على بيته الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال حسبما تقيسها مؤشرات التقرير، وذلك مقارنة بمستواها قبل خمسة أعوام. ويتم إعطاء البلدان التي حققت أكبر تغير تراكمياً في السنوات الخمس السابعة أعلى درجة تغيير في ممارسة أنشطة الأعمال.

ويتم بناء درجة التغير في ممارسة أنشطة الأعمال في أربع خطوات.

1. كخطوة أولى، يتم حساب الفرق المطلق في النقاط لكل من المؤشرات الفرعية للمجالات التسعة التي يغطيها التقرير والتي يبلغ عددها 28 مؤشراً. فعلى سبيل المثال، هناك أربعة مؤشرات فرعية بالنسبة لبدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات): الإجراءات والوقت والتكلفة (معبراً عنها كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد) والشرط المتعلق بالحد الأدنى من رأس المال المدفوع (معبراً عنه كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد). ويتم حساب التغيرات السنوية المطلقة على أساس كل بلد على حدة بالنسبة لكل من هذه المؤشرات.

الجدول 14-2

ما هي المؤشرات التي يتتألف منها ترتيب البلدان؟

بدء النشاط التجاري

- الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى من رأس المال المدفوع المتعلقة ببدء النشاط التجاري
- عدد مدفوعات الضرائب، والوقت اللازم لإعداد الإقرارات وسداد الضرائب، ومجموع الضرائب كنسبة من الأرباح قبل تحمل العبء الضريبي

دفع الضرائب

التجارة عبر الحدود

استخراج تراخيص البناء

- الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة باستخراج تراخيص البناء، والقيام بعمليات التفتیش، وتوسيع خدمات المرافق

إنفاذ العقوبة

تسجيل الملكية

- الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بنقل ملكية عقار ثار

تصفيه النشاط التجاري

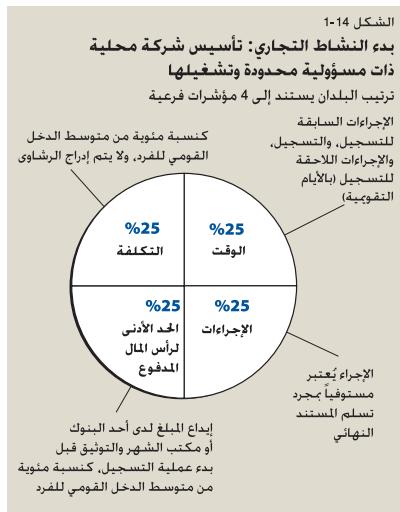
الحصول على الائتمان

- مؤشر قوة الحقوق القانونية، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية

معدل استرداد الدين في حالات الإفلاس

حماية المستثمرين

- مؤشر قوة حقوق المستثمرين: مؤشر نطاق الإفصاح، ومؤشر نطاق مسؤولية أصحاب مجلس الإدارة، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى.



وتأسيس المنشأة بكفاءة من دون خلل إداري. وإذا اختلفت إجابات الخبراء المحليين، يستمر الاستعلام والاستيضاح حتى يتم الحصول على بيانات متواقة. ولكن تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والإجراءات المعمول بها.

### افتراضات حول منشأة الأعمال

- يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:
  - أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة.
  - إذا كان هناك أكثر من شكل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة في البلد المعنى، يتم اختيار أكثر الأشكال شيوعاً بين الشركات المحلية. ويتم الحصول على معلومات بشأن أكثر أشكال الشركات ذات المسؤولية المحدودة شيوعاً من محامي تأسيس الشركات أو مكتب الإحصاء.
  - أن تكون ملوكه بالكامل (100 في المائة) من مواطنين محليين. وبشكلها أفراد ليس من بينهم شخصية اعتبارية.
  - أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة خارجية في البلد المعنى.
  - أن يبلغ رأس مالها الابتدائي عند التأسيس عشرة أمثال متوسط الدخل القومي لفرد في نهاية عام 2009، ويكون مدفوعاً نقداً.
  - أن تزاول أنشطة صناعية أو تجارية عامة، مثل إنتاج منتجات أو خدمات أو بيعها للجمهور. وألا تقوم بنشاط متعلقة بالتجارة الخارجية، وألا تعامل في منتجات تخضع لنظام ضريبي خاص،

**الشكل 1-14: بداء النشاط التجاري: تأسيس شركة محلية ذات مسؤولية محدودة وتشغيلها**  
 ترتيب البلدان يستند إلى 4 مؤشرات فرعية  
 كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي الفرد، وألا يتم إدراج الرشاوى  
 الإجراءات السابقة للتسجيل، والتسجيل، والإجراءات اللاحقة للتسجيل (بالإمام التقويمية)  
 الكونغو الديمقراطية وجورجيا وغرينادا وغيانا وهنغاريا وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان ولتوانيا ومالي والجبل الأسود وببرو ورواندا والمملكة العربية السعودية وسيراليون وسلوفينيا والسودان وطاجيكستان وأوكرانيا وفيتنام وزامبيا. ثانية، يقوم التقرير بترتيب تلك البلدان على أساس ارتفاع ترتيبها على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة بالعام السابق باستخدام رتب تصنيفية قابلة للمقارنة.

يأتي ترتيب أيسلندا في المئين الثالث عشر، والرابع، والخامس عشر، والثالث والستين على التوالي. وعلى ذلك، فإن متوسط ترتيب أيسلندا يأتي في المئين الرابع والعشرين على مؤشر سهولة بداء النشاط التجاري. وبائي ترتيبها في المئين الخمسين على مؤشر حماية المستثمرين، والأربعين على مؤشر التجارة عبر الحدود، والعالشر على مؤشر إنفاذ العقود، والتاسع على مؤشر تصفية النشاط التجاري، إلخ. ويشير الترتيب الأعلى للبلدان إلى أن الإجراءات الحكومية أكثر بساطة، وأن حماية حقوق الملكية أكثر قوة. وعليه، فإن المتوسط البسيط للترتيب المئيني لأيسلندا في جميع المجالات يبلغ 25 في المائة. وعند ترتيب جميع البلدان على أساس متوسط ترتيبها المئيني، تأتي أيسلندا في المركز الخامس عشر. وأسفرت طرق التجميع الأكثر تعقيداً - مثل المكونات الرئيسية والمكونات غير الملحوظة - عن خلائق ترتيب مطابق تقريباً. ولم يكن لاختبار طريقة التجميع سوى تأثير ضئيل للغاية على ترتيب البلدان بالنظر إلى أن الجموعات التسع للمؤشرات تتيح تغطية كافية وواسعة النطاق في مختلف المجالات. وعليه، يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هذه الطريقة البسيطة.

ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو مؤشر محدد النطاق. حيث لا يأخذ بعين الاعتبار مدى قرب بلد ما من الأسواق الكبيرة، أو نوعية خدمات البنية الأساسية بهذه البلد (خلاف الخدمات المرتبطة بالتجارة عبر الحدود)، أو قوة النظام المالي أو تأمين الممتلكات ضد السرقة والسلب والنهب، أو أوضاع الاقتصاد الكلي، أو القوى الكامنة للمؤسسات. وما زالت هناك أجندات كبيرة غير مستكملة للبحث في أي الإجراءات الحكومية تشكل قيداً شديداً، والإصلاحات الأكثر فعالية، وكيفية تأثير السياسات القطرية على رسم معالم تلك القضايا. وتقدم مؤشرات ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة جديدة من البيانات التجريبية التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين فهم طبيعة تلك القضايا.

كما يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 طريقة بسيطة لحساب أي البلدان حققت أفضل تحسين على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. أولاً، يختار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان التي قامت بإصلاحات في ثلاثة مجالات أو أكثر من المجالات التسعة المدرجة في ترتيب سهولة أنشطة الأعمال هذا العام. وقد استوفى 25 بلدًا هذا المعيار: بيلاروس وبروني دار السلام وبوركينا فاسو والرأس الأخضر وجمهورية

### مارسة أنشطة الأعمال

يستند الترتيب العام لهذا العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال إلى تسع مجموعات من المؤشرات: بداء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري.

### باء النشاط التجاري

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من صاحب منشأة الأعمال لباء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله. وتتضمن هذه الإجراءات استخراج كافة التراخيص والتصاريح الالزامية، واستيفاء أي إشعارات أو إثباتات أو بيانات مطلوب تسجيلها لدى الأجهزة الخصصة تتعلق بالشركة والموظفين. ويمثل الترتيب على أساس سهولة بداء النشاط التجاري المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مؤشرات مكوناته (الشكل 1-14).

وبعد دراسة القوانين والإجراءات الحكومية، والمعلومات المتوفرة للجمهور بشأن دخول منشآت الأعمال إلى الأسواق، يتم إعداد قائمة تفصيلية بالإجراءات المطلوب استيفاؤها، والوقت والتكلفة الالزامية للامتثال لكل من هذه الإجراءات في الظروف العادية، بالإضافة إلى شروط الحد الأدنى من رأس المال المدفوع. ومن ثم، يقوم المحامون المحليون والمسؤولون الحكوميون المعنيون بتأسيس الشركات باستيفاء البيانات المطلوبة والتحقق من دقتها.

كما يجري أيضاً جمع معلومات بشأن تسلسل استيفاء الإجراءات، وب شأن ما إذا كان مكتناً استيفاء إجراءات في وقت واحد. ومن المفترض أن تكون أية معلومات مطلوبة متاحة بسهولة ويسر، وأن تعمل الهيئات والمصالح المعنية بعملية بداء النشاط التجاري

يتم إدراج إجراءات الامتثال للقوانين والإجراءات الحكومية البينية إلا إذا كانت تسرى على جميع منشآت الأعمال التي تزاول أنشطة بخارية أو صناعية عامة. ولا يتم إدراج الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتوصيلها بخدمات الكهرباء، والمياه، والغاز الطبيعي، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات.

#### الوقت

تسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية، دون أية تكاليف إضافية. ويفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية القيام بأكثر من إجراء في الوقت نفسه، من غير الممكن بدء هذه الإجراءات في اليوم نفسه (يعنى أن الإجراءات المتزامنة تبدأ في أيام متتالية). ويعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد حصول الشركة على المستند النهائي ذي الصلة، كشهادة تسجيل الشركة أو الرقم الضريبي. وإذا كان من الممكن تسريع استيفاء أحد الإجراءات مقابل تكالفة إضافية، يتم اختيار الإجراء الأسرع. ويفترض أن صاحب منشأة الأعمال لا يضيع أي وقت ويلتزم باستيفاء كل إجراء متبق دون تأخير. مع ملاحظة أن الوقت الذي يضمه صاحب منشأة الأعمال في جمع المعلومات لا يؤخذ بعين الاعتبار، إذ يفترض أنه على علم منذ البداية بجميع القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة بلude النشاط التجاري، وتسلسلاها، لكنه لم يجر أي اتصال سابق مع أي من المسؤولين.

#### التكلفة

نحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعنى. وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون. كما يتم إدراج الرسوم الخاصة بشراء فاتور الشركة والتصديق القانوني عليها إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون. ويجرى استخدام نصوص قانون الشركات، والقانون التجاري والإجراءات الحكومية الخاصة بهما، وجداول الرسوم بوصفها مصادر لاحتساب التكاليف. وفي حال عدم توفر جداول الرسوم، يتم استخدام تقديرات الموظف الحكومي المعنى باعتباره مصدرًا رسمياً. وعند عدم توفر تقديرات الموظف الحكومي المعنى، يتم استخدام تقديرات المحامين المتخصصين في تأسيس الشركات. وإذا قدم

وسطاء، أو ميسرين، أو محاسبين، أو محامين، ما لم يقتضي القانون وجود ذلك الطرف. وإذا اقتضت الإجراءات الاستعانة بخدمات مهنيين، فإن هذه الإجراءات التي يقوم بها هؤلاء المهنيون لحساب الشركة تكون إجراءات منفصلة. ويجرى احتساب كل إجراء إلكتروني بشكل منفصل. وإذا كان يمكن استيفاء إجراءين على موقع الإنترنت نفسه ولكن من خلال عمليتين منفصلتين، يتم احتسابهما على أنهما إجراءان.

ويتم تسجيل جميع الإجراءات السابقة واللاحقة لتأسيس الشركة والمطلوبة رسمياً من صاحب منشأة الأعمال حتى بارس نشاطه وفق الأصول المعمول بها (الجدول 3-14).

ويشمل ذلك أيضاً الإجراءات المطلوبة للمراسلات أو المعاملات الرسمية مع الهيئات والمصالح العامة. فعلى سبيل المثال، إذا كان ختم الشركة مطلوباً على المستندات الرسمية، كالإقرارات الضريبية، يعتبر الحصول عليه إجراء. وبالتالي، إذا تعين على أية شركة فتح حساب مصرفي قبل التسجيل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة، يتم إدراج هذه العملية كإجراء. ولا تؤخذ الإجراءات المختصرة في المسبان إلا إذا توافرت فيها 4 معايير: أن تكون قانونية، وأن تكون متاحة لعموم الناس، وأن تستخدمنا أغلبية الشركات، وأن يؤدي جنبها إلى حدوث تأخيرات كبيرة.

يتم فقط تناول الإجراءات المطلوبة من جميع منشآت الأعمال. وُتُستبعد الإجراءات الخاصة بصناعة معينة. على سبيل المثال، لا

مثل المشروبات الكحولية أو التبغ. وألا تستخدم عمليات إنتاجية تؤدي إلى تلوث شديد.

- أن تكون مستأجرة لبيان جارية ومكاتب إدارية، وألا تكون مالكة لأي أصول عقارية.
- ألا تكون مؤهلة للاستفادة من حواجز استثمارية أو أية مزايا خاصة.
- أن يعمل لديها ما لا يقل عن 10 موظفين وما يصل إلى 50 موظفاً بعد شهر واحد من بدء عملها، وأن يكون جميعهم من مواطنى هذا البلد.
- لديها رقم أعمال يبلغ على الأقل مائة مثل متوسط الدخل القومي للفرد.
- ألا يقل عدد صفحات عقد تأسيس الشركة عن 10 صفحات.

#### الإجراءات

الإجراء يعرف بأنه أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية (على سبيل المثال، الأجهزة الحكومية، أو المحامون، أو المراجعون، أو موظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق). ولا تُعتبر التعاملات بين مؤسسي الشركة أو مسؤوليتها وبين الموظفين بثابة إجراءات. كذلك، تُعتبر الإجراءات التي يتبغى إتمامها في المبنى نفسه - ولكن في مكاتب مختلفة - إجراءات منفصلة. وإذا كان على المؤسسين زيارة المكتب ذاته عدة مرات من أجل استيفاء إجراءات مسلسلة مختلفة، يجري احتساب كل مرة بشكل منفصل. ومن المفترض أن يستوفي المؤسسين جميع الإجراءات بأنفسهم، دون أي

#### الجدول 3-14

ماذا تقيس مؤشرات بدء النشاط التجاري؟

**الإجراءات القانونية الالزمة لتأسيس شركة وتشغيلاها (عدد الإجراءات)**

- إجراءات سابقة للتسجيل (مثلاً، التتحقق من عدم التباس اسم الشركة أو حجزه، والشهر العقاري والتوثيق)
- التسجيل في أكبر مدينة جارية في البلد المعنى

**إجراءات لاحقة للتسجيل (مثلاً، تسجيل في الضمان الاجتماعي، وختم الشركة)**

- **المدة الزمنية الالزمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)**

- لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات
- كل إجراء يبدأ في يوم منفصل
- يعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد تسلیم المستند النهائي
- لم يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين

**التكلفة الالزمة لاستيفاء كل إجراء (النسبة مئوية في متوسط الدخل القومي للفرد)**

- إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشاوى
- لا توجد أتعاب مهنية ما لم يقتضي القانون تلك الخدمات

**المد الأدنى المدفوع من رأس المال (النسبة مئوية في متوسط الدخل القومي للفرد)**

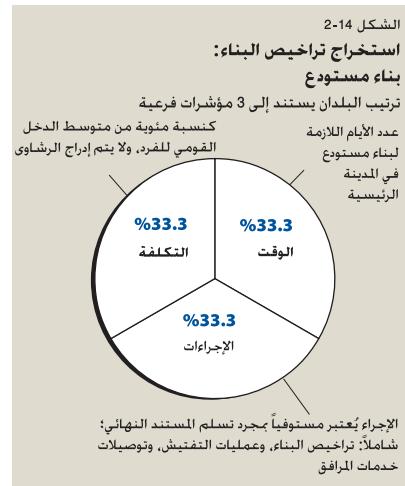
- إيداع ذلك المبلغ لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل بدء عملية التسجيل
- المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

- يمتلكها خمسة أشخاص، ليست من بينهم شخصية اعتبارية.
- أن تكون حاصلة على ترخيص وشهادة تأمين بشكل تام لتنفيذ مشروعات بناء، كبناء المستودعات.
- أن يعمل بها 60 معماريًّا، بالإضافة إلى موظفين آخرين، جميعهم مواطنون محليون لديهم الخبرة الفنية والمهنية الضرورية للحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة للعمل في صناعة البناء.
- أن يكون لديها مهندس معماري واحد على الأقل لديه رخصة مزاولة النشاط ومسجل لدى رابطة المعماريين المحلي.
- أن تكون قد سددت جميع الضرائب المستحقة عليها، واشتركت في التأمينات السارية على جميع أنشطة أعمالها بشكل عام (على سبيل المثال، التأمين ضد وقوع حوادث عرضية لعمال البناء، وتأمين المسؤولية تجاه الغير).
- أن تملك الأرض التي يتم بناء المستودع عليها.

#### افتراضات حول بناء المستودع

يُفترض في هذا المستودع:

- أن يستخدم لأنشطة التخزين العامة، كتخزين الكتب أو الأدوات المكتبية. وألا يستخدم لتخزين أيه سلع تستوجب ظروف خاصة، كالأطعمة أو المواد الكيميائية أو الصيدلانية.
- أن يتتألف من طابقين فوق الأرض، وإجمالي مساحته 1,300.6 متر مربع (14 ألف قدم مربع)، ويبلغ ارتفاع كل طابق 3 أمتار (9 أقدام و10 بوصات).
- وأن يكون لديه طريق وصول ويقع في ضاحية من ضواحي أكبر مدينة جازية في البلد المعنى (أي على أطراف تلك المدينة لكن في حدودها الرسمية).
- وألا يوجد في منطقة اقتصادية أو صناعية ذات طبيعة خاصة. أن يتم استيفاء اشتراطات التنظيم والتحديد الخاصة بالمستودعات عن طريق البناء في منطقة توجد فيها مستودعات مماثلة.
- أن يوجد على قطعة أرض مساحتها 929 متراً مربعاً (10 آلاف قدم مربع)، وملوكة بشكل كامل لشركة (BuildCo)، ومسجلة تسجيلاً صحيحاً في السجل العقاري والعيدي.
- أن يكون بناءً جديداً (حيث لم تكن على الأرض أية أبنية سابقة).
- أن تكون الشركة المعنية قد أعدت الخطط المعمارية والفنية بواسطة



عدة محامين تقديرات مختلفة، يؤخذ بمتوسط هذه التقديرات. وفي كل الحالات، تُستبعد الرشاوى من التكالفة.

#### الحد الأدنى لرأس المال المدفوع

يشير شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال إلى المبلغ الذي يتطلب على صاحب منشأة الأعمال أن يودعه لدى البنك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراءات التسجيل. ولدة تصل إلى 3 أشهر بعد التأسيس، ويُسجل كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعنى. ويرد خديداً هذا المبلغ في العادة في القانون التجاري أو قانون الشركات. وتعمل بلدان كثيرة بهذه الشروط، إلا أنها تتيح لمنشآت الأعمال إمكانية دفع جزء فقط من رأس المال قبل التسجيل، على أن تدفع الجزء المتبقى بعد العام الأول من بدء النشاط. ففي يونيو/حزيران 2009، كان شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة في إيطاليا، على سبيل المثال، يبلغ 10 آلاف يورو، يدفع منه على الأقل 2,500 يورو قبل التسجيل. ولذا، فإن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المسجل في إيطاليا يكون 2,500 يورو أو 10.1% في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. وفي المكسيك، فإن الحد الأدنى من رأس المال هو 50 ألف بيسو، يُشترط دفع خمسها فقط قبل التسجيل. ولذا، فإن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المسجل في المكسيك يكون 10 آلاف بيسو أو 9.2% في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بهؤشر بعد النشاط التجاري لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org>، وذلك عن طريق اختيار البلد المعنى في القائمة النسدلة. أعدت هذه الطريقة المنهجية في (Djankov and others, 2002)، ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

#### استخراج تراخيص البناء

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الاعمال جميع الإجراءات التي يلزم منشأة الأعمال استيفاءها في قطاع التشييد لبناء مستودع معياري. وتشمل تلك الإجراءات تقديم جميع المستندات المتعلقة بالمشروع المعنى (على سبيل المثال، خطط و تصاميم البناء و خرائط الموقع) إلى الأجهزة المختصة؛ والحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات الالزمة؛ واستيفاء

#### افتراضات حول شركة البناء

- يُفترض في منشأة الأعمال (شركة BuildCo):
- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة.
  - أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة جازية في البلد المعنى.
  - أن تكون ملوكة بالكامل (100% في المائة) لمواطني محليين من القطاع الخاص.

لاستيفاء أحد الإجراءات عملياً. ويفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية القيام بأكثر من إجراء في الوقت نفسه، من غير الممكن بدء هذه الإجراءات في اليوم نفسه (معنى أن الإجراءات المتزامنة تبدأ في أيام متتالية). وإذا كان من الممكن تعجيل استيفاء إجراء ما بشكل قانوني نظير تكلفة إضافية، يتم اختيار الإجراء الأسرع. ويفترض أن شركة BuildCo لا تضيع أي وقت وتلتزم باستيفاء كل إجراء متبق دون تأخير. ولا يلتفت إلى الوقت الذي تمضيه شركة BuildCo في جمع المعلومات. لأن من المفترض أنها على دراية من البداية بجميع الاشتراطات المنظمة للبناء، وتسلاها.

### التكلفة

حسب التكالفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعنى. ولا يتم إدراج إلا التكاليف الرسمية. كما يتم تسجيل جميع الرسوم الصاحبة لاستيفاء الإجراءات الضرورية لبناء مبني المستودع بشكل قانوني، بما في ذلك تلك الإجراءات المرافقية للحصول على الموافقات على استخدام الأرض، والتصاريح المتعلقة بالتصميمات السابقة للبناء؛ وتلقى عمليات المعاينة قبل وأثناء وبعد البناء؛ وتوصيل المرافق؛ وتسجيل ملكية المستودع. ويتم أيضاً تسجيل الضرائب غير المتكررة اللازمة لاستكمال مشروع بناء المستودع. ويجري استخدام قانون البناء واستقاء المعلومات من الخبراء المحليين، والإجراءات الحكومية ذات

- أن يكون طولها في حدود 10 أمتار (32 قدمًا و10 بوصات) من شبكة الهاتف الرئيسية.
- أن تكون عبارة عن خط هاتف أرضي ثابت.

### الإجراءات

الإجراء هو أي تعامل بين موظفي أو مديري الشركة مع أطراف خارجية تشمل على سبيل المثال: الأجهزة الحكومية، ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق، ومكتب السجل العيني، والسجل العقاري، وشركات المرافق، والمفتشين المعينين من القطاعين العام والخاص، والخبراء الفنيين غير العماريين والمهندسين التابعين للشركة. ولا يُنظر إلى التعاملات فيما بين موظفي الشركة، كإعداد مخططات المستودع والمعايير التي يجريها موظفو الشركة، على أنها من بين الإجراءات المحسوبة. ويتم إدراج الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتوصيلها بخدمات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والهاتف. ويجب احتساب جميع الإجراءات المطلوبة قانوناً أو عملياً لبناء المستودع، حتى وإن كان يمكن تفادياً في حالات استثنائية (الجدول 14-4).

### الوقت

تسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يراها الخبراء المحليون ضرورية

الجدول 14-4

#### ماذا تقضي مذشرات استخراج تراخيص البناء؟

#### الإجراءات القانونية الازمة لبناء مستودع (عدد الإجراءات)

- تقديم جميع المستندات ذات الصلة والم الحصول على كافة الموافقات والتراخيص وال تصاريح والشهادات الازمة
- استيفاء كافة الإشعارات المطلوبة، وإتمام عمليات العينات الضرورية
- الحصول على توصيات المرافق المتعلقة بالكهرباء والمياه والصرف الصحي والهاتف الأرضي
- تسجيل المستودع بعد إتمام بنائه (إذا كان ذلك مطلوباً لاستخدامه كضمانة عينية أو لأغراض نقل ملكيته)

#### المدة الزمنية الازمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)

- لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات
- كل إجراء يبدأ في يوم منفصل
- يعتبر الإجراء مستوفياً مجرد تسلم المستند النهائي
- لم يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين

#### التكلفة الازمة لاستيفاء كل إجراء (النسبة مئوية في متوسط الدخل القومي للفرد)

#### إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشاوى

المصدر: قاعدة بيانات تقرير مارسسة لشبطة الأعمال

مهندس معماري مصرح له بزاولة النشاط.

- أن يشمل جميع التجهيزات والمعدات الفنية اللازمة لتشغيله بشكل كامل.
- أن يستغرق إجازة مرحلة البناء 30 أسبوعاً (غير شاملة كافة عمليات التأخير الناجمة عن المتطلبات الإدارية والإجرائية).

### افتراضات حول توصيات المرافق

توصيلة الكهرباء:

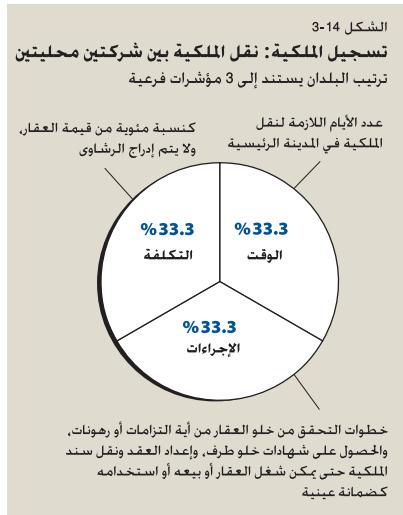
- أن يكون طولها في حدود 10 أمتار (32 قدمًا و10 بوصات) من شبكة الكهرباء الرئيسية.
- أن تكون ذات جهد متوسط، وتلائمة للأطوار (3-phase) بأربعة أسلاك (4-wire)، بقدرة 140 كيلوفولت-أمبير. وتتوافق خدمة الجهد ثلاثي الأطوار في منطقة البناء.
- أن يتم توصيل التيار الكهربائي من خلال خط علوى ما لم تكن هذه الخدمة غير متوافرة في المنطقة التي يقع فيها المستودع.
- أن تكون من توصيلة بسيطة ما لم يقتض الأمر تركيب محطة فرعية خاصة (محول) أو مد خط من الشبكة.
- أن تتطلب تركيب عدد قياس كهربائي واحد.

يفترض أن يتواجد لدى شركة BuildCo فني كهربائي مرخص في فريق العمل لاستكمال تركيب توصيات الأسلاك الداخلية في المستودع.

توصيلة المياه والصرف الصحي:

- أن يكون طولها في حدود 10 أمتار (32 قدمًا و10 بوصات) من مصدر مياه أو نقطة صرف صحي قائمة.
- لا تتطلب المياه لأغراض الوقاية من الحرائق حيث سيتم استخدام نظام إطفاء حريق (نظام جاف) بدلاً من ذلك. وإذا كان القانون يقتضي وجود نظام جاف للوقاية من الحرائق، من المفترض أن الطلب على المياه المبين أدناه يغطي أيضاً المياه المطلوبة للوقاية من الحرائق.
- أن يبلغ متوسط استخدام المياه 662 لترًا (175 غالوناً) يومياً، ومتوسط تدفق مياه الصرف 568 لترًا (150 غالوناً) يومياً.
- أن تبلغ ذروة استخدام المياه 1,325 لترًا (350 غالوناً) يومياً، وتتدفق مياه الصرف 1,136 لترًا (300 غالوناً) يومياً.
- أن يتواجد مستوى ثابت من الطلب على المياه وتدفعات مياه الصرف طوال السنة.

توصيلة الهاتف:



- أن يكون مسجلاً في مكتب السجل العيني أو العقاري أو كليهما، وليس موضوعاً لـ نزاع حول الملكية.
- أن يكون مقاماً في منطقة خاربة في إحدى الضواحي ليس مطلوباً إعادة تحديد الأراضي فيها.
- أن يتكون من أرض ومبني. وتبعد مساحة الأرض 557,4 متر مربع (6 آلاف قدم مربع)، ومقام عليها مستودع مؤلف من طابقين مساحته 929 متراً مربعاً (10 آلاف قدم مربع). ويكون عمر المستودع 10 سنوات، وهي حالة جيدة، وقد روعي في إنشائه التقييد بجميع معايير السلامة وقوانين البناء والاشتراطات القانونية الأخرى. وسيتم نقل ملكية الأرض والمبني بشكل كامل.
- ألا يخضع لتجديدات أو أعمال بناء إضافية بعد الشراء.
- ألا توجد به أشجار، أو مصادر مياه طبيعية، أو محميات طبيعية، أو آثار تاريخية من أي نوع.
- ألا يستخدم في أغراض خاصة ولا توجد اشتراطات تقاضي باستخراج تصاريح خاصة لاستخدامه في أغراض سكنية، أو للتجهيزات الصناعية، أو تخزين النفايات، أو أنواع معينة من الأنشطة الزراعية.
- أن يكون حالياً من الشاغلين (سواء كانوا يشغلونه بشكل قانوني أو غير قانوني) وليس لأي طرف آخر مصلحة قانونية فيه.

### الإجراءات

يُعرف الإجراء على أنه أي تعامل بين الشركة المنشورة، أو البائعة، أو وكلائهم (إذا كان القانون يشترط وجود وكيل)، أو العقار نفسه مع أطراف خارجية، من ضمنها الهيئات والمصالح الحكومية، والمفتشون، وموظفو التوثيق والشهر

أو الضرورة العملية - سواء كانت مسؤولة استيفائه تقع على عاتق البائع أو المشتري أو طرف آخر ينوب عنهم. ويقدم المحامون المتخصصون في الملكية العقارية وموظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، وموظفو السجل العيني معلومات عن الإجراءات، وكذلك عن الوقت والتكلفة الالزامية لاستيفاء كل منها.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول أطراف تلك الصفقة، والعقار محل النظر، والإجراءات المعول بها.

الصلة، وجداول الرسوم بوصفها مصادر لاحتساب التكاليف. وفي حالة الحصول على تقديرات مختلفة من العديد من الشركات المحليين، يُستخدم متوسط هذه التقديرات.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمُؤشر استخراج تراخيص البناء لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org> طريق اختيار البلد المعنى في القائمة المنسدلة.

### تسجيل الملكية

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشآت الأعمال (المشتري) بشراء عقار (أصل) من منشأة أعمال أخرى (البائع)، ومن ثم نقل سند الملكية إلى اسمها - أي المشتري - حتى يمكنها استخدام العقار المشتري لتوسيع أنشطتها أعمالها، وكضمانة عينية عند حصولها على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك. وتبدأ هذه العملية بالحصول على المستندات الضرورية، كنسخة عن سند الملكية البائع عند الضرورة، والقيام بالمعابنة النافية للجهالة إذا اقتضى الأمر. وتعتبر هذه المعاملة مستوفاة عندما يمكن للمشتري في مواجهة الغير، وعندما يمكن للمشتري استخدام هذا العقار كضمانة عينية للحصول على قرض مصرفى أو إعادة بيعه. ويمثل الترتيب على أساس سهولة تسجيل الملكية المتوسط البسيط للترتيب المئوي في كل مؤشرات مكوناته (الشكل 14-3).

وبناءً على ذلك، فإن إجراء تسجيل الملكية يتطلب كل إجراء مطلوب بموجب القانون

الجدول 14-14

ماذا تقيس مؤشرات تسجيل الملكية؟

الإجراءات الالزامية لنقل سند الملكية الخاص بعقار نقلأً قانونياً (عدد الإجراءات)

- إجراءات سابقة للتسجيل (مثلاً، التحقق من أن العقار خالٍ من الديون، وإشهار وتوثيق اتفاق البيع، وسداد الضرائب المستحقة على نقل الملكية)
- التسجيل في أكبر مدينة خاربة في البلد المعنى
- إجراءات لاحقة للتسجيل (مثلاً، المعاملات مع المصلحة المحلية أو مصلحة الضرائب أو السجل العقاري)

المدة الزمنية الالزامية لاستيفاء كل إجراء ( أيام تقويمية )

- لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات
- كل إجراء بذاته في يوم منفصل
- يعتبر الإجراء مسجلاً بمجرد تسلمه المستند النهائي
- لم يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين

التكلفة الالزامية لاستيفاء كل إجراء (% من قيمة العقار)

- إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشا
- عدم إدراج ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الأرباح الرأسمالية

ال مصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

أو المركز الخاص للمعلومات الائتمانية، والقوانين والإجراءات الحكومية المنظمة لهما. وقد تمت مطابقة إجابات المشاركين في الاستقصاءات عن طريق عدة جولات من الاتصالات، وكذلك عن طريق الاتصال بخبراء آخرين والبحث في مصادر عامة. ويجري تأكيد بيانات الاستقصاءات عن طريق اجتماعات مؤتمرات الفيديو أو زيارة البلدان المعنية.

### مؤشر قوة الحقوق القانونية

يقيس مؤشر قوة الحقوق القانونية الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والإفلاس حقوق المقرضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض (الجدول 14). ويتم استخدام سيناريوهين، الحال (أ) والحال (ب)، لتحديد نطاق نظام المعاملات المشمولة بضمان، المنطوية على مفترض مضمون هو شركة ABC ومفترض مكفول بضمان هو بنك BizBank. وفي بعض البلدان، فإن الإطار القانوني الخاص بالمعاملات المشمولة بضمانات يعني عدم إمكانية تطبيق الحالتين (أ) و (ب) معاً. وتحت الحالتان نفس الجموعة من القيود القانونية الخاصة باستخدام الضمانات المنقولية.

وتستخدم عدة افتراضات بشأن المفترض المضمون والمفترض:

- شركة ABC هي شركة محلية ذات مسؤولية محدودة.

الجدول 14-14

ماذا تقيس مؤشرات الحصول على الائتمان؟

#### مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)

- حماية حقوق المقرضين والمقرضين من خلال قوانين الضمانات العينية
- حماية حقوق الدائنين المضمونين من خلال قوانين شهر الإفلاس

#### مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)

- نطاق المعلومات الائتمانية التي تقوم السجلات العامة والماراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية بتوزيعها ومدى توفرها

#### نقطة السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراغبين

- عدد الأشخاص والشركات المردجين في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة مئوية من السكان

#### نقطة المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراغبين

- عدد الأشخاص والشركات المردجين في أكبر مركز خاص للمعلومات الائتمانية كنسبة مئوية من السكان الراغبين

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.



العقاري، والحامون. ولا تعتبر التعاملات بين كبار المسؤولين في الشركة والموظفين إجراءات منفصلة. ويتم تسجيل جميع الإجراءات المطلوبة قانوناً أو عملياً لتسجيل ملكية العقار، حتى وإن كان من الممكن تفاديتها في حالات استثنائية (14-5). ويفترض أن تتبع الشركة المشترية أسرع الإجراءات القانونية المتاحة والتي تستخدمها أغلبية ملوك العقارات. وعلى الرغم من أن الشركة المشترية قد تستعين عند الضرورة بمحامين أو متخصصين آخرين خلال عملية التسجيل، فمن المفترض ألا تقوم بتعيين مسهلٍ خارجي لعملية التسجيل ما لم يوجبه القانون ذلك أو أن يكون ذلك عملياً.

### الوقت

تسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). يحسب هذا المقياس متوسط المدة التي يراها الحامون المتخصصون في الملكية العقارية، أو موظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، ومسؤولو السجل العيني ضرورية لاستيفاء الإجراء. ويفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية الانتهاء من أكثر من إجراء في وقت واحد، فمن غير الممكن البعد بعدة إجراءات في اليوم نفسه. ويفترض أن الشركة المشترية لا تضع وقتاً وتلتزم باستيفاء كل إجراء متبق دون تأخير. وإذا كان من الممكن تسريع إكمال إجراء ما نظير تكلفة إضافية، يتم اختيار أسرع الإجراءات القانونية المتاحة والتي تستخدمنها أغلبية ملوك العقارات. وإذا كان من الممكن إنجاز عدة إجراءات في وقت واحد، يفترض أنها تتجز على هذا النحو. ويفترض أن تكون الأطراف ذات الصلة على علم بكل القوانين والإجراءات الحكومية وتسلسلها من البداية. ولا يُؤخذ في الحسبان الوقت المستغرق في جمع المعلومات.

### التكلفة

تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة العقار، مع افتراض أن هذه القيمة تعادل 50 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. وتلزم القانون تسجيل التكاليف الرسمية فقط دون سواها، والتي تشمل الرسوم، وضرائب نقل الملكية، ورسوم الدمغة، وأى مبالغ أخرى تؤدي للسجل العيني، أو لصلاحة الشهر العقاري والتوثيق، أو للهيئات العامة، أو للمحامين. وقد استبعدت من التقييم ضرائب أخرى مثل ضريبة الأرباح الرأسمالية وضريبة القيمة المضافة. ويتم إدراج جميع التكاليف التي تحملها كل من المشتري والبائع. وإذا اختلفت تقديرات التكلفة بين المصادر، يستخدم متوسط القيم.

- يجري توزيع بيانات عن الشركات والأفراد على حد سواء.
- يجري توزيع بيانات مأخوذة من جبار التجزئة، أو شركات المراقب العامة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية.
- يجري توزيع بيانات عن التاريخ الائتماني تغطي أكثر من عامين. وتحصل سجلات ومراكز المعلومات الائتمانية التي تقوم بمحو البيانات الخاصة بحالات التعثر ب مجرد سداد الديون على تقدير "صفر" في هذا المؤشر.
- يجري توزيع البيانات الخاصة ببالغ القروض التي تقل عن 1 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. ويرجى ملاحظة ضرورة أن توافر لدى سجل أو مركز المعلومات الائتمانية - كحد أدنى - بيانات تغطية لواحد في المائة من السكان البالغين لاحتساب "نقطة واحدة" في هذا المؤشر.
- يحق للمفترضين، بموجب القانون، الإطلاع على البيانات الخاصة بهم في أكبر سجل أو مركز للمعلومات الائتمانية في البلد المعنى.
- وتراوح قيم هذا المؤشر بين صفر 6.0، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية إما عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية، بما يسهل قرارات الإقراض. وإذا كان سجل أو مركز المعلومات الائتمانية لا يعمل أو كان نطاق تغطيته أقل من 0.1 في المائة من السكان الراغبين، فإن تقدير مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية يكون "صفرًا".
- في تونسيا، على سبيل المثال، يوجد سجل عام للمعلومات الائتمانية ومركز خاص للمعلومات الائتمانية. ويتم نشر كل من المعلومات الإيجابية والسلبية (نقطة واحدة). ويقوم كلاهما أيضاً بنشر البيانات الخاصة بالشركات والأفراد (نقطة واحدة).
- وعلى الرغم من أن السجل العام للمعلومات الائتمانية لا ينشر بيانات مأخوذة من جبار التجزئة أو شركات المراقب، فإن المركز الخاص للمعلومات الائتمانية يقوم بذلك (نقطة واحدة). وعلى الرغم من أن المركز الخاص للمعلومات الائتمانية لا ينشر سوى بيانات تاريخية تعود إلى عامين فقط، فإن السجل العام للمعلومات الائتمانية يقوم بذلك (نقطة واحدة). وعلى الرغم من أن الحد الأدنى لقيمة القروض التي ينشر السجل العام للمعلومات الائتمانية بيانات بشأنها لا يقل عن 50 ألف لி�تاس، فإن المكتب الخاص للمعلومات الائتمانية ينشر بيانات عن كافة القروض مهما كانت قيمتها (نقطة واحدة).
- يسمح بوصف عام للديون والالتزامات في عقود الضمانات الرهنية وفي وثائق التسجيل؛ ويمكن ضمان جميع أنواع الديون والالتزامات بين الأطراف، ويمكن لعقد الضمان أن تشمل حداً أقصى يتم رهن الأصول على أساسه.
- يعمل سجل الضمانات أو مؤسسة للتتسجيل كسجل موحد لكل المناطق المغربية وحسب نوع الأصل المستخدم، مع قاعدة بيانات إلكترونية يمكن البحث في الفهرس الخاص بها حسب أسماء المفترضين.
- يتمتع الدائنون الضامنون بالأولوية في الحصول على حقوقهم (على سبيل المثال، قبل سداد الضرائب العامة ومستحقات العاملين) في حالة إعسار المدين خارج نطاق إجراءات التقليسة.
- يتمتع الدائنون الضامنون بالأولوية في الحصول على حقوقهم (على سبيل المثال، قبل سداد الضرائب العامة ومستحقات العاملين) في حالة تصفية الشركة المفلسة.
- لا يخضع الدائنون الضامنون لأي وقف تلقائي لتنفيذ الأحكام أو قرار رسمي (مؤراثي يوم) بتأجيل دفع الديون المستحقة عندما يدخل المدين مرحلة إعادة التنظيم تحت إشراف المحكمة.
- يسمح القانون باتفاق الطرفين المعنيين على أن الدائن قد يقوم بإلغاء عقد الحق الضامني خارج نطاق المحكمة.
- وتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر 10، مع ملاحظة أن النقطات الأعلى تدل على أن قوانين الضمانات العينية والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان.
- يقتبس مؤشر عمق المعلومات الائتمانية القواعد والممارسات التي تؤثر على مدى التغطية، ونطاق، ومدى توافر، ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية. وتحسب نقطة واحدة لكل من السمات التالية التي يتسم بها السجل العام أو المركز الخاص للمعلومات الائتمانية (أو كلاهما):
- يجري توزيع كل من المعلومات الائتمانية الإيجابية (مثلاً، مبالغ القروض المستحقة وأنماط السداد في الموعد المحدد)، والمعلومات السلبية (مثلاً، المدفووعات المتأخرة، وعدد مرات التخلف عن السداد وقيمتها، وحالات إشهار الإفلاس).
- لشركة ABC مقر رئيسي وقاعدة عمليات في أكبر مدينة جارية في البلد المعنى فقط.
- لتمويل خطط توسيع أعمالها التجارية، تحصل شركة ABC على قرض من بنك BizBank بمبلغ يصل إلى 10 أضعاف نصيب الفرد من الدخل القومي بالعملة المحلية.
- كل من شركة ABC وبنك BizBank عبارة عن كيان ملوك بالكامل بنسبة 100 في المائة لمواطنين محليين.
- ويتضمن سيناريو الحالتين مجموعة من الافتراضات. في حالة ألف، وكضمان للقرض، تمنح شركة ABC بنك BizBank حق ضمان غير ناقل للملكية في إحدى فئات الأصول المنقوله، كحسابات الذم المدينة أو المخزون على سبيل المثال. وترغب شركة ABC في الاحتفاظ بكل من حيازة الضمان وملكيته. وبالنسبة للبلدان التي لا تسمح قوانينها بحقوق الضمان غير الناقل لملكية أصول منقوله، تقوم شركة ABC وبنك BizBank باستخدام ترتيبات النقل الائتماني لصالح الملكية (أو أي بديل مائل لحقوق الضمان غير الناقل للملكية).
- في حالة باع، تمنح شركة ABC بنك BizBank أحد أشكال الرهونات العامة، أو الرهونات المؤسسية، أو الرهونات العائمة أو أي رهونات تعطي بنك BizBank حق ضمان تقابلها أصول منقوله لمجموعة لشركة ABC (أو أكبر نسبة ممكنة من أصولها المنقوله). وتحتفظ شركة ABC بلكلية هذه الأصول وحياتها.
- ويتضمن مؤشر قوة الحقوق القانونية 8 جوانب تتعلق بالحقوق القانونية في قانون الضمانات العينية، وجانبي في قانون الإفلاس. وتحسب نقطة واحدة لكل سمة من السمات التالية التي تتسم بها القوانين:
- يجوز لأية منشأة أعمال استخدام الأصول المنقوله كضمان مع الاحتفاظ بحيازة هذه الأصول، ويحق لأية مؤسسة مالية قبول مثل هذه الأصول كضمان.
- يسمح القانون لمنشأة أعمال أن تمنح حق ضمان غير ناقل للملكية في فئة واحدة من الأصول المنقوله الدوارة (مثل حسابات الذم المدينة أو المخزون)، دون اشتراط تقديم وصف تفصيلي للرهن.
- يجيز القانون منشأة أعمال أن تمنح حق ضمان غير ناقل للملكية (يتعلق بكم كل منها) بأصولها المنقوله بصورة فعلية، دون اشتراط تقديم وصف تفصيلي للأصول المستخدمة كضمان.
- يجوز تدديد حق الضمان ليشمل الأصول المستقبلية أو الأصول الممتلكة فيما بعد، كما يجوز تدديده تلقائياً ليشمل منتجات أو إيرادات أو بدائل إحلال الأصول الأصلية.

### افتراضات حول منشأة الأعمال

- يفترض أن تكون الشركة (شركة المشتري):
  - شركة مساهمة، مسجلة في أهم سوق للأوراق المالية بالبلد المعنى. وإذا كان عدد الشركات المساهمة المقيدة في تلك البورصة أقل من عشر شركات، أو إذا لم توجد أية بورصة في ذلك البلد، يفترض أن تكون الشركة (شركة المشتري) كبيرة الحجم وتابعة للقطاع الخاص، ولها مساهمون متعددون.
  - لها مجلس إدارة ومدير تنفيذي مسؤول (CEO) يتصرف بشكل قانوني لحساب الشركة (شركة المشتري) حيثما كان ذلك مكاناً، حتى إذا لم يوجب القانون ذلك خديداً.
  - تزاول عملها في مجال تصنيع المواد الغذائية.
  - لديها شبكة توزيع خاصة بها.

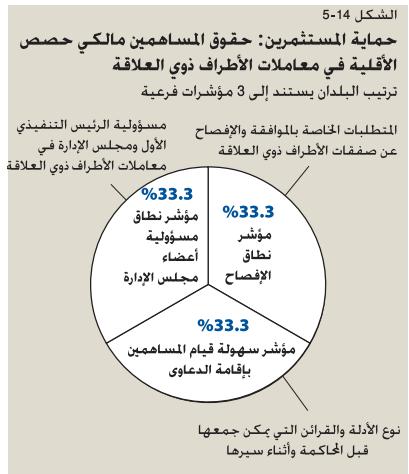
### افتراضات حول الصفة

- السيد جيمس هو المساهم المسيطر في الشركة (شركة المشتري) وهو عضو في مجلس إدارتها. وهو يمتلك 60 في المائة من شركة المشتري وانتخب عضوين في مجلس إدارة الشركة المؤلف من خمسة أعضاء.
  - يمتلك السيد جيمس أيضاً 90 في المائة من شركة البائع، وهي شركة تقوم بتشغيل سلسلة من محلات بيع الأجهزة بالتجزئة. أغلقت شركة البائع مؤخراً عدداً كبيراً من محلاتها.
  - يقترح السيد جيمس على المشتري أن يقوم بشراء أسطول شاحنات البائع غير المستخدمة لتوسيع نطاق شبكة توزيع المنتجات الغذائية لدى المشتري، وبwoffاق المشتري على هذا الاقتراح، ويعادل السعر المتفق عليه 10 في المائة من قيمة أصول المشتري، ولكنه أعلى من القيمة السوقية.
  - الصفقة المقترحة هي جزء من النشاط العادي لشركة المشتري، ولا تقع خارج نطاق سلطة الشركة.
  - تبرم شركة المشتري هذه الصفقة. ويتم الحصول على جميع المواقف المطلوبة، كما يتم إجراء جميع عمليات الإفصاح اللازمة (يعني أن الصفقة حقيقة وليس احتيالاً أو تدليسًا).
  - تلحق الصفقة ضرراً بشركة المشتري. لذا يقوم المساهمون بمقاضاة السيد جيمس والأطراف الأخرى التي وافقت على هذه الصفقة.

### مؤشر نطاق الإفصاح

يتالف مؤشر نطاق الإفصاح من خمسة مكونات (المجدول 14-7)، هي:

التي تحتوي على معلومات عن تاريخ الافتراض في السنوات الخمس الماضية. ويحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (الفئات السكانية في سن 15 وما فوق طبقاً لمؤشرات التنمية العالمية 2009 الصادرة عن البنك الدولي). ويعرف المركز الخاص للمعلومات الائتمانية بأنه شركة خاصة أو منظمة لا تستهدف الربح تهتم بقاعدة بيانات حول جدارة المفترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النظام المالي، كما يسهل هذا المركز تبادل المعلومات الائتمانية فيما بين البنوك والمؤسسات المالية. ولا تؤخذ في الحسبان مراكز التحرى عن الوضع الائتماني وشركات إعداد التقارير عن الوضع الائتماني التي لا تسهل مباشرة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وإذا لم يكن هناك مركز خاص للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، تُحسب قيمة التغطية "صفرًا".



ويحق للمفترضين الاطلاع على البيانات الخاصة بهم في كل من السجل العام والمركز الخاص للمعلومات الائتمانية (نقطة واحدة). تحصل ليتوانيا، بعد جمع نقاط تلك المؤشرات، على مجموع إجمالي قدره 6 نقاط.

### مؤشر تغطية السجل العام للمعلومات الائتمانية

يوضح مؤشر تغطية السجل العام للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر الحصول على الائتمان لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org>، وذلك عن طريق اختيار البلد المعنى في القائمة المنسدلة. أعدت هذه الطريقة النهجية في Djankov, McLeish and Shleifer (2007) اعتنادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

### حماية المستثمرين

يفيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قوة سبل حماية المساهمين من مالكي حرص الأقلية ضد قيام أعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية. وتفرق تلك المؤشرات بين 3 أبعاد لحماية المستثمرين. هي: شفافية صفقات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح). وتحمل المسؤولية عن التربح الشخصي (نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة). وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى). وقد وضعت هذه البيانات بناءً على استقصاء شمل محامين متخصصين في قوانين الشركات والأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقواعد المحاكم المعمول لديها بشأن الأدلة. ويمثل الترتيب على أساس سهولة حماية المستثمرين المتوسط البسيط للترتيب المئوي في كل مؤشرات مكوناته (الشكل 5-5).

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والصفقة.

### مؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية

يوضح مؤشر تغطية المركز الخاص للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلين في أحد المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية

الآخرين، ولكنه غير مطالب بتقديم معلومات محددة حول ذلك (نقطة واحدة). ولا تشترط بولندا قيام هيئة خارجية بمراجعة الصفقة (صفر). عند جمع تلك الأرقام، حصل بولندا على تقدير<sup>7</sup> "نقطة" في مؤشر نطاق الإفصاح.

#### مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة

يتتألف مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة من 7 مكونات، هي:<sup>7</sup>

- ما إذا كان مكتأً لأي مدعٍ من المساهمين أن يتحمل السيد جيمس مسؤولية الأضرار التي ألحقتها الصفقة بين الشركة المشترية والشركة البائعة بـ الشركة. يحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن مكتأً لتحمل السيد جيمس هذه المسؤولية، أو كان مكتأً لتحمله المسؤولية بسبب التدليس أو سوء النية فقط؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا لم يكن مكتأً لتحمل السيد جيمس المسئولية إلا إذا ثبت تأثيره على الموافقة على هذه الصفقة أو إذا اتصفت تصرفاته بالإهمال؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان مكتأً لتحمل السيد جيمس المسؤولية عندما تكون تلك الصفقة غير عادلة أو عندما تلحق ضرراً بالمساهمين الآخرين.
- ما إذا كان مكتأً لأي مدعٍ من المساهمين أن يتحمل جهة الموافقة (المُسؤول التنفيذي الأول (CEO) أو مجلس الإدارة) مسؤولية الأضرار التي ألحقتها الصفقة بـ الشركة. يحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن مكتأً لتحمل جهة الموافقة هذه المسئولية، أو إذا كان مكتأً لتحملها المسئولية فقط بسبب التدليس أو سوء النية؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان مكتأً لتحملها المسئولية الناجمة عن الإهمال؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان مكتأً لتحمل جهة الموافقة غير عادلة أو عندما تلحق ضرراً بالمساهمين الآخرين.
- ما إذا كان يمكن لحكومة ما إبطال الصفقة عند صدور حكم لصالح أي مدعٍ من المساهمين. يحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن مكتأً فسخ العقد، أو إذا كان الفسخ مكتأً فقط في حال ثبوت التدليس أو سوء النية؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يمكن فسخ العقد عندما تكون الصفقة جائرة بالنسبة للمساهمين الآخرين أو ستلحق الضرر بهم؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان يمكن فسخ العقد عندما تكون الصفقة غير عادلة أو تتطوي على تعارض في المصالح.
- ما إذا كان السيد جيمس سيدفع تعويضات على الأضرار التي لحقت بالشركة عند صدور حكم لصالح أي مدعٍ من المساهمين. يحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة

الإفصاح عن كل من شروط تلك الصفقة، وتعارض المصالح المتعلقة بالسيد جيمس.

- ما إذا كان يُشترط أن يفصح السيد جيمس عن تعارض المصالح إلى مجلس الإداره، يحسب تقدير صفر إذا لم يُشترط أي إفصاح؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط إفصاح عام عن وجود تعارض في المصالح دون الدخول في تفاصيل محددة؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن جميع الحقائق الجوهرية بشأن حصة السيد جيمس في صفقة الشركة المشترية-الشركة البائعة.
- ما إذا كان يُشترط أن تقوم هيئة خارجية، كمراجعة خارجي مثلًا، بمراجعة الصفقة قبل إتمامها. يحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.
- وترواح قيمة هذا المؤشر بين صفر و10، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى قدر أكبر من المعلومات المفصح عنها. ففي بولندا، على سبيل المثال، على مجلس الإدارة الموافقة على هذه الصفقة، ولا يجوز للسيد جيمس المشاركة في عملية التصويت (نقطتان). كما على الشركة المشترية أن تفصح فوراً عن جميع المعلومات التي تؤثر على سعر أسهمها، بما في ذلك أي تعارض في المصالح (نقطتان). وفي تقريرها السنوي، على الشركة المشترية أيضًا أن تفصح عن شروط تلك الصفقة، وعن ملكية السيد جيمس في الشركة المشترية والشركة البائعة (نقطتان). وقبل إتمام تلك الصفقة، على السيد جيمس أن يفصح عن التعارض في المصالح من جانبه لأعضاء مجلس الإدارة عن شروط المصالح المتعلقة بالسيد جيمس؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن كل من شروط المصالح المتعلقة بالسيده جيمس.
- ما إذا كان يُشترط الإفصاح في التقرير السنوي. يحسب تقدير "صفر" إذا لم يُشترط أي إفصاح عن هذه الصفقة؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط الإفصاح عن شروط تلك الصفقة، لكنه لا يُشترط الإفصاح عن تعارض المصالح المتعلقة بالسيده جيمس؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن كل من شروط المصالح المتعلقة بالسيده جيمس.
- ما إذا كان يُشترط الإفصاح في التقرير السنوي. يحسب تقدير "صفر" إذا لم يُشترط أي إفصاح عن هذه الصفقة؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط الإفصاح عن شروط تلك الصفقة، لكنه لا يُشترط الإفصاح عن تعارض المصالح المتعلقة بالسيده جيمس؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن كل من شروط المصالح المتعلقة بالسيده جيمس.

الجدول 7-14

ماذا تقيس مؤشرات حماية المستثمرين؟

#### مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)

من يمكنه أن يوافق على صفقات الأطراف ذوي العلاقة

الاستراتيجيات الخاصة بالإفصاح الخارجي والداخلي في حالة صفات الأطراف ذوي العلاقة

#### مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)

قدرة المساهمين على تحمل الطرف ذي العلاقة وجاهة الموافقة المسئولية في حال وجود صفة من صفات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على الشركة

سبل الانتصاف القانوني (التعويضات، وسداد الأرباح، والغرامات، والسجن، وإلغاء الصفقة)

قدرة المساهمين على رفع قضية بصورة مباشرة أو غير مباشرة

#### مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)

المستندات والمعلومات المتاحة أثناء المحاكمة

الحصول والاطلاع على كافة المستندات الداخلية للشركة ( مباشرة وأو من خلال مفتاح حكومي)

#### مؤشر قوية حماية المستثمرين (10-0)

المتوسط البسيط المؤشرات نطاق الإفصاح، ونطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، وسهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الاعمال.

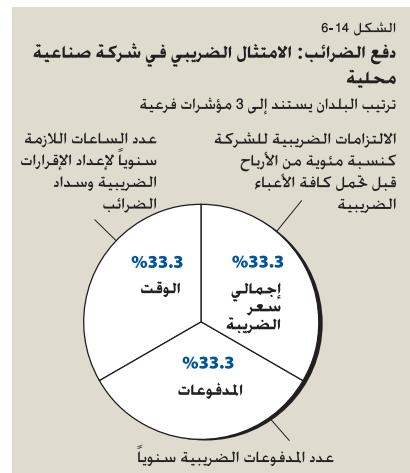
- على المستندات المطلوبة (على سبيل المثال، عقد الشراء المبرم بين الشركة المشترية والشركة البائعة في 15 يوليو/تموز 2006)، لكنه لا يستطيع طلب الحصول على جميع مجموعات المستندات (على سبيل المثال، جميع المستندات المتعلقة بتلك الصفة) (صفر). ويمكن لمساهم بحوزته 5 في المائة من عدد أسهم الشركة المشترية المطالبة بالاستعانة بفتح تحقيق قضائي أي اشتباه في سوء الإدارة من جانب السيد جيمس والمسؤول التنفيذي الأول بالشركة دون إقامة دعوى قضائية في المحكمة (نقطة واحدة). يمكن لأي مساهم فحص مستندات تلك الصفة قبل أن يقرر ما إذا كان سيرفع دعوى قضائية أم لا (نقطة واحدة). ويكون مستوى الأدلة المطلوب للدعوى الذاتية هو نفسه المطلوب للقضايا الجنائية (صفر). عند جمع تلك الأرقام، تُحصل اليونان على تقييم 5 نقاط على مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى.

#### مؤشر قوة حماية المستثمرين

مؤشر قوة حماية المستثمرين هو حاصل جمع كل من متوسط مؤشر نطاق الإفصاح، ومؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى حماية للمستثمرين كبيرة.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر حماية المستثمرين لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org>، وذلك عن طريق اختيار البلد المعنى في القائمة التالية. أعدت هذه الطريقة المنهجية في La Porta, López-de-Silanes and Shleifer (2008).

#### دفع الضرائب



- من الأنواع التالية من المستندات المتاحة: المعلومات التي أشار المدعى عليه إلى عزمه الاستناد إليها في دفاعه؛ والمعلومات التي ثبتت مباشرة حقوقاً محددة في المطالبة التي أودعها المدعى لدى المحكمة؛ وأية معلومات ذات صلة بموضوع المطالبة؛ بالإضافة إلى أية معلومات قد تؤدي إلى اكتشاف معلومات ذات صلة.
- ما إذا كان يمكن للمدعى استجواب المدعى عليه والشهود ومناقشته لهم بصورة مباشرة أثناء المحاكمة. يحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة بالافية؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة بالتفاف.
  - ما إذا كان يمكن للمدعى الحصول من المدعى عليه على مجموعات من المستندات ذات الصلة دون تحديد. يحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.
  - ما إذا كان يمكن للمساهمين الذين يحوزتهم 10 في المائة أو أقل من عدد أسهم الشركة بمباشرة أو غير مباشرة بحسب الأضرار التي الحقتها الصفة بهذه الشركة. يحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن مكتناً رفع الدعاوى أو كان ذلك متاحاً فقط للمساهمين الذين يحوزتهم أكثر من 10 في المائة من أسهم رأس المال الشركة؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يمكن للمساهمين الذين يحوزتهم 10 في المائة أو أقل من أسهم رأس المال أن يقيموا الدعاوى إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
  - وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى تحميل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية كبيرة. وبافتراض أنه تم الموافقة على الصفة والإفصاح عنها فإنها تقتضي تقييد المسؤولية السيد وفقاً للأصول المرعية، فحتى يمكن تحميل السيد جيمس المسؤولية في بينما، على سبيل المثال، ينبغي أن يثبت المدعى أن السيد جيمس قد أثر على جهة الموافقة أو تصرف بإهمال (نقطة واحدة). ولتحميل الأعضاء الآخرين بمجلس الإدارة المسؤولية، يتوجب أن يثبت المدعى أنهم تصرفوا بإهمال (نقطة واحدة). لا يمكن إبطال الصفقات الجافة (صفر). وإذا ثبتت مسؤولية السيد جيمس، عليه دفع تعويضات (نقطة واحدة)، لكنه غير ملزم بالتخلي عن الأرباح التي جناها نتيجة لتلك الصفة (صفر). لا يمكن فرض غرامة على السيد جيمس وسجنه (صفر). يمكن رفع الدعاوى المباشرة وغير المباشرة من جانب المساهمين الذين يحوزتهم 10 في المائة أو أقل من أسهم رأس المال (نقطة واحدة). عند جمع تلك الأرقام، تُحصل بينما على تقييم 4 نقاط في مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة.
- مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى**
- يتألف مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى من 6 مكونات، هي:
- ما نطاق المستندات المتاحة للمدعين من المساهمين من جانب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة. تُحسب نقطة واحدة لكل

- يعمل لديها 60 موظفاً - 4 مدربين، و9 مساعدين، و48 عاملاً، جميعهم من المواطنين، ومديريها هو أيضاً مالك. وتدفع الشركة لموظفيها تكاليف الحصول على خدمات إضافية للتأمين الصحي (علماً بأنها غير مكلفة قانوناً بذلك) باعتبار ذلك مزايا إضافية. وزيادة على ذلك، يتم في بعض البلدان التعامل مع مصروفات السفر والانتقالات المرتبطة بالعمل وضيافة العمال التي تُسترد على أنها مزايا إضافية. وفي هذه الحال، يفترض أن تدفع الشركة ضريبة المزايا الإضافية على هذه المصروفات أو أن تصبح المزايا التي يحصل عليها الموظف دخلاً خاصعاً للضريبة. وتفترض دراسة الحال عدم وجود أي مخصصات إضافية برواتب العاملين من أجل الوجبات والتغذية والتعليم أو غير ذلك. وعلىه، فحتى عندما تكون هذه المزايا ذات طبيعة متكررة، فلا تتم إضافتها أو استبعادها من إجمالي المرتبات الخاضعة للضريبة عند تحديد مقدار ضريبة العمل أو اشتراكات العمال واجبة السداد.
- أن يكون لديها رقم أعمال يبلغ 1,050 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.
- أن تكون حققت خسائر في السنة الأولى من عملها.
- أن يبلغ هامش الربح الإجمالي لها (قبل احتساب الضرائب) 20% في المائة (يعني أن تكون قيمة المبيعات 120 في المائة من تكلفة السلع المباعة).
- أن توزع 50% في المائة من صافي الأرباح في نهاية السنة الثانية على المالكين.
- أن تبيع واحدة من قطعتي الأرض اللتين تمتلكهما بربح في بداية السنة الثانية.
- أن تعادل التكلفة السنوية للوقود المستخدم في الشاحنات اللتين في حوزتها ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.
- أن تخضع لسلسلة من الافتراضات التفصيلية بشأن المصروفات والمعاملات لزيادة توحيد الحالة الدراسية للمعابر، وحسب جميع متغيرات البيانات المالية كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد في عام 2005. فعلى سبيل المثال، ينفق المالك، الذي يشغل أيضاً منصب المدير 10% في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد على السفر والانتقالات المتعلقة بالشركة (20% في المائة من مصروفات المالك هي لأغراض خاصة، و20% في المائة من أجل مصروفات ضيافة للعمال، و60% في المائة تمثل سفرات مرتبطة بالعمل).

#### افتراضات حول الضرائب والاشتراكات

- جميع الضرائب والاشتراكات المدفوعة المسجلة هي التي تم دفعها في السنة

هذا السيناريو مجموعة من القوائم المالية والافتراضات حول المعاملات التي أجرتها على شركة العام. وفي كل بلد، يقوم خبراء الضرائب من عدد من الشركات المختلفة (يشمل ذلك في العديد من البلدان مؤسسة PricewaterhouseCoopers (pers) بحساب الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة في بلدانهم على أساس حقائق دراسة الحال المعيشية. كما يتم جمع المعلومات على أساس مرات تقديم الإقرارات الضريبية والمدفوعات، بالإضافة إلى الوقت المستغرق في الامتثال لقوانين الضرائب في بلد ما. ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري استخدام عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والضرائب والاشتراكات الخاضعة للقياس على ضريبة الأرباح أو الضريبة على أرباح الشركات، والاشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعملة التي يدفعها رب العمل، وضريبة الأملك، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية، ورسوم النظافة، وضرائب المركبات والطرق، وأية ضرائب أو رسوم صغيرة أخرى. ويمثل الترتيب على أساس سهولة دفع الضرائب المتوسط البسيط للترتيب المئوي في كل مؤشرات مكوناته (الشكل 14-6).

#### افتراضات حول منشأة الأعمال

- يفترض في منشأة الأعمال ما يلي:
- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة وخاضعة للضريبة. وإذا كان هناك أكثر من شكل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة في البلد المعني، يتم اختيار أكثر الأشكال شيوعاً بين الشركات المحلية. وتتوافر لدى محامي تأسيس الشركات أو جهاز الإحصاء معلومات حول أكثر أنواع الضرائب والاشتراكات شيوعاً.
  - أن تكون الشركة قد بدأت نشاط أعمالها في الأول من يناير/كانون الثاني 2008. وفي التاريخ نفسه، قامت الشركة بشراء كافة الأصول التي تظفر في ميزانيتها وتعادلت مع جميع مواردها البشرية.
  - أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة جارة في البلد المعني.
  - أن تكون ملوكية بالكامل (100% في المائة) من مواطنين محليين. ويتمثلها خمسة أفراد، جميعهم شخصيات اعتبارية.
  - أن يبلغ رأس مالها عند التأسيس 102 مثلي متوسط الدخل القومي للفرد بنهاية عام 2008.
  - أن تعمل في الأنشطة الصناعية أو التجارية العامة. وتنتج، على وجه التحديد، أواتي السيراميك وتبيعها بالتجزئة. ولا تقوم بأنشطة تتصل بالتجارة الخارجية (استيراداً أو تصديرًا)، ولا تتعامل في منتجات تخضع لنظام ضريبي خاص، على سبيل المثال، المشروبات الكحولية أو التبغ.
  - أن تكون قد امتلكت، في بداية عام 2009، قطعتين من الأراضي، ومبني واحداً، وألات، ومعدات مكتبية، وأجهزة كمبيوتر، وشاحنة، وتسأجر شاحنة أخرى.
  - لا تكون مؤهلة للاستفادة من حواجز استثمارية أو أي مزايا، ما عدا تلك المرتبطة بعمر الشركة أو حجمها.
- يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الضرائب والاشتراكات الإيجارية التي على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب والاشتراكات. وجرى إعداد هذا المشروع وتنفيذه بالتعاون مع شركة PricewaterhouseCoopers. وتشتمل الضرائب والاشتراكات الخاضعة للقياس على ضريبة الأرباح أو الضريبة على أرباح الشركات، والاشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعملة التي يدفعها رب العمل، وضريبة الأملك، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية، ورسوم النظافة، وضرائب المركبات والطرق، وأية ضرائب أو رسوم صغيرة أخرى. ويمثل الترتيب على أساس سهولة دفع الضرائب المتوسط البسيط للترتيب المئوي في كل مؤشرات مكوناته (الشكل 14-6).
- يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الضرائب والاشتراكات التي تفرضها الحكومة (على أي مستوى كانت - الفيدرالي أو الولايات أو المحلي)، والتي تؤثر على منشأة الأعمال المعنية، والتي تؤثر على قوائمها المالية. وبذلك، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يتجاوز نطاق التعريف التقليدي للضريبة. فحسب التعريف الوارد لأغراض الحسابات القومية للحكومة، فإن الضرائب لا تشتمل إلا على مدفووعات إلزامية دون مقابل إلى الحكومة العامة. ويتوجب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هذا التعريف نظراً لأنه يقيس الرسوم المفروضة التي تؤثر على حسابات الأعمال التجارية، وليس حسابات الحكومة. وتتعلق أوجه الاختلاف الرئيسية هنا بالاشتراكات العاملين. ويشتمل مقياس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على الاشتراكات التي تفرضها الحكومة والتي يدفعها رب العمل إلى صندوق معاشات تقاعدية خاص بمقابل أو صندوق التأمين على العاملين. ويشتمل هذا المؤشر على سبيل المثال، ضمان التقاعد الإلزامي في أستراليا، وصندوق التأمين لتعويض إصابات العمل. ولأغراض حساب إجمالي سعر الضريبة (برد تعريفه أدناه)، لا يتم إدراج سوى الأعباء الضريبية الفعلية. فعلى سبيل المثال، يتم بصفة عامة استبعاد ضرائب القيمة المضافة (شريطة إلا تكون قابلة للاسترداد) نظراً لأنها لا تؤثر على الأرباح المحاسبية لمنشأة الأعمال - بمعنى أنها لا تظهر في قائمة الدخل. لكن يتم إدراجها لأغراض الامتنال (الوقت والمدفووعات)، بالنظر إلى أنها تؤدي إلى زيادة أعباء الامتنال للنظام الضريبي.
- ويستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال سيناريو حالة لقياس الضرائب والاشتراكات التي تدفعها منشأة أعمال معينة، ومدى تعدد نظام الامتنال الضريبي في بلد ما. ويستخدم

يُدون الوقت على أساس عدد الساعات سنويًا. ويقيس هذا المؤشر الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات وتسييد ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب والاشتراكات، هي: الضريبة على أرباح الشركات، وضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، والضرائب الخاصة بالعمالة، بما في ذلك الضرائب على الأجر والرواتب، والاشتراكات الضمان الاجتماعي. ويشمل وقت الإعداد الوقت المستغرق في جمع كافة المعلومات الضرورية لاحتساب الضريبة مستحقة الدفع، والاحتساب المبلغ المستحق الدفع. وإذا كان يتوجب مسك سجلات ودفاتر محاسبية منفصلة للأغراض الضريبية - أو لإجراء حسابات منفصلة - يتم إدراج الوقت المرتبط بتلك الإجراءات. ولا يتم تضمين وقت إضافي إلا في حالة عدم كفاية الوقت الخصص للعمل المحاسبي العادي لإتمام مطلبات المحاسبة الضريبية. ويشمل وقت إعداد الإقرارات الوقت المستغرق في استيفاء جميع نماذج الإقرارات الضريبية اللازمة وتقديمها إلى مصلحة الضرائب. ويأخذ زمن التسديد بعين الاعتبار عدد الساعات الضرورية لإجراء عملية الدفع الإلكترونياً أو في مأموريات الضرائب. وعند تسييد الضرائب والاشتراكات بشكل شخصي، فإن زمن التسديد يشمل وقت التأخير أثناء الانتظار.

#### إجمالي سعر الضريبة

يقيس إجمالي سعر الضريبة مبلغ الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي تتحمّلها منشأة الأعمال في السنة الثانية للتشغيل، والتي يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من "الربح التجاري". ويتناول تقرير مارسة أنشطة الأعمال 2011 بيانات إجمالي سعر الضريبة للسنة التقويمية 2009. ويمثل إجمالي مبلغ الضرائب الذي تتحمّله المنشأة مختلف أشكال الضرائب والاشتراكات مستحقة الدفع بعد الأخذ بالإعتبار النصومات (الاستقطاعات) والإعفاءات المسحومة بها. ويتم استبعاد الضرائب المستقطعة (مثل ضريبة الدخل الشخصي) أو التي تحصلها الشركة وتقوم بتوريدها إلى مأموريات الضرائب (مثل ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة المبيعات، أو الضريبة المستحقة على السلع والخدمات) ولكن لا تتحمّلها الشركة. ويمكن تقسيم الضرائب إلى خمس فئات: ضريبة الأرباح أو الضريبة على أرباح الشركات، والاشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل (التي يتم فيها إدراج جميع الاشتراكات الإلزامية، حتى لو كانت تدفع إلى هيئة خاصة مثلاً صندوق المعاشات التقاعدية بمقابل)، والضريبة على الأموال والعقارات، والضرائب على رقم الأعمال،

وأجرت العادة أن يتم تحصيل هذه الضرائب من المستهلك لحساب مصلحة الضرائب. وبالرغم من أنها لا تؤثر على بيانات الدخل الخاصة بالشركة، فإنها تزيد من العبء الإداري للامتثال للنظام الضريبي، وعلى ذلك يتم إدراجها في مقياس مدفوعات الضرائب.

وبالنسبة لعدد مرات الدفع، يؤخذ في الحسبان تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً. وفي حالة السماح بتقديم الإقرار والدفع بصورة كاملة إلكترونياً، وقيام معظم منشآت الأعمال متوسطة المحجم باعتماد ذلك، فإن تقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب يعتبران عندينهما تماً مرتاً واحدة في السنة حتى إذا كانا بالفعل متكررين. وفيما يتعلق بالمدفوعات التي يتم سدادها عن طريق الغير، كالضريبة المستحقة على الفوائد التي تدفعها مؤسسة مالية ما، أو ضريبة استهلاك الوقود التي يدفعها موزع الوقود، فيتم إدراج دفعه واحدة فقط حتى لو كانت المدفوعات تتم بشكل أكثر تواتراً.

وحيثما يتم تقديم إقرارات عن ودفع نوعين أو أكثر من الضرائب أو الاشتراكات بشكل مشترك باستخدام النموذج نفسه، تُحسب كل من مرتبى الدفع المشتركتين على أنها منفصلة. فعلى سبيل المثال، إذا كان إعداد إقرارات اشتراكات التأمين الصحي الإلزامية، والاشتراكات الإلزامية في صناديق المعاشات التقاعدية، ودفعهما يتمان معاً، فإن أحدهما فقط يدرج في عدد مرات الدفع.

الثانية من عمل الشركة (السنة التقويمية 2009). وإذا كانت الضريبة (أو الاشتراك) تحمل اسمًا مختلفاً أو إذا تم تحصيلها من قبل هيئة مختلفة، فإن هذه الضريبة (أو الاشتراك) تعتبر مختلفة عن سائر الضرائب. وبينما احتساب الضرائب والاشتراكات، التي تحمل الاسم نفسه وجمع من قبل الهيئة ذاتها، ولكن يتم فرضها بأسعار مختلفة تبعاً للنشاط التجاري، على أنها نفس الضريبة أو الاشتراك.

- ٠ عدد المرات التي تقوم فيها الشركة بدفع الضرائب والاشتراكات في سنة واحدة هو عدد الضرائب أو الاشتراكات المختلفة مضروباً في عدد مرات السداد (أو الاستقطاع) لكل منهما. ويشمل عدد مرات السداد كلاً من الدفعات المقدمة (أو المستقطعة) بالإضافة إلى الدفعات المنتظمة (أو المستقطعة).

#### مدفوعات الضرائب

يعكس مؤشر مدفوعات الضرائب إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، وطريقة الدفع، ووتيرة الدفع، ووتيرة تقديم الإقرارات الضريبية، وعدد الجهات المعنية في هذه الحال المعيارية (الشركة) أثناء السنة الثانية من التشغيل (المدول 14-8). وتتضمن ضريبة الاستهلاك التي قامت بدفعها الشركة الخاصة، على سبيل المثال، ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة.

#### الجدول 8-14

##### ماذا تقيس مؤشرات دفع الضرائب؟

**مدفوعات الضرائب لشركة صناعية في عام 2009** عدد المرات سنويًا معدلاً حسب الأنظمة الإلكترونية أو المشتركة (تقديم الإقرارات والسداد)

- إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، بما في ذلك ضرائب الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة المبيعات، أو ضريبة المستحقة على السلع والخدمات)
- طريقة وتكرار تقديم الإقرارات والدفع

##### الوقت اللازم للامتثال لأنواع الضرائب الثلاثة الرئيسية (بالساعات سنويًا)

- جمع المعلومات وحساب مقدار الضريبة واجبة السداد
- استيفاء نماذج الإقرارات الضريبية، وتقديم الإقرارات إلى المأموريات المعنية
- ترتيب دفع الضريبة أو استقطاعها من المنبع
- إعداد دفاتر وسجلات محاسبة منفصلة لأغراض الضرائب، عند الاقتضاء

##### إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح

- ضريبة الأرباح أو الضريبة على أرباح الشركات
- اشتراكات الضمان الاجتماعي وغيرها من الضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل
- الضريبة على الأموال والعقارات، والضريبة على نقل الملكية
- الضريبة على توزيعات أرباح الأسهم، والضريبة على الأرباح الرأسمالية، والضرائب على الصفقات والعاملات المالية
- رسوم النطافقة، وضرائب المركبات واستهلاك الوقود، إلى غير ذلك

المصدر: قاعدة بيانات تقرير مارسة أنشطة الأعمال.

احتساب إجمالي سعر الضريبة الخاصة بالبيويد

النوع الضريبي (الوعاء الضريبي)	السعر الإلزامي (س)	الوعاء الضريبي الإلزامي (و)	الضريبة الفعلية واجبة السداد (ضر)	الربح التجاري (أ)	إجمالي سعر الضريبة (ج)
نوع الضريبة (الوعاء الضريبي)	ض = س × و				ج = ضأ
الضريبة على دخل الشركات (الدخل الخاضع للضريبة)	%28	10,330,966	2,892,670	17,619,223	كرونا سويدية
الضريبة العقارية (الأراضي والمباني)	%0.38	26,103,545	97,888	17,619,223	كرونا سويدية
ضريبة الأجر (أجور خاضعة للضريبة)	%32.42	19,880,222	6,445,168	17,619,223	كرونا سويدية
الضريبة على استهلاك الوقود (سعر الوقود)	4.16 كرونا سويدية/لتر	45,565 لترًّا	189,550	17,619,223	كرونا سويدية
الضريبة على المبيعات (القيمة المضافة)	%54.6	69,625,21			

١. الارتفاع قبل تحميل كافة الأعباء الضريبية.  
محظوظة: يبلغ الربح التجاري 59.4 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.  
القصد: قاعدة بيانات تقبّل معايير أنشطة الأعمدة.

جميع المستندات التي يطلبها الناجر لأغراض تصدير أو استيراد البضائع عبر الحدود. وبالنسبة لسلع المصدرة، فإن الإجراءات تتراوح بين تعينة للبضائع وتغليفها في المستودع إلى شحن لسلع من ميناء/منفذ المزوج. أما بالنسبة لسلع المستوردة، فإن الإجراءات تبدأ من وصول لسفينة إلى ميناء/منفذ الدخول وحتى تسليم لشحنة في المستودعات. ولا تدخل في المساب المدة الزمنية والتكلفة اللتان يستغرقهما النقل البحري. ويتم الدفع بواسطة خطاب اعتماد، ويتم خذ الوقت والتكلفة والمستندات الازمة لإصدار خطاب الاعتماد أو الإخطار به بعين الاعتبار. يمثل الترتيب على أساس سهولة التجارة عبر الحدود المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مؤشرات مكوناته (الشكل 14-7).

7-14 شکل

## **تجارة عبر الحدود: التصدير والاستيراد عن طريق نقل البحري**

**تتبّع البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية**

العنصر	نسبة (%)
النوعية الأخرى	٣٣.٣
النوعية الأولى	٣٣.٣
النوعية الثانية	٣٣.٣

نوعية الأولى: مصلحة الجمارك والهيئات  
نوعية الثانية: إيقافبة الفنية، وأعمال المعاونة  
النوعية الأخرى: داد المستندات، والتخلص الجمركي كافة المستندات المطلوبة لدى  
البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية



لتكاليف الرسمية المستحقة (بالدولار الأمريكي) على حاوية سعة 20 قدمًا، مع عدم إدراج الرشاوى أو التعرفيات الجمركية

تفق طريقة حساب إجمالي سعر الضريبة بصفة عامة مع إطار إجمالي المساهمة الضريبية الذي طورته مؤسسة PricewaterhouseCoopers للأعباء الضريبية الفعلية. لكن بينما يستند العمل الذي قامت به مؤسسة PricewaterhouseCoopers في العادة إلى بيانات مأخوذة من الشركات كبيرة الحجم في البلد المعنى، يركز تقرير مارسسة أنشطة الأعمال على دراسة حالة خاصة بشكبة معنوية متوضطة الحجم.

وقد استفادت منهجية إعداد مؤشرات دفع الضرائب من النقاش مع المشاركين في مؤتمر "الحوار الدولي حول القضايا الضريبية"، مما أدى إلى تنقيح الأسئلة المتعلقة بالوقت المستغرق في دفع الضرائب في أدوات المسح، وعملية جمع البيانات الاسترشادية الخاصة بالفروق بين الأسعار الضريبية المفروضة من أجل إجراء المزيد من البحوث.

ي يكن الإطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر دفع الضرائب لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org> عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أعدت هذه الطريقة المنهجية في (Djankov and others 2010)

التجارة عبر الحدود

يجمع تقرير مارسته أنشطة الأعمال المتطلبات الإجرائية الخاصة بتصدير شحنة من البضائع واستيرادها عن طريق النقل البحري. ويجري تسجيل كل إجراء رسمي لتصدير البضائع واستيرادها - بدءاً من الاتفاق التعاقدى بين طرفين وحتى تسليم البضائع - مع الوقت والتكلفة اللازمين لإتمام تلك الصفقة. كذلك يتم تسجيل الأحداث التي تطرأ على هذه الصفقة.

والضرائب الأخرى (مثل رسوم البلدية، وضرائب المركبات واستهلاك الوقود).

يهدف إجمالي سعر الضريبة إلى توفير مقاييس شامل لتكلفة كافة الضرائب التي تتحمّلها منشأة الأعمال. وهو يختلف عن سعر الضريبة القانوني الذي يتيح العامل المطبق على الوعاء الضريبي. وعند احتساب إجمالي سعر الضريبة، يتم تقسيم الضريبة الفعلية واجبة السداد حسب الأرباح التجارية. وتوضح الساقطات الخاصة بالرسوم بذلك (الخدما 14-9).

تمثل الأرباح التجارية بصورة أساسية صافي الأرباح قبل تحمل كافة الأعباء الضريبية. وهي تختلف عن الأرباح التقليدية قبل احتساب الضريبة، كما يرد في القوائم المالية. وعند حساب الأرباح قبل الضريبة، فإن العديد من الضرائب التي تتحملها الشركة تكون قابلة للانقطاع. وعند حساب الأرباح التجارية، فإن هذه الضرائب لا تكون مقطعة. ولذلك، فإن الأرباح التجارية تعطي بصورة واضحة للأرباح الفعلية لمنشأة ما قبل حساب الضرائب التي تتحملها في السنة المالية.

مَحْمَدْ سَلَيْهُ الْجَنْدُونِيَّ

ويحسب الربح التجاري على المسواني  
المبيعات مطروحاً منها: تكلفة البضاعة  
المباعة، وإجمالي المرتبات، والمصروفات الإدارية،  
والمصروفات الأخرى، والخصصات، ومضافاً إليها  
الأرباح الرأسمالية (من بيع الممتلكات والأصول)  
مطروحاً منها الفوائد المدينة، ومضافاً إليها  
الفوائد الدائنة، ومطروحاً منها الإهلاك  
التجاري. وتُستخدم طريقة القسط الثابت  
لاحتساب الإهلاك التجاري بالعدلات التالية:  
صفر في المائة للأراضي، و5 في المائة للمباني،  
10 في المائة للآلات، و33 في المائة لأجهزة  
الكمبيوتر، و20 في المائة لمعدات المكاتب، و20  
في المائة للشاحنة، و10 في المائة لمصروفات  
تنمية أنشطة الأعمال. ويبلغ الربح التجاري  
ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.

في المواني والنقل الداخلي. ولا تشمل التكاليف التعرفة الجمركية والرسوم أو التكاليف المرتبطة بالنقل البحري. ولا يتم إدراج إلا التكاليف الرسمية.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بممؤشر التجارة عبر الحدود لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org>. وذلك عن طريق اختبار البلد المعنى في القائمة النسدلة. أعدت هذه الطريقة النهجية في (Djankov, Freund and Pham (2010) اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

### إنفاذ العقود

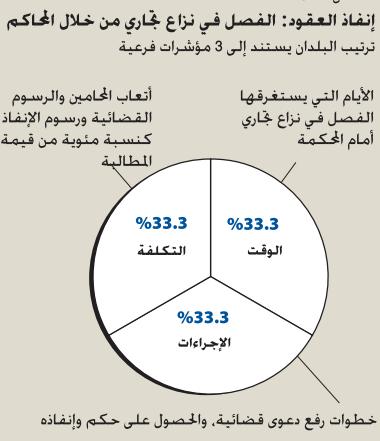
تقيس مؤشرات إنفاذ العقود مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في نزاع جاري. ويتم الحصول البيانات عن طريق تتبع تطور أحد النزاعات التجارية أمام المحاكم المحلية خطوة بخطوة. وجمع البيانات من خلال دراسة قوانين المراقبات المدنية وغيرها من اللوائح المتعلقة بالمحاكم، فضلاً عن استقصاءات تشمل محامين محلين متخصصين في التقاضي بالإضافة إلى قضاة. ويمثل الترتيب على أساس سهولة إنفاذ العقود المتوسط المتوازن للترتيب المتبين في كل مؤشرات مكوناته (الشكل 14-8).

يتم نشر اسم المحكمة المختصة في كل بلد - المحكمة الكائنة في أكبر مدينة جارية والمختصة بالقضايا التجارية التي تعامل قيمتها 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد - في موقع التقرير: <http://www.doingbusiness.org/ExploreTopics/EnforcingContracts/>.

### افتراضات حول هذه الحالة

- تعادل قيمة المطالبة 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعنى.

الشكل 14-



- لا يتطلب أي تدابير خاصة تتعلق بالصحة النباتية أو معايير السلامة البيئية ما عدا المعايير المقبولة دولياً.
- أن تكون إحدى سلع التصدير أو الاستيراد الرئيسية في البلد.

### المستندات

يتم تسجيل جميع الوثائق والمستندات المطلوبة لكل شحنة لتصدير السلع واستيرادها (الجدول 14-10). ومن المفترض أن يكون هذا العقد قد حظي بالفعل بموافقة الطرفين المعنيين وتوقيعهما. ويتم الأخذ بعين الاعتبار المستندات التي يتطلبها لأغراض التخلص الجمركي كل من: الوزارات الحكومية، سلططات الجمارك، ومصلحة المواني ومحطات الحاويات، وهيئات الصحة والرقابة الفنية، والبنوك. وبالنظر إلى أن السداد يتم بواسطة خطاب اعتماد، يتمأخذ كافة المستندات التي تطلبها البنوك لإصدار أو تأمين خطاب الاعتماد بعين الاعتبار. ولا يتم إدراج المستندات التي تم مراجعتها مرة واحدة سنويًا، والتي لا تشترط التجديد لكل شحنة (مثلاً، شهادة سنوية تفيد تسديد كافة المستحقات الضريبية).

### الوقت

يتم تسجيل الوقت اللازم لعملية التصدير والاستيراد بالأيام التقويمية. وتبدأ عملية احتساب الوقت لأي إجراء من لحظة البدء وحتى استيفائه. وإذا كان من الممكن تسريع استيفاء إجراء ما مقابل تكلفة إضافية، ويكون متاحاً أمام جميع الشركات التجارية، يتم اختيار الإجراء القانوني الأسرع. ولا تؤخذ الإجراءات السريعة والمبسطة السارية على الشركات الكائنة في إحدى مناطق جهيز الصادرات بعين الاعتبار نظراً لعدم سريانها على جميع الشركات التجارية. ولا تدخل في الحساب المدة الزمنية التي يستغرقها النقل البحري. ويُفترض عدم إضاعة كل من المصدر أو المستورد أي وقت، والتزام كل منهمما باستيفاء كل إجراءٍ متبقٍ دون تأخير. ويتم قياس الإجراءات التي يمكن استيفاؤها بصورة متوازنة في وقت واحد. ويتم إدراج وقت الانتظار بين الإجراءات - على سبيل المثال أثناء عملية تفريغ الحمولة - في هذا المقياس.

### التكاليف

تقيس التكاليف الرسوم المفروضة على حاوية سعة 20 قدمًا من البضاعة بالدولار الأمريكي. ويتم إدراج جميع الرسوم المرتبطة باستيفاء الإجراءات المتعلقة بتصدير السلع أو استيرادها. وبشمل ذلك التكاليف الخاصة بالمستندات، والرسوم الإدارية للتخلص الجمركي والرقابة الفنية، ورسوم الوسطاء الجمركيين، ورسوم أعمال المناولة

مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والسلع المتبادلة جاريًا.

### افتراضات حول منشأة الأعمال

- يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:
- أن يعمل بها على الأقل 60 موظفاً.
  - أن تزاول عملها في أكبر مدينة جارية في البلد المعنى.
  - أن تكون خاصة ذات مسؤولية محدودة.
  - ولا تعمل داخل منطقة لتجهيز الصادرات أو منطقة صناعية تتمتع بزايا تصديرية أو استيرادية خاصة.
  - أن تكون ذات ملكية محلية دون أية ملكية أجنبية.
  - أن تصدر أكثر من 10 في المائة من مبيعاتها.

### افتراضات حول السلع المتبادلة جاريًا

يتم نقل المنتج المتبادل جاريًا في حاوية بضائع جافة سعة حمولتها الكاملة 20 قدمًا. وتزن 10طنان، وقيمتها 20 ألف دولار أمريكي. علماً بأن هذا المنتج:

- لا يشكل خطراً ولا يحتوي على مواد عسكرية.
- لا يتطلب تبريداً أو أية بيئة خاصة أخرى.

الجدول 14-

ماذا يقيس مؤشر التجارة عبر الحدود؟

عدد المستندات اللازمة لاتمام التصدير والاستيراد

مستندات مصرية

مستندات تخلص جمركي

مستندات المناولة في المواني ومحطات مناولة البضائع

مستندات التقليل

الوقت اللازم لاتمام التصدير والاستيراد (بالأيام)

المحصول على جميع المستندات الضرورية

النقل الداخلي والمناولة

التخلص الجمركي وعمليات التفتيش

المناولة في المواني ومحطات مناولة البضائع

لا تدخل في الحساب المدة الزمنية التي يستغرقها النقل البحري

النفاذ المطلوب لـ 20 قدمًا

كافية المستندات

النقل الداخلي والمناولة

التخلص الجمركي وعمليات التفتيش

المناولة في المواني ومحطات مناولة البضائع

إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشا

ال مصدر: قاعدة بيانات تقرير مجلس أمناء أنشطة الأعمال.

الجدول 11-14 ماذا تقيس مؤشرات إنفاذ العقود؟ عدد الإجراءات الالزمة لإنفاذ عقد ما	
---	--

- أي تعامل بين طرفين في نزاع جاري، أو بينهما وبين القاضي المختص أو قلم كتاب المحكمة
- خطوات إقامة الدعوى
- خطوات سير المحاكمة وإصدار الحكم
- خطوات إنفاذ الحكم

المدة الزمنية الالزمة لاستيفاء الإجراءات ( أيام تقويمية )	
• الوقت اللازم لإقامة الدعوى وإرسال الإخطار	
• الوقت الذي يستغرقه سير المحاكمة والحصول على حكم	
• الوقت اللازم لإنفاذ الحكم	

#### التكلفة الالزمة لاستيفاء الإجراءات (%) من قيمة المطالبة)

- عدم إدراج الرشا
- متوسط أتعاب المحامين
- الرسوم القضائية، شاملة أتعاب الخبراء
- تكاليف الإنفاذ

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الاعمال.

التي يتحملها. وتندرج أتعاب الخبراء، إذا كانت مطلوبة بموجب القانون أو يشيع استخدامها، في الرسوم القضائية. أما تكاليف الإنفاذ فهي كافة التكاليف التي يتبعها على البائع (المدعى) دفعها سلفاً بغض إنفاذ الحكم من خلال البيع العام للأصول المنقوله للمشتري، بغض النظر عن التكلفة النهائية التي يتحملها البائع. ويمثل متوسط أتعاب الحماة الأتعاب التي يتبعها على البائع (المدعى) دفعها سلفاً إلى محامي محلي لتمثيله في دراسة الحالة المعاشرة. يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بهؤشر إنفاذ العقود لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org>. وذلك عن طريق اختيار البلد المعنى في القائمة النسدلة. أعدت هذه الطريقة النهائية في (Djankov and others) 2003)، ويجرى اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

#### تصفيه النشاط التجاري

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الاعمال بدراسة الوقت والتكلفة الالزمين لإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس (التفليسية) التي تكون المؤسسات الخالية طرفاً فيها. ويستقي التقرير تلك البيانات من إجابات المشاركون الخاليين في الاستقصاء من يعملون في مجال الإعسار المالي، والتحقق من مدى دقتها وسلامتها عن طريق دراسة القوانين والإجراءات الحكومية، إلى جانب المصادر العامة للمعلومات الخاصة بانظمة الإفلاس. ويستند

تقوم قائمة خطوات رفع الدعوى التي تم جمعها عن كل بلد بتتبع التسلسل الزمني لكل نزاع جاري أمام المحكمة المختصة. يعرف الإجراء بأنه أي تعامل، مطلوب بموجب القانون أو يشيع استخدامه، بين طرفين أو بينهما وبين القاضي المختص أو قلم كتاب المحكمة. ويشمل ذلك خطوات إقامة الدعوى وإرسال الإخطار، وخطوات سير المحاكمة، والخطوات الضرورية لإنفاذ الحكم (الجدول 11-14).

يتبع الاستقصاء هذا العام للمشاركين تسجيل الإجراءات القائمة في البلدان العاملة بالقانون المدني، وليس في البلدان العاملة بالقانون العام، والعكس بالعكس. فعلى سبيل المثال، يمكن للقاضي في البلدان التي تأخذ بالقانون المدني أن يختار خيراً مستقلاً، في حين يرسل كل من طرفي التقاضي في البلدان التي تأخذ بالقانون العام إلى المحكمة قائمة بالشهود الخبراء. ولإظهار الكفاءة بصورة عامة، يتم طرح إجراء واحد من العدد الكلي للإجراءات بالنسبة للبلدان التي لديها محاكم جازية متخصصة، وواحد للبلدان التي خير إجراءات إقامة الدعاوى عن طريق الانترنت. ولا يتم احتساب بعض الخطوات الإجرائية التي تتم في وقت واحد مع أو ضمن خطوات إجرائية أخرى في العدد الكلي للإجراءات.

#### الوقت

تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية، وتحسب من اللحظة التي يقرر فيها المدعى رفع دعواه أمام المحكمة وحتى لحظة سداد الدين. وتشمل هذه المدة الأيام التي تعتقد فيها جلسات الدعوى وفترات الانتظار فيما بينها. ويتم تسجيل متوسط المدة التي تستغرقها مختلف المراحل للفصل في النزاع: من حيث استيفاء شرط تسليم الإعلان بإجراءات الدعوى (المدة التي تستغرقها إقامة الدعوى وإرسال الإخطار) وإصدار الحكم (المدة التي تستغرقها المحكمة واستصدار الحكم)، ووقت سداد الدين (المدة التي يستغرقها إنفاذ الحكم).

#### التكلفة

تحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة المطالبة، مع افتراض أنها تعادل 200 في المائة ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. ولا يتم إدراج الرشا، ويتم فقط تسجيل ثلاثة أنواع من التكاليف، هي: الرسوم القضائية، وتكاليف إنفاذ الحكم، ومتوسط أتعاب الحماة. وتشمل الرسوم القضائية كافة مصروفات المحكمة ورسوم الخبراء المختصين التي يتبعن على البائع (المدعى) دفعها مقدمًا إلى المحكمة بغض النظر عن التكلفة النهائية

- يتعلق النزاع بصفقة مشروعة بين منشأتي أعمال (الشركة البائعة والشركة المشترية) كائنتين في أكبر مدينة جارية في البلد المعنى. وتتبع الشركة البائعة للشركة المشترية بضائع تعادل قيمتها 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعنى. وبعد أن تسلم الشركة البائعة تلك البضائع إلى الشركة المشترية، تمنع هذه الأخيرة عن سداد ثمن السلع بحجة أن السلع الواردة ليست بالجودة المطلوبة.

- قامت الشركة البائعة (المدعى) برفع دعوى قضائية على الشركة المشترية (المدعى عليه) لاسترداد المبلغ المستحق بموجب عقد بيع البضاعة (وهو يساوي 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعنى). اعتبرت الشركة المشترية قائلة إن نوعية مطالبة الشركة البائعة قائلة إن التنافع على تلك المطالبة على أساس موضوعية للدعوى.

- ثبتت محكمة تقع في أكبر مدينة جارية في البلد المعنى - وهي مختصة بالقضايا التجارية التي تعادل 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد - في هذا النزاع.

- تقوم الشركة البائعة بالجز على الأصول المنقوله (مثلاً، الأدوات المكتبية والعربات) لدى الشركة المشترية قبل الحصول على حكم قضائي خشية أن تصبح الشركة المشترية معسرة.

- تتم الاستعانة بأراء خبير بشأن جودة البضاعة المسلمة، وإذا كان من الممارسات المعاشرة في البلد المعنى أن كل طرف استدعاء شهود من الخبراء، يقوم كل من الطرفين المعنين باستدعاء شاهد خبير واحد، وإذا كان من الممارسات المعاشرة قيام القاضي بتعيين خبير مستقل، يقوم القاضي عندئذ بذلك. وفي هذه الحال، لا يسمح القاضي بالطعن على شهادة الخبير.

- يكون الحكم لصالح الشركة البائعة 100 في المائة: يقرر القاضي أن البضاعة بالجودة المطلوبة، وأن على الشركة المشترية دفع السعر المتفق عليه.

- لا تستأنف الشركة المشترية هذا الحكم، ويصبح الحكم نهائياً.

- تقوم الشركة البائعة باتخاذ كافة الخطوات المطلوبة لإنفاذ الحكم على الفور. ويتم تحصيل الأموال بنجاح من خلال بيع الأصول المنقوله الخاصة بالشركة المشترية في مزاد على (على سبيل المثال المعدات المكتبية والعربات).

المدول 12-14

ما إذا تقيس مؤشرات تصفية النشاط التجاري؟

الوقت اللازم لاسترداد الدين (بالسنوات)

- محسوسة بعده السنوات التقويمية
- اشتمال الاستئنافات وطلبات تمديد آجال المواجهة

**التكلفة اللازمة لاسترداد الدين (%) من قيمة موجودات التأمينية)**

- تحسب كنسبة مئوية من قيمة موجودات التأمينية
- الرسوم القضائية
- رسوم مديرى الإعسار
- أتعاب المحامين
- أتعاب الخبراء المقاييس وممثولة تنظيم المزادات

**معدل الاسترداد بالنسبة للدائنون (سنوات عن كل دولار)**

- تحسب السنوات التي يستردادها الدائنوون عن كل دولار
- القيمة الحالية للديون المستردة
- استقطاع التكاليف الرسمية لإجراءات الإعسار
- مراقبة استهلاك الأثاث
- نتيجة (بقاء أو عدم بقاء) النشأة تؤثر على الخ الأقصى للقيمة التي يمكن استردادها
- الصنف قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

من لحظة إعسار الشركة وحتى دفع جزء من الأموال المستحقة عليها للبنك أو دفعها بالكامل. وقد أخذت في الاعتبار أساليب المماطلة والتأخير المتحملة التي تستخدمها الأطراف لتعطيل الدعوى، من قبيل تقديم الطعون والاستئنافات أو طلبات تمديد آجال المواجهة القانونية.

### التكلفة

تحسب تكلفة الدعوى القضائية كنسبة مئوية من قيمة ممتلكات الدين. وتحسب التكلفة على أساس إيجابات الاستقصاء، وتشمل الرسوم القضائية والمصروفات التي تتضمنها الحكومة؛ وأتعاب التي يتضمنها الأخصائيون المعنيون في مجال الإعسار ومسئولي تنظيم المزادات، والمقيمين، والمحامون؛ وكافة الرسوم والتكاليف الأخرى. ويقدم المشاركون في الاستقصاء تقديرات عن التكلفة من بين الخيارات التالية: أقل من 2 في المائة، و2-5 في المائة، و5-8 في المائة، و8-11 في المائة، و11-18 في المائة، و18-25 في المائة، و25-33 في المائة، و33-50 في المائة، و50-75 في المائة، وكذلك أكثر من 75 في المائة من قيمة العقار.

### النتائج

يتوقف استرداد الدائنوين لمستحقاتهم على ما

- تلزم بجدول سداد الدين وكل الشروط الأخرى المتعلقة بهذا القرض إلى الآن.
- عليها رهن عقاري، وتعادل قيمة أصل ذلك الرهن تماماً القيمة السوقية للفندق.

### افتراضات حول هذه الحالة

تواجه هذه النشأة مشكلات في السيولة. وأدت خسائرها في عام 2009 إلى خوب صافي قيمتها إلى رقم سلبي. ولا تتوفر في حوزتها، في يناير/كانون الثاني 2010، أية نقدية لسداد كامل الفوائد المصرفية أو أصل القرض المستحق في اليوم التالي للبنك. ولذا، تصبح النشأة متاحة عن سداد القرض المستحق. وتعتقد الإدارة أنها ستعرض إلى خسائر في عامي 2010 و2011 كذلك.

ويساوي المبلغ المستحق بموجب عقد القرض تماماً القيمة السوقية للفندق، ويمثل 74 في المائة من مجموع ديون الشركة. أما نسبة 26 في المائة الأخرى من الديون المستحقة عليها فهي لدائنين غير مضمونين (مودعين، وموظفين، ومصلحة الضرائب). للشركة دائنوون كثيرون بحيث يتعذر التفاوض معهم على إجراء تسوية غير رسمية خارج نطاق المحكمة. وفيما يلي الخيارات المتاحة: اللجوء إلى إجراء قضائي بغرض إعادة تأهيل الشركة أو إعادة تنظيمها بما يسمح باستمرار عملها؛ أو اللجوء إلى إجراء قضائي يهدف إلى تصفيية الشركة أو حلها أو اللجوء إلى إجراء إنفاذ دين أو نزع ملكية الشركة. وإنفاذ ذلك عن طريق المحكمة (أو عن طريق أحد الأجهزة الحكومية الأخرى) أو خارج المحكمة (على سبيل المثال، عن طريق تعين حارس قضائي).

### افتراضات حول الأطراف المعنية

يريد البنك استرداد أكبر قدر ممكن من قرضه، في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة. وسيخذ الدائنوون غير المضمونين كافة الإجراءات المسموح بها بموجب القوانين السارية لتفادي أي بيع مجزأ للأصول. ويرغب المساهم الرئيسي في الحفاظ على استمرار عمل الشركة حتى سيطرته. ويرغب جهاز الإدارة في استمرار عمل الشركة والحفاظ على الوظائف. وجميع الأطراف في هذا السيناريو كيانات أو مواطنون محليون؛ ولا يشترك في هذا الترتيب أي أطراف أجنبية.

### الوقت

يُسجل الوقت اللازم لاسترداد الدائنوين لأموالهم بالسنوات التقويمية (المدول 12-14). وتبدأ الفترة الزمنية التي يقيسها التقرير

**شكل 14-14 تصفية النشاط التجاري: الوقت والتكلفة للذين تستغرقهما إجراءات إفلاس شركة محلية، والمحصلة ترتيب البلدان يستند إلى مؤشر فرعى واحد**

معدل استرداد الدين هو دالة الوقت والتكلفة وعوامل أخرى مثل سعر الإقراض واحتياط استثمار الشركة في مراولة عملها



ملحوظة: لا يتم احتساب الوقت والتكلفة بشكل منفصل بالنسبة لهذا الترتيب.

الترتيب على أساس سهولة تصفية النشاط التجاري إلى معدل الاسترداد (الشكل 14-9). ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال وال حالة المستخدمة.

### افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلى:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة.
- أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة خارجية في البلد المعنى.
- أن تكون ملوكية بالكامل (100%) ملكية محلية، وأن يشغل مؤسسيها أيضاً منصب رئيس مجلس الرقابة، وعمره 51 في المائة منها (واباستثناء المؤسس لا يحوز أي من المساهمين الآخرين أكثر من 5 في المائة من الأسهم).

• تمتلك عقاراً بوسط المدينة حيث تدير فندقاً فيه، ويمثل الجانب الأكبر من ممتلكاتها. تبلغ قيمة الفندق مائة ضعف متوسط الدخل القومي للفرد أو 200 ألف دولار أمريكي، أيهما أكبر. يديرها مدير عام محترف.

- لديها 201 موظف وتعامل مع 50 مورياً، وتدبرن لكل هؤلاء الموظفين بدفعات أخرى توريدات تم تسليمها.
- وتفت على عقد قرض بأجل استحقاق مدته 10 سنوات مع أحد البنوك المحلية مضمون برهن عام (مثلًا، رهن عائم) في البلدان التي تقر هذا النوع من الضمانات الرهنية، أو باستخدام الفندق كضمان. وإذا لم تكن القوانين السارية في هذا البلد تنص خديداً على استخدام الرهن العام، لكن عادة تستخدم العقود بنوداً أخرى لها التأثير نفسه، يتم إدراج هذا البند في عقد الإقراض.

الاستقصاء بتقديم خدمات الكهرباء في المنطقة (أو المناطق) التي تقع فيها المستودعات المعنية. وإذا كانت هناك عدة مؤسسات توزيع، يتم اختيار المؤسسة التي تتيح خدماتها لأكبر عدد من العملاء.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول المستودع المعنى وتوسيطه الكهربائي به.

#### افتراضات حول بناء المستودع

يُفترض في هذا المستودع:

- أن يكون ملوكاً من أحد أصحاب المشاريع الجيليين.
- أن يزاول عمله في أكبر مدينة جاربة في البلد المعنى
- أن يقع داخل الحدود الرسمية للمدينة وفي منطقة توجد فيها مستودعات أخرى (منطقة غير سكنية).
- لا يقع في أية منطقة ذات طبيعة اقتصادية أو استثمارية خاصة: بمعنى لا تكون توسيط الكهرباء مؤهلة للحصول على دعم مالي حكومي أو تتم بوجب خدمة أسرع في إطار نظام خاص لتشجيع الاستثمار، وإذا كانت هناك عدة خيارات بشأن الموقع، يقع المستودع في المكان الذي يمكن فيه الحصول بسهولة على الكهرباء، له طريق للدخول والخروج. تشمل أشغال التوصيل قطع طريق واحد أو عدة طرق (نتيجة لأعمال الحفر وتم خطوط العلوية)

ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

#### غير مدرج في ترتيب سهولة أنشطة الاعمال

لم يتم هذا العام إدراج مؤشرين في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال: مجموعة المؤشرات التجريبية الخاصة بتوصيل الكهرباء، ومؤشرات توظيف العاملين، التي يجري حالياً تنقيح منهاجمة إعدادها.

إذا كانت هذه المنشأة ستخرج من تلك الدعوى كمؤسسة عاملة، أو سيتم بيع أصولها مجزأة، وفي حالة استمرار المنشأة في مزاولة عملها، فإن تكون هناك أية خسارة، يمكن للبنك أن يسترد قيمة مطالبه بالكامل البالغة 100 سنت عن الدولار الواحد. وفي حالة بيع أصول المنشأة مجزأة، فإن الحد الأقصى لهذا المبلغ الذي يمكن استرداده لن يتجاوز 70 في المائة من مطالبة البنك، ما يعني 70 سنتاً على كل دولار.

#### معدل استرداد الدين

يتم تسجيل معدل استرداد الدين على أساس السنوات التي يستردها الدائنون عن كل دولار من خلال إجراءات إعادة التنظيم أو التصفية أو إجراءات إنفاذ الديون (نزع الملكية). وتراعي عملية الحساب النهائية: ما إذا كانت هذه المنشأة ستخرج من تلك الدعوى كمؤسسة عاملة، أو سيتم بيع أصولها مجزأة. ثم يتم خصم تكلفة الدعوى القضائية (سنت واحد عن كل نقطة مئوية من قيمة ممتلكات المدين). وأخيراً، تؤخذ في الحسبان الخسارة في القيمة التي حدثت بسبب الفترة التي بقيت فيها الأموال محجوزة أثناء الإعسار، بما في ذلك الخسارة الناجمة عن إهلاك أثاث الفندق. وتتشكل مع الممارسات الأساسية الدولية، فإن النسبة السنوية لإهلاك الأثاث تبلغ 20 في المائة. ومن المفترض أن تعادل قيمة الأثاث ربع إجمالي قيمة الأصول. علماً بأن معدل استرداد الدين هو القيمة الحالية للعائدات المتبقية، على أساس معدلات الإقراض الساري في نهاية عام 2007 والمؤذنة من كتاب الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي والتي تكملها بيانات البنك المركزي وشعبة أبحاث مجلة الإيكonomist.

#### توصيل الكهرباء

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتسجيل جميع الإجراءات التي يلزم منشأة الأعمال استيفاءها لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع معياري. وتشمل هذه الإجراءات تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوفيق على عقد التوصيل معها، وكافة التصاريح الضرورية من الهيئات الأخرى، بالإضافة إلى أعمال التوصيل الخارجية والنهاية (المجدول 13-14).

ويجري جمع بيانات من مؤسسة توزيع الكهرباء، ثم يجري استيفاؤها والتحقق من صحتها من جانب أجهزة تنظيم الكهرباء ومجموعة من المهنيين المستقلين، مثل فنيي الكهرباء والمهندسين الكهربائيين، ومقاولين الأعمال الكهربائية وشركات البناء. وتقوم مؤسسة توزيع الكهرباء التي شملتها

المجدول 13-14

ماذا تقيس مؤشرات توصيل الكهرباء؟

عدد الإجراءات الالزامية لتوصيل الكهرباء

تقديم جمع المستندات ذات الصلة والمحصل على كافة المواقف والتراثيخص

استيفاء كافة الإشعارات المطلوبة، وإتمام عمليات المعابن الضرورية

القيام بأشغال التركيب الخارجية وإمكانية شراء أية مواد ضرورية

توقيع عقود التوريد الضرورية والمحصل على التوريدات والمستلزمات النهائية

المدة الزمنية الالزامية لاستيفاء كل إجراء ( أيام تقويمية )

يوم تقويمي واحد على الأقل

كل إجراء ببدأ في يوم منفصل

لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات

يعكس الوقت المستغرق في الواقع العملي، مع متابعة محدودة. وعدم وجود أي اتصال سابق مع المسؤولين

التكلفة الالزامية لاستيفاء كل إجراء (النسبة مئوية في متوسط الدخل القومي للفرد)

إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشا

يسنبع ضريبة القيمة المضافة

الصدق قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الاعمال.

#### غير مطبق

إذا شهد بلد ما أقل من 5 قضايا سنوياً على مدى السنوات الخمس الماضية انطوت على إعادة تنظيم الشركة المعنية بناءً على أمر قضائي، أو تصفيتها بأمر قضائي، أو أمر إنفاذ دين (نزع الملكية)، فإن هذا البلد يحصل على ترتيب "غير منطبق". ويعني هذا أنه من غير المرجح أن يسترد الدائنون أموالهم من خلال الإجراءات القانونية الرسمية (من خلال المحكمة أو خارجها). ويكون معدل استرداد الدين في البلدان التي "لا ينطبق" فيها هذا الإجراء صفرًا.

أعدت هذه الطريقة النهجية في  
Djankov, Hart, McLeish and Shleifer (2008)

المعينة للموقع وتركيبات الأسلام الداخلية، وشراء المستلزمات والمواد، والأعمال الفعلية للتوصيل، ودفع مبلغ التأمين. ويجري استخدام المعلومات المستقة من الخبراء الأخليين، والإجراءات الحكومية ذات الصلة، وجداول الرسوم بوصفها مصادر لاحتساب التكاليف. وفي حالة الحصول على تقديرات مختلفة من العديد من الشركاء الأخليين، يستخدم متوسط هذه التقديرات. وفي كل الحالات، تستبعد الرشا من التكلفة.

### دفع مبلغ التأمين

تطلب مؤسسات المرافق الكهربائية دفع مبلغ على سبيل التأمين كضمانة ضد احتمال عدم قيام العمال بدفع فواتير الاستهلاك الخاصة بهم. ولهذا السبب، يتم في معظم الأحيان احتساب مبلغ التأمين كدالة على الاستهلاك التقديري للعميل الجديد.

ولا يسجل تقرير مارسة أنشطة الأعمال المبلغ الكامل للتأمين. وبدلاً من ذلك، يقوم التقرير بتسجيل القيمة الحالية للخسائر في إيرادات الفوائد التي يتعرض لها العميل نتيجة لاحتفاظ مؤسسة الكهرباء بـمبلغ التأمين لفترة طويلة، وفي معظم الحالات حتى انتهاء العقد (يفترض أن يكون بعد 5 سنوات). وفي الحالات التي يجري فيها استخدام مبلغ التأمين لتغطية فواتير الاستهلاك الشهري الأولى، لا يتم تسجيله. وتحساب القيمة الحالية من إيرادات الفوائد المفقودة، يتم استخدام أسعار الفائدة السارية في نهاية عام 2009 من دليل الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي. وفي الحالات التي تتم فيها إعادة مبلغ الإيداع مع الفوائد، يتم استخدام الفرق بين سعر الإقراض والفائدة التي تدفعها مؤسسة الكهرباء لاحتساب القيمة الحالية.

وفي بعض البلدان، يمكن وضع مبلغ التأمين في شكل صك دين: يمكن للشركة أن تحصل من أحد البنوك أو إحدى شركات التأمين على ضمان صادر على الأصول والموجودات التي تختلف بها مع هذه المؤسسة المالية. وخلافاً للسيناريو الذي يدفع فيه العميل مبلغ الإيداع نقداً إلى مؤسسة الكهرباء، فإن الشركة تظل تختفظ بكل المبلغ في هذا السيناريو، ويمكنها الاستمرار في استخدامه. وفي المقابل، ستقوم الشركة بدفع عمولة إلى البنك نظير حصولها على صك الدين. ويمكن أن يتباين مبلغ العمولة المختسبة تبعاً لدرجة الملاءة المالية للشركة. ولذا، يفترض أدنى قيمة مكنة للعمولة في حالة أفضل درجة ملاءة مالية ممكنة. وعند طرح صك الدين، تكون القيمة المسجلة الخاصة بالبلد متساوية لقيمة العمولة السنوية مضروبة في 5 سنوات، وهي

تركيب الأسلام الكهربائية الداخلية، على أنها من بين الإجراءات المحسوبة. كذلك، تعتبر الإجراءات التي ينبغي استيفاؤها مع المؤسسة نفسها - ولكن في إدارات مختلفة - إجراءات منفصلة.

ومن المفترض أن يستوفى موظفو الشركة المعنيون كافة الإجراءات بأنفسهم ما لم يوجب القانون الاستعانتة بالغير (مثلاً السماح فقط لكهربائي مختص مع المؤسسة بتقديم الطلب). ويجوز للشركة، وإن كان ذلك غير مطلوب، أن تستعين بخدمات مهنيين للقيام بذلك (مثل شركة خاصة بدلاً من مؤسسة الكهرباء للقيام بالأعمال الخارجية)، ويتم تسجيل هذه الإجراءات إذا كانت تتم على نحو مشترك. وبالنسبة لكافية الإجراءات، لا يتهم احتساب سوى الحالات المؤكدة (مثلاً، أن توافر المواد المطلوبة لدى مؤسسة الكهرباء في أكثر من 50 في المائة من الوقت)، بالإضافة إلى الإجراءات المتتبعة في الواقع العملي لتوصيل الكهرباء إلى المستودع.

### الوقت

تسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي ترى مؤسسة الكهرباء والخبراء المختصون أنها ضرورية من الناحية العملية، بدلاً ما يقتضيه القانون، لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتتابعة، دون أية تكاليف إضافية. ويفترض أيضاً أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية القيام بأكثر من إجراء في الوقت نفسه، من غير الممكن بدء هذه الإجراءات في اليوم نفسه (يعنى أن الإجراءات المتزامنة تبدأ في أيام متتالية). ويفترض أن الشركة المشترية لا تضيع وقتاً وتلتزم باستيفاء كل إجراء متبق دون تأخير. مع ملاحظة أن الوقت الذي تمضي الشركة في جمع المعلومات لا يؤخذ بعين الاعتبار، إذ من المفترض أنها على دراية من البداية بكافة اشتراطات توصيل الكهرباء، وتسلسلاها.

### التكلفة

تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعنى. وتُسجل التكاليف بخلاف ضريبة القيمة المضافة. ويتم تسجيل كافة الرسوم والتكاليف المتعلقة باستيفاء إجراءات توصيل الكهرباء بالمستودع، شاملة الرسوم المرتبطة بالحصول على التصاريح من الهيئات والأجهزة الحكومية. وتقديم طلب توصيل الكهرباء، واستقبال عمليات

وما شابه ذلك)، لكن سيجري تنفيذ كافة هذه الأعمال في الأراضي العامة، وبمعنى ذلك عدم اجتياز أية ممتلكات خاصة.

- يوجد في منطقة خالية من أي عوائق مادية. على سبيل المثال، العقار ليس بالقرب من أي من خطوط السكك الحديدية.
- يستخدم تخزين سلع متاجة.
- أن يكون بناءً جديداً (يعنى لم تكن على الأرض التي يوجد عليها أي إنشاءات سابقة). ويتم توصيله بالكهرباء للمرة الأولى.
- أن يتألف من طابقين فوق الأرض، وإجمالي مساحته 1,300.6 متر مربع (14 ألف قدم مربع). وتبلغ مساحة الأرض المستخدمة في بنائه 929 متراً مربعاً (10 آلاف قدم مربع).

### افتراضات بشأن توصيل الكهرباء

- توصيل الكهرباء: أن تكون دائمة.
- أن تكون ثلاثة الأطوار (3-phase) بأربعة أسلاك (2Y-4-wire)، بقدرة 140 كيلوفولت - أمبير.
- طول التوصيلة 150 متراً ذات فولطية منخفضة (إلا إذا كان قد تم تركيب محول توزيع في عقار العميل، وفي هذه الحالة يكون طول هذه التوصيلة صفرآ).<sup>8</sup> وتكون التوصيلة علوية أو تحت الأرض، وفقاً لما هو معمول به في البلد المعنى وفي المنطقة التي يقع فيها المستودع. أن يكون طول التوصيلة في ملكية العميل الخاصة محدوداً.
- أن تشمل تركيب عدد قياس كهربائي واحد. ويكون الاستهلاك الشهري من الكهرباء في حدود 0.07 جيجاواط/ساعة. وأن يكون قد تم بالفعل تركيب كافة الأسلام الكهربائية الداخلية.

### الإجراءات

الإجراء هو أي تعامل بين موظفي الشركة أو الكهربائي الرئيسي أو المهندس الكهربائي المختص بالشركة (أى الفني الذي يقوم بتركيبات الأسلام الداخلية) مع أطراف خارجية مثل مؤسسة توزيع الكهرباء، ومؤسسة إمداد الكهرباء، والجهات والهيئات الحكومية، وغير ذلك من مقاولي الأشغال الكهربائية وشركات التجهيزات الكهربائية. ولا ينظر إلى التعاملات بين موظفي الشركة والخطوات المتصلة بتركيبات الأسلام الداخلية، مثل تصميم وتنفيذ خطط

خدمة تتد لخمسة أعوام، وعشرة أعوام، وذلك بدلًا من القيمة لعامل له مدة خدمة تتد عشرة أعوام.

وتستند البيانات الخاصة بتوظيف العاملين وفضلهن إلى مسح استقصائي تفصيلي حول اللوائح والقواعد المنظمة للعمل قام بها محامون وموظفون عموميون محليون. وجرت مراجعة القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة للعمل، بالإضافة إلى بعض المصادر الثانوية لضمان دقة تلك البيانات. ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري استخدام عدة افتراضات حول العامل ومنشأة الأعمال.

### افتراضات حول العامل

يُفترض في العامل:

- أن يكون ذكرًا يبلغ من العمر 42 عاماً.
- ويشغل منصباً إدارياً غير تنفيذي بدوام كامل.
- أن يحصل على مرتب بالإضافة إلى مزايا تعادل متوسط الأجر السائد في البلد المعنى أثناء مدة خدمته.
- فترة استحقاق الأجر هي المعمول بها بالنسبة للعاملين في البلد.
- أن يكون مواطناً ينتمي لنفس العرق والديانة السائدين بينأغلبية سكان البلد.
- أن يكون مقيماً في أكبر مدينة خاربة في البلد المعنى.
- لا يكون عضواً في نقابة عمالية، ما لم تكن العضوية إجبارية.

### افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلى:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة.
- أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة خاربة في البلد المعنى.
- أن تكون مملوكة بالكامل (100 في المائة) لمواطني محليين.
- أن تزاول عملها في قطاع الصناعة التحويلية.
- أن يعمل بها 60 موظفًا.
- تخضع لاتفاقيات المفاوضات الجماعية في البلدان التي تغطي فيها تلك الاتفاقيات أكثر من نصف قطاع الصناعات التحويلية، بل وتسرى حتى على الشركات التي ليست طرفاً فيها.
- تلتزم بأي قانون أو لائحة، إلا إنها لا منح العمال مزايا أكثر من المخصوص إليها بموجب القوانين، أو اللوائح، أو اتفاقية المفاوضات الجماعية (إن كان معمولاً بها).

الجماعي، وإلغاء العمل الجبri (السخرة)، وإلغاء عمالة الأطفال، والمعاملة المنصفة في مارسات التوظيف.

وفي عام 2009، أدخل المزيد من التغييرات على منهجية المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين. أولاً، جرى تغيير دراسة الحالة المعيارية كي تشير إلى شركة صغيرة إلى متوسطة الحجم يعمل لديها 60 موظفًا بدلًا من 201 موظف. ثانياً، جرى الأخذ بعين الاعتبار الفيود الخاصة بالعمل أثناء الليل أو أيام العطلات الأسبوعية إذا كانت تسرى على أنشطة الصناعات التحويلية حيث يكون استمرار التشغيل ضروريًا من الناحية الاقتصادية. ثالثاً، تم احتساب مكافآت الأجر التي ينص عليها القانون لقاء العمل أثناء أيام العطلات الأسبوعية أو أثناء الليل على أساس مقياس ذي أربعة مستويات. رابعاً، لا تحصل البلدان التي تعطي مكافأة نهاية خدمة تعادل قيمتها ثمانية أسابيع أو أقل من الأجر، لكنها لا تتيح أية سبل حماية ضد البطالة، على أعلى تقدير، وأخيراً، تم تعديل طريقة احتساب نسبة المد الأدنى للأجر لضمان عدم استفاده بلد ما من تسجيل نقاط تقديرية نتيجة لخفض المد الأدنى للأجر إلى أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد، بعد التصحیح بما يراعي تعادل القوة الشرائية. وهذا المستوى من الدخل يتسم مع التعديلات التي تم مؤخراً على خط الفقر المطلق.

وهذا العام، جرى إدخال مزيد من التعديلات على المنهجية استناداً إلى المشاورات التي جرت مع فريق استشاري من أصحاب المصلحة المعنيين. للمزيد من المعلومات بشأن عملية التشاور، يرجى زيارة موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: [www.doingbusiness.org](http://www.doingbusiness.org). وفيما يلى التغييرات التي تم الاتفاق عليها حتى تاريخ نشر التقرير. بالنسبة لتسجيل نقاط تقديرية للحد الأدنى للأجر، لا يمكن لأي بلد الحصول على أعلى درجة إذا لم يوجد لديه حد أدنى للأجر، أو إذا كانت الآلية الإجرائية الخاصة بتعين المد الأدنى للأجر التي نص عليها القانون غير مطبقة في الواقع العملي، أو إذا لم يكن هناك سوى حد أدنى صوري للأجر، أو إذا كان المد الأدنى للأجر لا يسري إلا على القطاع العام. وتم تعين حد أدنى بالنسبة للمرونة المفرطة في فترة الأجازة السنوية المدفوعة والمد الأقصى لعدد أيام العمل في الأسبوع، بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لحساب النقاط التقديرية الخاصة بفترة الأجازة السنوية في مؤشر صرامة ساعات العمل، ومدة الإشعار المسبق وقيمة مكافأة نهاية الخدمة عند تسريح العمالة الزائدة، يتم استخدام متوسط القيمة لعامل له مدة خدمة تتد لعام واحد، وعامل له مدة

الفترة التي يفترض أن يستغرقها العقد. وفي حالة وجود كلا الخيارين، يتم تسجيل البديل الأقل تكلفة.

في بليز في يونيو/حزيران 2010، كان يتعين على العميل الذي يطلب الحصول على توصيله كهرباء بقدرة 140 كيلوفولت أمبير أن يدفع تأميناً مقداره 22,662 دولاراً بليزياً نقداً أو بشيك مصرفي، ولا تتم إعادة مبلغ التأمين إلا عند نهاية مدة العقد. وكان يمكن للعميل بدلًا من ذلك أن يستثمر هذه الأموال بسعر الفائدة السارية وبالبالغ 14.05 في المائة. خلال السنوات الخمس التي يستغرقها العقد، فإن ذلك سيعني أن القيمة الحالية لإيرادات الفوائد المفقوحة تبلغ 22,662 دولاراً بليزياً. وفي المقابل، لو أنه سمح للعميل بتسوية مبلغ التأمين من خلال ضمانة بنكية بمعدل سنوي نسبته 1.75 في المائة، فإن المبلغ الضائع على مدى فترة السنوات الخمس ما كان ليتعدى 1,983 دولاراً بليزياً فقط.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بتوصيل الكهرباء لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org>

### توظيف العاملين

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة للعمل، وعلى وجه التحديد ما يتعلق منها بتوظيف العاملين وفضلهم من الخدمة ومدى صرامة ساعات العمل. وفي عام 2007، جرى إدخال بعض التحسينات لتحقيق الاتساق بين المنهجية الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين واتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO) . علماً بأنه لا توجد سوى 4 من اتفاقيات منظمة العمل الدولية البالغ عددها 188 تغطي مجالات يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بقياسها، وهي: إنهاء خدمة العاملين، والعمل في عطلة نهاية الأسبوع، والأجازة السنوية مدفوعة الأجر، والعمل ليلاً. وتنسق منهجية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال اتسافاً كاماً مع هذه الاتفاقيات الأربع. ومن الممكن لبلد ما أن يحصل على أعلى تقدير في مجال سهولة توظيف العاملين، ويتقيد بجميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة (وخاصة المجالات الأربع التي يقيسها التقرير) - إلا أنه لا يمكن لبلد ما الحصول على ترتيب أفضل في حال إخفاقه في التقيد بهذه الاتفاقيات.

ولا تشمل اتفاقيات منظمة العمل الدولية، التي تغطي مجالات تتعلق بمؤشرات توظيف العاملين، جميع معايير العمل الأساسية المبنية عن منظمة العمل الدولية - حيث تغطي 8 اتفاقيات الحق في التفاوض

خمسة مكونات ، هي: (1) ما إذا كانت هناك قيود على العمل ليلاً؛ (2) ما إذا كانت هناك قيود على العمل في أيام العطلات الأسبوعية؛ (3) ما إذا كان أسبوع العمل يتكون من خمسة أيام ونصف اليوم أو أكثر من ستة أيام؛ (4) ما إذا كان من الممكن أن يمتد أسبوع العمل إلى 50 ساعة أو أكثر (شاملاً الوقت الإضافي) لمدة شهرين سنوياً استجابة للزيادة الموسمية في الارتفاع؛ (5) ما إذا كان متوسط عدد أيام الأجازة السنوية مدفوعة الأجر لأي عامل له مدة خدمة تزيد لعام واحد، وأي عامل له مدة خدمة تزيد لخمسة أعوام، وعشرة أعوام، يزيد على 26 يوم عمل أو يقل عن 15 يوم عمل. بالنسبة للسؤالين (1) و (2)، يتم – إذا انتبهت أي قيود فيما عدا المكافآت – إعطاء نقطة واحدة. وإذا كان القيد الوحيد يمكنه تقديم مقابل العمل أثناء الليل أو أثناء أيام العطلات الأسبوعية، فيحصل على 0.66 أو 0.33، أو 0.67، أو 1 نقطة حسب الربع الذي تدرج فيه المكافآت في هذا البلد. وإذا لم تكن هناك أية قيود، يحصل البلد على "صفر". وبالنسبة للسؤال (3)، تُحسب نقطة واحدة إذا كان أسبوع العمل المسموح به قانوناً يقل عن 5.5 يوم أو أكثر من 6 أيام؛ وإلا فيحصل البلد على "صفر". وبالنسبة للسؤال (4)، إذا كانت الإجابة بالتفوي، تُحسب نقطة واحدة؛ أما إذا كانت الإجابة غير ذلك فيحصل البلد على "صفر". وبالنسبة للسؤال (5)، يحصل البلد على "صفر" إذا كان متوسط الأجازة السنوية المدفوعة بين 15-21 يوم عمل، وعلى 0.5 إذا كان بين 22-26 يوم عمل، وعلى نقطة واحدة إذا كان أقل من 15 أو أكثر من 26 يوم عمل.

فعلى سبيل المثال، تفرض هندوراس قيوداً على العمل ليلاً (نقطة واحدة)، ولكن ليس على العمل في أيام العطلات الأسبوعية (صفر)، ويجيز امتداد أسبوع العمل إلى 6 أيام (صفر)، وتسمح بامتداد ساعات العمل في الأسبوع لخمسين ساعة على مدى شهرين (صفر)، وتقتضي أن يكون متوسط الأجازة السنوية مدفوعة الأجر 16.7 يوم عمل (صفر). وبحساب متوسط النطاق وتقسيمه المؤشر إلى 100 نقطة، يحصل هندوراس على 20 نقطة على المؤشر النهائي.

ويتألف مؤشر صعوبة الاستغاء عن العمالة الزائدة من 8 مكونات، هي: (1) ما إذا كانت العمالة الزائدة عن حاجة العمل لا تعطي للمشروع مبرراً لفصل العمال؛ (2) ما إذا كان على صاحب العمل أن يخطر الغير (مثل أية مصلحة أو هيئة حكومية) عند فصل أي عامل زائد عن حاجة العمل؛ (3) ما إذا كان على صاحب العمل أن يخطر الغير عند فصل 9 عاملين زائدين عن حاجة العمل؛ (4) ما إذا كان على صاحب العمل أن يحصل على موافقة الغير لإنها خدمات عامل زائد عن حاجة العمل؛ (5) ما إذا كان على صاحب العمل أن يحصل على موافقة الغير عند فصل 9 عاملين زائدين عن حاجة العمل؛ (6) ما إذا كان القانون يلزم

الجدول 14-14

ماذا تقيس مؤشرات توظيف العاملين؟

مؤشر صعوبة التعين (0-100)

- قابلية تطبيق العقود الخدمة المدة والحد الأقصى لها
- الحد الأدنى للأجر للمتدرب أو الموظف الجديد لأول مرة

مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)

- القيود على العمل ليلاً وفي عطلة نهاية الأسبوع
- الحد الأقصى المسموح به لعدد الأيام وال ساعات في أسبوع العمل، شاملًا وقت العمل الإضافي
- أيام الأجازة السنوية المدفوعة الأجر

مؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة (0-100)

- شروط الإخطار والمواقف الخاصة بفصل عامل زائد عن حاجة العمل أو مجموعة من العمالة الزائدة عن حاجة العمل
- الالتزام بالنقل أو إعادة التدريب وقواعد الأولوية الخاصة بالعمالة الزائدة وإعادة التعيين

مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)

- المتوسط البسيط لمؤشرات صعوبة التعين، وصرامة ساعات العمل، وصعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة

تكلفة الاستغناء عن العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)

- اشترطات الإخطار ومكافآت نهاية الخدمة والغرامات المستحقة عن فصل عامل زائد عن حاجة العمل، محسوبة في شكل أسبوع من الراتب

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

### مؤشر صرامة قوانين العمل

يتكون مؤشر "صرامة قوانين العمل" من متوسط ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر صعوبة التعين، ومؤشر صرامة ساعات العمل، ومؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة (الجدول 14-14). وت تكون كل المؤشرات الفرعية من مكونات عديدة. وتتراوح قيمها جمِيعاً بين "صفر" و "100" مع ملاحظة أنه كلما ارتفعت القيم، ازدادت صرامة القوانين والإجراءات الحكومية المعنية.

يقيس مؤشر صعوبة التعين ما يلي: (1) ما إذا كان يحظر استخدام عقود محددة المدة في مهام تتسم بالاستمرارية، (2) وأقصى مدة مجمعة للعقود محددة المدة، (3) ونسبة الحد الأدنى للأجر للمتدرب أو الموظف الجديد لأول مرة إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل.<sup>9</sup> وتحسب للبلد المعنى "نقطة واحدة" إذا كان محظوظاً باستخدام العقود محددة المدة للمهام المتسمة بالاستمرارية، وتحسب للبلد المعنى "صفر" إذا كان من الممكن استخدامها في أية مهمة أخرى. كما تحسب للبلد المعنى "نقطة واحدة" إذا كانت أقصى مدة مجمعة للعقود محددة المدة أقل من 3 سنوات؛ و "0.5" نقطة إذا كانت مدتها 3 سنوات فأكثر لكنها أقل من خمس سنوات؛ وتقدير "صفر" إذا كان من الممكن أن تستمر لخمس سنوات فأكثر، وأخيراً، تحسب للبلد المعنى "نقطة واحدة" إذا كانت نسبة الحد الأدنى للأجر إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل تبلغ 0.75 فأكثر؛ و "0.67" نقطة للنسبة التي

إليها بأنه الدرجة المعيارية (Z-score). وتمثل نقطة الاختلاف الرئيسية بين أساليب التوحيد الذي وقع عليه الاختبار بالنسبة للمعيار الجديد وطريقة الدرجة المعيارية (Z-score) في النقطة المرجعية التي يتم قياس التحسن الذي حقق في أي بلد على أساسها. ففي النهج الأول، يتم قياس معيار التحسن في أي بلد في مؤشر محدد على أساس أفضل وأسوساً مستوى للأداء على هذا المؤشر، وفي النهج الثاني، تمثل النقطة المرجعية لقياس مستوى أداء أي بلد في المتوسط الخاص بالبلدان الأخرى المشمولة في العينة والبالغ عددها 182 بلد آخر. ويعني ذلك أن الدرجات التقديرية لجهود الإصلاح في أي بلد تتحدد في نهاية المطاف بالمقارنة مع البلدان الأخرى، ولما كان الهدف من المعيار الجديد هو التحول بعيداً عن عنصر النسبة التي ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال إلى التركيز على التحسينات المطلقة داخل البلدان، فقد تم اختيار النهج الأول.

في ضوء البذائع المتاحة، تم إجراء خليل للحساسية لتحديد الاختلاف بين النتائج إذا جرى تبني طريقة الدرجة المعيارية بدلاً من ذلك. وباستخدام البيانات المأخوذة من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2009 وعام 2010، تم حساب معامل الارتباط للنتائج بين النهج الرئيسي المستخدم ونهج الدرجة المعيارية. وتوضح النتائج وجود درجة ارتباط قوية بين النهجين (معامل ارتباط مقداره 0.81).  
5. انظر Djankov وآخرين (2005).

6. تخضع هذه المسألة في العادة لقواعد تنظيم عمل البورصات أو قوانين الأوراق المالية. ولا يتم منح نقاط إلا للبلدان التي لديها أكثر من 10 شركات مسجلة في أهم سوق للأوراق المالية فيها.  
7. عند تقييم قواعد مسؤولية أعضاء مجالس إدارة الشركات على صفات وسمات الأطراف ذات العلاقة المحفحة أو التي تعود بالضرر على الشركة، يفترض التقرير أنه تم الموافقة على هذه الصفة، أو العاملة والإفصاح عنها وفقاً للأصول المeruleة. ولا يقيس التقرير مؤشر مسؤولية أعضاء مجالس الإدارة في حالة الفساد والتسليس.

8. تمت زيادة مسافة توصيل الكهرباء المفترضة من 10 أمتار إلى 150 متراً وهو ما يراه المشاركون في استيفاء الاستقصاءات أمراً واقعاً. ويعني هذا التغير في بعض الحالات زيادة التكلفة أو طول المدة (أو كليهما) اللازمة لتركيب التوصيلة.

9. متوسط القيمة المضافة للعامل هي نسبة متوسط الدخل القومي للفرد في بلد ما إلى عدد السكان في سن العمل كنسبة مئوية من إجمالي السكان.

إذا كانت التكلفة أكثر من 8 أسابيع من راتب العامل المعنى، فإن الدرجة المحسوبة تكون عدد الأسابيع. وعلى ذلك، يتم تسجيل الشهر الواحد على أنه أربعة أسابيع وتلث أسبوع.

وفي مورثياتها، على سبيل المثال، يلزم القانون صاحب العمل بإخطار العامل بقرار الفصل قبل شهر واحد في المتوسط إذا كان ذلك العامل زائدًا عن حاجة العمل، كما يلزم به أن يعادل متوسط قيمة مكافأة نهاية الخدمة 1.42 شهر من الأجر لأي عامل أمضى عاماً واحداً، وخمس سنوات من الخدمة، وعشرين سنة من الخدمة. ولذلك، لا تفرض أية غرامات. ولكن يفصل صاحب العمل عاملة، على أنه يدفع في الجمل ما يعادل مرتب 10.5 أسبوعاً.

صاحب العمل بأن يأخذ في الاعتبار خيارات إعادة التعيين أو إعادة التدريب قبل إنهاء عقود العمالة الزائدة؛ (7) ما إذا كانت قواعد الأولوية تسرى على العمالة الزائدة عن حاجة العمل؛ و(8) ما إذا كانت قواعد الأولوية تسرى في حالة إعادة تعيين العامل. وبالنسبة للسؤال (1)، عند الإجابة بنعم بالنسبة للعامل عند أي مستوى دخل، تُحسب للبلاد 10 نقاط، ومن ثم لا تتطابق باقي الأسئلة. وإذا كانت الإجابة بنعم على السؤال (4) فتحسب للبلد نقطتان. وإذا كانت الإجابة عن أي من تلك الأسئلة بنعم، فتحسب للبلد المعنى نقطة واحدة، أما إذا كانت الإجابة غير ذلك فيحسب صفر. وبالنسبة للسؤالين رقمي 1 و4 بوصفها أكثر الضوابط تقيداً، يعطى لهما وزن أكبر في إنشاء هذا المؤشر.

وفي تونس، على سبيل المثال، فإن العمالة الزائدة عن حاجة العمل تشكل مبرراً وأساساً للفصل (صفر). ويتجزأ على صاحب العمل إخطار الغير (نقطة واحدة)، والحصول على موافقته (نقطتان) عند فصل عامل واحد زائد عن حاجة العمل، كما يتوجب عليه إخطار الغير عند فصل عامل زائد عن حاجة العمل (نقطة واحدة) والحصول على موافقته (نقطة واحدة) لفصل مجموعة تبلغ 9 عاملين زائدين عن حاجة العمل. ويوجب القانون إعادة التدريب أو إيجاد عمل بديل قبل فصل العامل الزائد (نقطة واحدة). وهناك قواعد تتعلق بالأولوية عند الفصل من العمل (نقطة واحدة) وإعادة التعيين (نقطة واحدة). وعند جمع تلك النقاط وتقسيم المؤشر إلى 100 نقطة، فإن المؤشر النهائي يكون 80 نقطة.

## تكلفة تسرير العمالة الزائدة

يف sis مؤشر تكلفة تسرير العمالة الزائدة التكاليف المرتبطة باشتراطات الإخطار المسبقة ومكافآت نهاية الخدمة والغرامات المستحقة عن فصل عامل زائد عن حاجة العمل، والتي تُحسب في شكل أسبوع من الراتب. وسيستخدم متوسط قيمة اشتراطات الإخطار ومكافآت نهاية الخدمة السارية على أي عامل له مدة خدمة تمت لعام واحد، وأي عامل له مدة خدمة تمت لخمسة أعوام، وعشرون يوماً، في خذيد النقاط التقديرية. فإذا كانت تكلفة الاستغناء عن العمالة الزائدة تبلغ 8 أسابيع أو أقل من راتب العامل المعنى ويمكن لها العامل الاستفادة من سبل الحماية ضد البطالة، فإن البلد المعنى يحصل على تقييم "صفر". ويكون عدد الأسابيع الفعلية منشورة، وإذا كانت تكلفة الاستغناء عن العمالة الزائدة تصل إلى 8 أسابيع أو أقل من راتب العامل المعنى ولا يمكن لها العامل الاستفادة من أي نوع من سبل الحماية ضد البطالة، فإن البلد المعنى يحصل على درجة "8.1" أسبوع، حتى وإن كان عدد الأسابيع الفعلية منشورة. أما

1. البيانات المتعلقة بدفع الضرائب تخص الفترة من يناير/كانون الثاني وحتى ديسمبر/كانون الأول 2009.

2. متاحة على الموقع <http://www.doingbusiness.org/Subnational/>.

3. يتيح موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (<http://www.doingbusiness.org>) زاوية من البيانات التاريخية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، مع حساب مجموعة البيانات بشكل عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغيرات في النهجية، والتنقيحات في البيانات نتيجة للتحسينات.

للالطلاع على اختصاصات صلاحيات الفريق الاستشاري وتكتونه، انظر "الفريق الاستشاري المعنى" مؤشر توظيف العاملين بمشروع ممارسة أنشطة الأعمال" على الموقع: <http://www.doingbusiness.org>

4. تتبع التغيرات في مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال زيادات مختلفة تماماً. على سبيل المثال، قد تزداد الدرجات المختتمة التي يمكن أن يحصل عليها أي بلد بالنسبة لمؤشرات حماية المستثمرين من صفر إلى 10، في حين يمكن للإجراءات والوقت والتكلفة الخاصة بهذه النشاط التجاري، مثلًا، أن تزداد من 1 إلى ما لا نهاية.

بالنظر لأن توحيد الدرجات التقديرية يدخل عنصر النسبة، تم اختيار نهج توحيد من شأنه الحد من تأثير هذا العنصر؛ ويتم توحيد الدرجات التقديرية على مقياس من صفر - 1 من خلال طرح أقل تغير من كل قيمة، وقسمة النتيجة على الفرق بين أعلى وأدنى مشاهدات. وتمثل إحدى الطرق البديلة في طرح القيمة الوسيطة داخل توزيع كل مؤشر من كل قيمة، وقسمة النتيجة على الانحراف المعياري داخل هذا التوزيع، والنتيجة الإحصائية هي ما يُشار

والشركات إلى 2.2 في المائة من السكان البالغين.

#### تونس دفع الضرائب

طبقت تونس أنظمة إلكترونية لسداد الضرائب على أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة.

#### التجارة عبر الحدود

قامت تونس بتحديث نظامها الإلكتروني لتبادل بيانات الاستيراد والتصدير مما عجل بعملية جمجمة مستندات الاستيراد.

#### الإمارات الحصول على الائتمان

أنشأت الإمارات العربية المتحدة إطاراً قانونياً ينظم عمل المراكز الخاصة ل المعلومات الائتمان، وألزمت المؤسسات المالية بتبادل المعلومات الائتمانية، مما أدى إلى تعزيز إجراءات الحصول على الائتمان.

#### التجارة عبر الحدود

قامت الإمارات العربية المتحدة بتبسيط إجراءات إعداد المستندات، وتخفيض الوقت اللازم للتجارة عبر الحدود من خلال تطبيق نظام مرسال 2، وهو نظام جمركي جديد وشامل في مصلحة جمارك دبي.

#### الضفة الغربية وقطاع غزة بدء النشاط التجاري

أدى قرار الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة زيادة رسوم الجاممين التي يتعين دفعها عند تأسيس الشركة إلى زيادة صعوبة بدء النشاط التجاري.

#### التجارة عبر الحدود

أدت زيادة كفالة عمليات مصلحة الجمارك الفلسطينية إلى تسهيل إجراءات التجارة عبر الحدود في الضفة الغربية.

#### لبنان بدء النشاط التجاري

زاد لبنان تكلفة بدء النشاط التجاري.

#### الحصول على الائتمان

سمح لبنان للبنوك بالاطلاع على تقارير السجل العام للمعلومات الائتمانية عن طريق شبكة الإنترنت، مما أدى إلى خسرين نظام المعلومات الائتمانية لديه.

#### المغرب حماية المستثمرين

ألزم المغرب الشركات بزيادة الإفصاح في تقاريرها السنوية، مما أدى إلى تدعيم سبل حماية المستثمرين.

معلومات الائتمان الخاصة فضلاً عن تخفيض الحد الأدنى للقرض الواجب إبلاغ السجل الائتماني العام بها.

#### دفع الضرائب

ألغى الأردن بعض أنواع الضرائب وأتاح إمكانية تقديم الإقرارات الخاصة بضريبة الدخل وضريبة المبيعات عن طريق شبكة الإنترنت.

#### قطر X بدء النشاط التجاري

أضافت قطر إجراءً جديداً للتسجيل لدى مصلحة الضرائب والحصول على ختم الشركة، مما أدى إلى زيادة صعوبة إجراءات بدء النشاط التجاري.

#### السعودية

##### ✓ استخراج تراخيص البناء

سهّلت المملكة العربية السعودية إجراءات استخراج تراخيص البناء عن طريق استحداث إجراءات جديدة ومبسطة للعام الثاني على التوالي.

##### ✓ الحصول على الائتمان

عزز تعديل المملكة العربية السعودية لقانون الرهن التجاري من القدرة على الحصول على الائتمان حيث زاد من مرونة الإقرارات وسمح بإنفاذ شروط التعاقد خارج ساحات المحاكم في حالة التخلف عن السداد.

##### ✓ التجارة عبر الحدود

قلصت السعودية الوقت اللازم للاستيراد بافتتاح مرفاً جديداً للحاويات ببناء جدة الإسلامي.

##### ✓ تصفية النشاط التجاري

سرّعت المملكة العربية السعودية إجراءات الإعسار عن طريق تسهيل التوصل إلى تسويات ودية في وقت مبكر، ووضع مواعيد زمنية قطعية بخصوص التسويات بغرض تشجيع الدائنين على المشاركة.

#### سوريا بدء النشاط التجاري

##### ✓ بدء النشاط التجاري

سهّلت سوريا إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق خفض الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالشركات ذات المسؤولية المحدودة بواقع الثلثين. كما ألغيت مركبة الموافقة على عقود تأسيس الشركات.

##### ✓ الحصول على الائتمان

عززت سوريا فرص الحصول على الائتمان من خلال إلغاء الحد الأدنى للقرض المدرجة في قاعدة البيانات، مما أدى إلى زيادة تغطية الأفراد

# موجز الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال في 2010/09

يغطي هذا الموجز الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال التي أثرت على جميع مجموعات المؤشرات المدرجة في الترتيب التصنيفي لهذا العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، والتي تم تطبيقها خلال الفترة بين يونيو/حزيران 2009 ومايو/أيار 2010.

##### ✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال

##### ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

#### البحرين تسجيل الملكية

رفعت البحرين قيمة رسوم التسجيل في هيئة المساحة والتسجيل العقاري، مما أدى إلى زيادة صعوبة تسجيل الملكية.

##### ✓ التجارة عبر الحدود

سهّلت البحرين التجارة عبر الحدود عن طريق تشبييد م بناء جديداً حديثاً، وتحسين نظام تبادل البيانات إلكترونياً، وتطبيق عمليات التفتيش المستند إلى خليل الخاطر.

#### مصر

##### ✓ بدء النشاط التجاري

خفضت مصر التكاليف اللازمة لبدء النشاط التجاري.

##### ✓ التجارة عبر الحدود

سهّلت مصر التجارة عبر الحدود عن طريق تطبيق نظام إلكتروني لتقديم مستندات التصدير والاستيراد.

#### الأردن

##### ✓ الحصول على الائتمان

أدخل الأردن خسرينات على نظام المعلومات الائتمانية بوضع إطار رقابي لإنشاء مكاتب

# جداؤل البلدان

		الجزائر	
4,420	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	شهادة ممارسة أنشطة الأعمال (التربيب)
34.9	عدد السكان (بالملايين)	الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل	بعد النشاط التجاري (التربيب)
16	التجارة عبر الحدود (التربيب)	المحصول على الائتمان (التربيب)	عدد الإجراءات
8	عدد المستندات الازمة لإتمام التصدير	مؤشر قوة الم حقوق القانونية (صفر-10)	الفترة الزمنية (بال أيام)
17	الوقت اللازم للتصدير (بال أيام)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (صفر-6)	التكلفه % من متوسط دخل الفرد
1,248	تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	نقطة سجل المعلومات الائتمانية العام % من عدد السكان البالغين	الحد الأدنى لرأس المال % من متوسط دخل الفرد
9	عدد المستندات الازمة لإتمام الاستيراد	نقطة مركز المعلومات الائتمانية الخاص % من عدد السكان البالغين	
23	الوقت اللازم للاستيراد (بال أيام)	نقطة مركز المعلومات الائتمانية الخاصة % من عدد السكان البالغين	
1,428	تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	حماية المستثمرين (التربيب)	استخراج تراخيص البناء (التربيب)
6	التجارة عبر الحدود (التربيب)	مؤشر نطاق الإفصاح (صفر-10)	عدد الإجراءات
11	إنفاذ العقود (التربيب)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (صفر-10)	الفترة الزمنية (بال أيام)
46	عدد الإجراءات	مؤشر سهولة رفع المساهمين دعوى قضائية (صفر-10)	التكلفه % من متوسط دخل الفرد
630	الفترة الزمنية (بال أيام)	مؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	
21.9	التكلفه % من المطالبة	دفع الرضائب (تربيب)	تسجيل العقارات (التربيب)
4	تصفيه النشاط التجاري (التربيب)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	عدد الإجراءات
4	الفترة الزمنية (سنوات)	الوقت (بالساعات سنوياً)	الفترة الزمنية (بال أيام)
7.0	التكلفه % من الممتلكات	إجمالي سعر الضريبة % من الأرباح	التكلفه % من قيمة العقار
41.7	معدل الاستيراد (ستن من كل دولار)	البلدان المرتفعة الدخل	
		البحرين	
19,455	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	شهادة ممارسة أنشطة الأعمال (التربيب)
0.8	عدد السكان (بالملايين)	البلدان المرتفعة الدخل	بعد النشاط التجاري (التربيب)
5	التجارة عبر الحدود (التربيب)	المحصل على الائتمان (التربيب)	عدد الإجراءات
11	عدد المستندات الازمة لإتمام التصدير	مؤشر قوة الم حقوق القانونية (صفر-10)	الفترة الزمنية (بال أيام)
955	تكلفة اللازم للتصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (صفر-6)	التكلفه % من متوسط دخل الفرد
6	عدد المستندات الازمة لإتمام الاستيراد	نقطة سجل المعلومات الائتمانية العام % من عدد السكان البالغين	الحد الأدنى لرأس المال % من متوسط دخل الفرد
15	الوقت اللازم للاستيراد (بال أيام)	نقطة مركز المعلومات الائتمانية الخاصة % من عدد السكان البالغين	
995	تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	حماية المستثمرين (التربيب)	استخراج تراخيص البناء (التربيب)
9	إنفاذ العقود (التربيب)	مؤشر نطاق الإفصاح (صفر-10)	عدد الإجراءات
48	عدد الإجراءات	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (صفر-10)	الفترة الزمنية (بال أيام)
635	الفترة الزمنية (بال أيام)	مؤشر سهولة رفع المساهمين دعوى قضائية (صفر-10)	التكلفه % من متوسط دخل الفرد
14.7	التكلفه % من المطالبة	مؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	
1	تصفيه النشاط التجاري (التربيب)	دفع الرضائب (التربيب)	تسجيل العقارات (التربيب)
2.5	الفترة الزمنية (سنوات)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	عدد الإجراءات
10	التكلفه % من الممتلكات	الوقت (بالساعات سنوياً)	الفترة الزمنية (بال أيام)
64.2	معدل الاستيراد (ستن من كل دولار)	إجمالي سعر الضريبة % من الأرباح	التكلفه % من قيمة العقار
		جزر القمر	
870	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	أفريقيا جنوب الصحراء	شهادة ممارسة أنشطة الأعمال (التربيب)
0.7	عدد السكان (بالملايين)	البلدان المنخفضة الدخل	بعد النشاط التجاري (التربيب)
17	التجارة عبر الحدود (التربيب)	المحصل على الائتمان (التربيب)	عدد الإجراءات
10	عدد المستندات الازمة لإتمام التصدير	مؤشر قوة الم حقوق القانونية (صفر-10)	الفترة الزمنية (بال أيام)
30	الوقت اللازم للتصدير (بال أيام)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (صفر-6)	التكلفه % من متوسط دخل الفرد
1,073	تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	نقطة سجل المعلومات الائتمانية العام % من عدد السكان البالغين	الحد الأدنى لرأس المال % من متوسط دخل الفرد
10	عدد المستندات الازمة لإتمام الاستيراد	نقطة مركز المعلومات الائتمانية الخاصة % من عدد السكان البالغين	
21	الوقت اللازم للاستيراد (بال أيام)	حماية المستثمرين (التربيب)	استخراج تراخيص البناء (التربيب)
1,057	تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	مؤشر نطاق الإفصاح (صفر-10)	عدد الإجراءات
18	إنفاذ العقود (التربيب)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (صفر-10)	الفترة الزمنية (بال أيام)
43	عدد الإجراءات	مؤشر سهولة رفع المساهمين دعوى قضائية (صفر-10)	التكلفه % من متوسط دخل الفرد
506	الفترة الزمنية (بال أيام)	مؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	
89.4	التكلفه % من المطالبة	دفع الرضائب (تربيب)	تسجيل العقارات (التربيب)
20	تصفيه النشاط التجاري (التربيب)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	عدد الإجراءات
100	الفترة الزمنية (سنوات)	الوقت (بالساعات سنوياً)	الفترة الزمنية (بال أيام)
0.0	التكلفه % من الممتلكات	إجمالي سعر الضريبة % من الأرباح	التكلفه % من قيمة العقار
217.9	معدل الاستيراد (ستن من كل دولار)		

**نـ اصلاحات سهلـت مـاـسـة أـشـطـة الـأـعـمـال** **X** اـصلاحـات زـادـت مـن صـعـوبـة مـاـسـة أـشـطـة الـأـعـمـال

العنوان	البيان	المقدمة	البيان	العنوان	البيان	المقدمة
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	1,280	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	158 (الترتيب العربي 17)	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب) بعد النشاط التجاري (الترتيب)
عدد السكان (بالملايين)	0.9			175 (الترتيب العربي 20)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	عدد الإجراءات الفترة الزمنية (بال أيام)
التجارة غير المحمود (الترتيب)	38 (الترتيب العربي 6)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (صفر-10)	1	176 (الترتيب العربي 20)	المؤشر عمق المعلومات الاقتصادية (%)	التكلفة (%) من متوسط دخل الفرد أحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط دخل الفرد
عدد المستندات اللازمة لإتمام التحصدير	5	المؤشر عمق المعلومات الاقتصادية (%)	1	11	نقطة سجل المعلومات الاقتصادية العام (%) من عدد السكان البالغين	استخراج تراخيص البناء (الترتيب) عدد الإجراءات الفترة الزمنية (بال أيام)
ال الوقت اللازم للتحصدير (بال أيام)	19	نقطة سجل المعلومات الاقتصادية العام (%) من عدد السكان البالغين	0.2	169.9	نقطة مركز المعلومات الاقتصادية الخاص (%) من عدد السكان البالغين	التكلفة (%) من متوسط دخل الفرد أحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط دخل الفرد
نكلفة التحصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	836	نقطة مركز المعلومات الاقتصادية الخاص (%) من عدد السكان البالغين	0.0	434.1	نقطة حماية المستثمر (صفر-10)	تسجيل العقارات (الترتيب) عدد الإجراءات الفترة الزمنية (بال أيام)
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5	المؤشر نطاق الإصلاح (صفر-10)	5	125 (الترتيب العربي 14)	حماية المستثمر (الترتيب)	التكلفة (%) من متوسط دخل الفرد أحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط دخل الفرد
ال الوقت اللازم للاستيراد (بال أيام)	18	المؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (صفر-10)	2	179	المؤشر نطاق سهولة رفع الساهمين ذوي قضايانة (صفر-10)	تسجيل العقارات (الترتيب) عدد الإجراءات الفترة الزمنية (بال أيام)
نكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	911	المؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (صفر-10)	0	1,862.8	المؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	تسجيل العقارات (الترتيب) عدد الإجراءات الفترة الزمنية (بال أيام)
الفترة الزمنية (بال أيام)	160 (الترتيب العربي 19)	المؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	2.3	140 (الترتيب العربي 19)	دفع الضرائب (ترتيب)	تسجيل العقارات (الترتيب) عدد الإجراءات الفترة الزمنية (بال أيام)
النكلفة (%) من المطابقة	34.0	المؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	60 (الترتيب العربي 12)	7	دفع الضرائب (ترتيب)	تسجيل العقارات (الترتيب) عدد الإجراءات الفترة الزمنية (بال أيام)
تصفيه النشاط التجاري (الترتيب)	137 (الترتيب العربي 14)	المؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	35	40	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	النكلفة (%) من قيمة العقار
الفترة الزمنية (سنوات)	5.0	المؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	90	13.0	الوقت (بالسنوات سنوياً)	
النكلفة (%) من الممتلكات	18	المؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	38.7	إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح		
معدل الاستيراد (ستة من كل دولار)	15.6					

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		جمهورية مصر العربية	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	2,070	نسبة ممارسة أنشطة الاعمال (ترتيب)	سهولة ممارسة النشاط التجاري (ترتيب)
عدد السكان (بالملايين)	83.0	الوقت اللازم للتصدير (باليام)	عدم الإجراءات
التجارة عبر الحدود (ترتيب)	21 (ترتيب العربي 3)	نقطة سجل المعلومات الائتمانية (من عدد السكان البالغين)	الفترة الزمنية (باليام)
الحصول على الائتمان (ترتيب)	72 (ترتيب العربي 2)	نقطة سجل المعلومات الائتمانية العام (من عدد السكان البالغين)	التكلفة (%) من متوسط دخل الفرد
مؤشر قوة الحقق القانونية (صفر-10)	6	نقطة مركز المعلومات الائتمانية الخاص (من عدد السكان البالغين)	الدائنون لرأس المال (٪ من متوسط دخل الفرد)
المؤشر عميق المعلومات الائتمانية (صفر-6)	7	حماية المستثمر (ترتيب)	استخراج تراخيص البناء (ترتيب)
المؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (صفر-10)	6	مؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	عدم الإجراءات
المؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (صفر-10)	25	دفع الضرائب (ترتيب)	الفترة الزمنية (باليام)
المؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (صفر-10)	218	الوقت (بالساعات سنوياً)	التكلفة (%) من متوسط دخل الفرد
المؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (صفر-10)	293.7	إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح	تسجيل العقارات (ترتيب)
المؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	5.3	الوقت (بالساعات سنوياً)	عدم الإجراءات
المؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	93 (ترتيب العربي 13)	المدفوعات (عدد الملايين سنوياً)	الفترة الزمنية (باليام)
دفع الضرائب (ترتيب)	7	النسبة الزئنية (سنوات)	التكلفة (%) من قيمة العقار
المدفوعات (عدد الملايين سنوياً)	72	النسبة الزئنية (سنوات)	
الوقت (بالساعات سنوياً)	0.8	النسبة (%) من الممتلكات	
إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح	433	معدل الاستهدا (ست سنوات من كل دولار)	
النسبة (%) من الممتلكات	42.6		
النسبة (%) من الأرباح	17.4		

العراق		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	
2,210	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	166 (الترتيب العربي 20) الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	174 (الترتيب العربي 19) الحصول على الائتمان (الترتيب)	174 (الترتيب العربي 19) بدء النشاط التجاري (الترتيب)	174 (الترتيب العربي 20) بدء الإجراءات
31.5	عدد السكان (بالملايين)	168 (الترتيب العربي 17) التجارة عبر المحمول (الترتيب)	11 (الترتيب العربي 10) مؤشر قوة المعرفة (التراخيص-10)	11 (الترتيب العربي 10) المؤشرات الزراعية (بالأيام)	11 (الترتيب العربي 10) الفترة الزمنية (بالأيام)
20	التجارة عبر المحمول (الترتيب)	17 (الترتيب العربي 17) عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	3 (الترتيب العربي 10) مؤشر عمق المعلومات الاقتصادية (صفر-6)	3 (الترتيب العربي 10) الكثافة (٪) من متوسط دخل الفرد	3 (الترتيب العربي 10) أحد الأدنى لرأس المال (٪) من متوسط دخل الفرد
10	عد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	80 (الترتيب العربي 19) الوقت اللازم للتصدير (بال أيام)	0 (الترتيب العربي 10) نفطية سجل المعلومات الاقتصادية العام (٪ من عدد السكان البالغين)	0.0 (الترتيب العربي 10) نفطية مركز المعلومات الاقتصادية الخاص (٪ من عدد السكان البالغين)	0.0 (الترتيب العربي 10) أحد الأدنى لرأس المال (٪) من متوسط دخل الفرد
80	وقت اللازم للتصدير (بال أيام)	3,550 (الترتيب العربي 20) تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	107.8 (الترتيب العربي 12) نفطية سجل المعلومات الاقتصادية العام (٪ من عدد السكان البالغين)	43.6 (الترتيب العربي 12) نفطية مركز المعلومات الاقتصادية الخاص (٪ من عدد السكان البالغين)	43.6 (الترتيب العربي 12) أحد الأدنى لرأس المال (٪) من متوسط دخل الفرد
3,550	تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	10 (الترتيب العربي 12) عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	0.0 (الترتيب العربي 10) الوقت اللازم للتصدير (بال أيام)	0.0 (الترتيب العربي 10) استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	0.0 (الترتيب العربي 10) أحد الأدنى لرأس المال (٪) من متوسط دخل الفرد
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	83 (الترتيب العربي 19) تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	4 (الترتيب العربي 10) حماية المستهلكين (الترتيب)	4 (الترتيب العربي 10) عدد الإجراءات	4 (الترتيب العربي 10) الفترة الزمنية (بالأيام)
83	تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	3,650 (الترتيب العربي 19) إلغاء العقود (الترتيب)	14 (الترتيب العربي 10) مؤشر نطاق الإفصاح صفر-10	14 (الترتيب العربي 10) الكثافة (٪) من متوسط دخل الفرد	14 (الترتيب العربي 10) الكثافة (٪) من متوسط دخل الفرد
141	إلغاء العقود (الترتيب)	15 (الترتيب العربي 19) عدد الإجراءات	5 (الترتيب العربي 10) مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (صفر-10)	215 (الترتيب العربي 12) سهولة تسيير العدالة (صفر-10)	215 (الترتيب العربي 12) الفترة الزمنية (بالأيام)
51	عدد الإجراءات	520 (الترتيب العربي 19) الفترة الزمنية (بالأيام)	4 (الترتيب العربي 10) مؤشر سهولة رفع المسامعين عدو قضائية (صفر-10)	506.8 (الترتيب العربي 12) مؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	506.8 (الترتيب العربي 12) الكثافة (٪) من متوسط دخل الفرد
520	الفترة الزمنية (بالأيام)	28.1 (الترتيب العربي 19) الكثافة (٪) من المطالبة	4.3 (الترتيب العربي 10) مؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	96 (الترتيب العربي 14) تسجيل العقارات (الترتيب)	96 (الترتيب العربي 14) عدد الإجراءات
28.1	الكثافة (٪) من المطالبة	183 (الترتيب العربي 19) تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	5 (الترتيب العربي 10) دفع الضرائب (ترتيب)	5 (الترتيب العربي 10) تسجيل العقارات (الترتيب)	5 (الترتيب العربي 10) عدد الإجراءات
183	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	13 (الترتيب العربي 10) المدفوعات (عدد المرات سنويًّا)	51 (الترتيب العربي 10) الوقت (بالساعات سنويًّا)	51 (الترتيب العربي 10) الفترة الزمنية (بالأيام)	51 (الترتيب العربي 10) الكثافة (٪) من قيمة العقار
13	المدفوعات (عدد المرات سنويًّا)	312 (الترتيب العربي 19) الفترة الزمنية (سنوات)	6.4 (الترتيب العربي 10) الوقت (بالساعات سنويًّا)	6.4 (الترتيب العربي 10) اجتياز سعر الضريبة (٪ من الأرباح)	6.4 (الترتيب العربي 10) الكثافة (٪) من قيمة العقار
312	الفترة الزمنية (سنوات)	غير مطبق	28.4 (الترتيب العربي 10) التكلفة (٪ من الممتلكات)		
غير مطبق					



إصلاحات سهلت ممارسة أنشطة الأعمال إصلاحات زادت من صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

		موريانيا	
نسبة الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	960	أفرقيا جنوب الصحراء	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
عدد السكان (بالملايين)	3.3	البلدان المنخفضة الدخل	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	163	الحصول على الائتمان (الترتيب)	عدد الإجراءات
عدد المستندات الازمة لإتمام التصدير	11	مؤشر قوة الحقوق القانونية (صغر-10)	الفترة الزمنية (باليام)
الوقت اللازم للتصدير (باليام)	39	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (صغر-6)	التكلفة % من متوسط دخل الفرد
تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	1,520	نقطة سجل المعلومات الائتمانية العام (%) من عدد السكان البالغين	المد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
عدد المستندات الازمة لإتمام الاستيراد	11	نقطة مركز المعلومات الائتمانية الخاص (%) من عدد السكان البالغين	
الوقت اللازم للاستيراد (باليام)	42	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	
تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	1,523	حماية المستثمرين (الترتيب)	عدد الإجراءات
عدم الإجراءات	17	مؤشر نطاق الإفصاح (صغر-10)	الفترة الزمنية (باليام)
افتتاح العقود (الترتيب)	83	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (صغر-10)	التكلفة % من متوسط دخل الفرد
عدد الإجراءات	46	مؤشر سهولة رفع المساهمين دعوى قضائية (صغر-10)	
الفترة الزمنية (باليام)	370	مؤشر حماية المستثمر (صغر-10)	تسجيل العقارات (الترتيب)
تكلفة % من المطالبة	23.2	إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح	عدد الإجراءات
نسبة الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	2,790	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
عدد السكان (بالملايين)	32.0	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	80	الحصول على الائتمان (الترتيب)	عدد الإجراءات
عدد المستندات الازمة لإتمام التصدير	7	مؤشر قوة الحقوق القانونية (صغر-10)	الفترة الزمنية (باليام)
الوقت اللازم للتصدير (باليام)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (صغر-6)	التكلفة % من متوسط دخل الفرد
تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	700	نقطة سجل المعلومات الائتمانية العام (%) من عدد السكان البالغين	المد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
عدد المستندات الازمة لإتمام الاستيراد	10	نقطة مركز المعلومات الائتمانية الخاص (%) من عدد السكان البالغين	
الوقت اللازم للاستيراد (باليام)	17	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	
تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	1,000	حماية المستثمرين (الترتيب)	عدد الإجراءات
افتتاح العقود (الترتيب)	106	مؤشر نطاق الإفصاح (صغر-10)	الفترة الزمنية (باليام)
عدد الإجراءات	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (صغر-10)	التكلفة % من متوسط دخل الفرد
الفترة الزمنية (باليام)	615	مؤشر سهولة رفع المساهمين دعوى قضائية (صغر-10)	
تكلفة % من المطالبة	25.2	مؤشر حماية المستثمر (صغر-10)	تسجيل العقارات (الترتيب)
نسبة الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	18,013	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	عدد الإجراءات
عدد السكان (بالملايين)	2.8	البلدان المرتفعة الدخل	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	88	الحصول على الائتمان (الترتيب)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
عدد المستندات الازمة لإتمام التصدير	9	مؤشر قوة الحقوق القانونية (صغر-10)	عدد الإجراءات
الوقت اللازم للتصدير (باليام)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (صغر-6)	الفترة الزمنية (باليام)
تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	766	نقطة سجل المعلومات الائتمانية العام (%) من عدد السكان البالغين	التكلفة % من متوسط دخل الفرد
عدد المستندات الازمة لإتمام الاستيراد	9	نقطة مركز المعلومات الائتمانية الخاص (%) من عدد السكان البالغين	المد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
الوقت اللازم للاستيراد (باليام)	17	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	
تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	890	حماية المستثمرين (الترتيب)	عدد الإجراءات
افتتاح العقود (الترتيب)	104	مؤشر نطاق الإفصاح (صغر-10)	الفترة الزمنية (باليام)
عدد الإجراءات	51	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (صغر-10)	التكلفة % من متوسط دخل الفرد
الفترة الزمنية (باليام)	598	مؤشر سهولة رفع المساهمين دعوى قضائية (صغر-10)	
تكلفة % من المطالبة	13.5	مؤشر حماية المستثمر (صغر-10)	تسجيل العقارات (الترتيب)
نسبة الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	18,013	إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح	عدد الإجراءات
عدد السكان (بالملايين)	2.8		الفترة الزمنية (باليام)
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	128		التكلفة % من قيمة العقار)
عدد المستندات الازمة لإتمام التصدير	10		
الوقت اللازم للتصدير (باليام)	2		
تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	19.6		
عدد المستندات الازمة لإتمام الاستيراد	0.0		
الوقت اللازم للاستيراد (باليام)	288.4		
تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	93		
افتتاح العقود (الترتيب)	5		
عدد الإجراءات	2		
الفترة الزمنية (باليام)	5.0		
تكلفة % من المطالبة	21.6		
نسبة الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	72		
عدد السكان (بالملايين)	4.0		
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	14		
عدد المستندات الازمة لإتمام الاستيراد	62		
الوقت اللازم للاستيراد (باليام)	21.6		
تكلفة الاستيراد (ستن من كل دولار)	34.9		

		قطر	
		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
68,872	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	البلدان المرتفعة الدخل	٥٥ (الترتيب العربي ٤) بدء النشاط التجاري (الترتيب)
١.٤	عدد السكان (بالملايين)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	١١١ (الترتيب العربي ١٠) عدد الإجراءات
٤٦ (الترتيب العربي ٧)	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	مؤشر قوة الموقف القانونية (صفر-١٠)	٨ (الافتتاحية بال أيام)
٥	عدد المستندات الالزام لإنعام التصدير	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (صفر-٦)	١٢ (الافتتاحية بال أيام)
٢١	الوقت اللازم للتصدير (بال أيام)	نفطية سجل المعلومات الائتمانية العام % من عدد السكان البالغين	٩.٧ (الافتتاحية بال أيام)
٧٣٥	تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	نفطية مركز المعلومات الائتمانية الخاص % من عدد السكان البالغين	٧٩.٨ (الافتتاحية بال أيام)
٧	عدد المستندات الالزام لإنعام الاستيراد	نفطية مركز المعلومات الائتمانية الخاص % من عدد السكان البالغين	٧٩.٨ (الافتتاحية بال أيام)
٢٠	الوقت اللازم للاستيراد (بال أيام)	نفطية مركز المعلومات الائتمانية الخاص % من عدد السكان البالغين	٧٩.٨ (الافتتاحية بال أيام)
٦٥٧	تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	حماية المستثمر (الترتيب)	٣٠ (الترتيب العربي ٤) استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
٥	المؤشر نطاق الإفصاح (صفر-١٠)	مؤشر نطاق مسؤولية أصحاب مجلس الإدارة (صفر-١٠)	١٩ (الافتتاحية بال أيام)
٩٥ (الترتيب العربي ٥)	إنفاذ العقود (الترتيب)	مؤشر سهولة رفع المساهمين دعوى قضائية (صفر-١٠)	٧٦ (الافتتاحية بال أيام)
٤٣	عدد الإجراءات	مؤشر حماية المستثمر (صفر-١٠)	٠.٨ (الافتتاحية بال أيام)
٥٧٠	الفترة الزمنية (بال أيام)	دفع الضرائب (ترتيب)	٥٨ (الترتيب العربي ٧) تسجيل العقارات (الترتيب)
٢١.٦	التكلفة % من المطالبة	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	١٦ (الافتتاحية بال أيام)
٢	تصديقة النشاط التجاري (الترتيب)	الوقت (بالساعات سنوياً)	٠.٣ (الافتتاحية بال أيام)
٢.٨	الفترة الزمنية (سنوات)	إجمالي سعر الضريبة % من الأرباح	التكلفة % من قيمة العقار
٢٢	التكلفة % من الممتلكات		
٥٣.٠	معدل الاستيراد (ستن من كل دولار)		

		المملكة العربية السعودية	
		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
14,486	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	البلدان المرتفعة الدخل	١١ (الترتيب العربي ١) بده النشاط التجاري (الترتيب)
٢٥.٤	عدد السكان (بالملايين)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	١٣ (الترتيب العربي ١) عدد الإجراءات
١٨ (الترتيب العربي ٢)	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	مؤشر قوة الموقف القانونية (صفر-١٠)	٤ (الافتتاحية بال أيام)
٥	عدد المستندات الالزام لإنعام التصدير	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (صفر-٦)	٥ (الافتتاحية بال أيام)
١٣	الوقت اللازم للتصدير (بال أيام)	نفطية سجل المعلومات الائتمانية العام % من عدد السكان البالغين	٧.٠ (الافتتاحية بال أيام)
٥٨٠	تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	نفطية مركز المعلومات الائتمانية الخاص % من عدد السكان البالغين	٠.٠ (الافتتاحية بال أيام)
٥	عدد المستندات الالزام لإنعام الاستيراد	نفطية مركز المعلومات الائتمانية الخاص % من عدد السكان البالغين	٠.٠ (الافتتاحية بال أيام)
١٧	الوقت اللازم للاستيراد (بال أيام)	حماية المستثمر (الترتيب)	١٤ (الترتيب العربي ١) استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
٦٨٦	تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	مؤشر نطاق الإفصاح (صفر-١٠)	١٢ (الافتتاحية بال أيام)
١٤ (الترتيب العربي ١٤)	إنفاذ العقود (الترتيب)	مؤشر مسؤولية أصحاب مجلس الإدارة (صفر-١٠)	٨٩ (الافتتاحية بال أيام)
٤٣	عدد الإجراءات	مؤشر سهولة رفع المساهمين دعوى قضائية (صفر-١٠)	٤٣.٨ (الافتتاحية بال أيام)
٦٣٥	الفترة الزمنية (بال أيام)	مؤشر حماية المستثمر (صفر-١٠)	
٢٧.٥	التكلفة % من المطالبة	دفع الضرائب (ترتيب)	١ (الترتيب العربي ١) تسجيل العقارات (الترتيب)
٧	تصديقة النشاط التجاري (الترتيب)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	٢ (الافتتاحية بال أيام)
١.٥	الفترة الزمنية (سنوات)	الوقت (بالساعات سنوياً)	٠.٠ (الافتتاحية بال أيام)
٢٢	التكلفة % من الممتلكات	إجمالي سعر الضريبة % من الأرباح	التكلفة % من قيمة العقار
٣٦.٨	معدل الاستيراد (ستن من كل دولار)		

		السودان	
		أفريقيا جنوب الصحراء	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
1,230	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	١٥٤ (الترتيب العربي ١٦) بده النشاط التجاري (الترتيب)
٤٢.٣	عدد السكان (بالملايين)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	١٢١ (الترتيب العربي ١١) عدد الإجراءات
١٤٣ (الترتيب العربي ١٨)	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	مؤشر قوة الموقف القانونية (صفر-١٠)	١٠ (الافتتاحية بال أيام)
٦	عدد المستندات الالزام لإنعام التصدير	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (صفر-٦)	٣٦ (الافتتاحية بال أيام)
٣٢	الوقت اللازم للتصدير (بال أيام)	نفطية سجل المعلومات الائتمانية العام % من عدد السكان البالغين	٣٣.٦ (الافتتاحية بال أيام)
٢,٠٥٠	تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	نفطية مركز المعلومات الائتمانية الخاص % من عدد السكان البالغين	٠.٠ (الافتتاحية بال أيام)
٦	عدد المستندات الالزام لإنعام الاستيراد	نفطية مركز المعلومات الائتمانية الخاص % من عدد السكان البالغين	٠.٠ (الافتتاحية بال أيام)
٤٦	الوقت اللازم للاستيراد (بال أيام)	حماية المستثمر (الترتيب)	١٣٩ (الترتيب العربي ١٦) استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
٢,٩٠٠	تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	مؤشر نطاق الإفصاح (صفر-١٠)	١٩ (الافتتاحية بال أيام)
١٤٦ (الترتيب العربي ١٧)	إنفاذ العقود (الترتيب)	مؤشر مسؤولية أصحاب مجلس الإدارة (صفر-١٠)	٢٧١ (الافتتاحية بال أيام)
٥٣	عدد الإجراءات	مؤشر سهولة رفع المساهمين دعوى قضائية (صفر-١٠)	١٩٢.٢ (الافتتاحية بال أيام)
٨١٠	الفترة الزمنية (بال أيام)	مؤشر حماية المستثمر (صفر-١٠)	
١٩.٨	التكلفة % من المطالبة	دفع الضرائب (ترتيب)	٤٠ (الترتيب العربي ٥) تسجيل العقارات (الترتيب)
٢٠ (الترتيب العربي ٢٠)	تصديقة النشاط التجاري (الترتيب)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	٦ (الافتتاحية بال أيام)
غير مطبق	الفترة الزمنية (سنوات)	الوقت (بالساعات سنوياً)	٩ (الافتتاحية بال أيام)
غير مطبق	التكلفة % من الممتلكات	إجمالي سعر الضريبة % من الأرباح	٣.٠ (الافتتاحية بال أيام)
٠.٠	معدل الاستيراد (ستن من كل دولار)		



		<b>الضفة الغربية وقطاع غزة</b>	
1,554	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (التربيب)
4.0	عدد السكان (بالملايين)	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	بعد النشاط التجاري (التربيب)
6	التجارة عبر الحدود (التربيب)	المحصول على الانتماء (التربيب)	عدد الإجراءات
23	عدد المستندات الازمة لإتمام التصدير	مؤشر قوة الموقف القانونية (صفر-10)	الفترة الزمنية (بال أيام)
1,310	الوقت اللازم للتصدير (بال أيام)	مؤشر عمق المعلومات الانتمانية (صفر-6)	التكلفه % من متوسط دخل الفرد
6	تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	نقطة سجل المعلومات الانتمانية العام % من عدد السكان البالغين	الحد الأدنى لرأس المال % من متوسط دخل الفرد
40	عدد المستندات الازمة لإتمام الاستيراد	نقطة مركز المعلومات الانتمانية الخاص % من عدد السكان البالغين	
1,225	الوقت اللازم للاستيراد (بال أيام)	نقطة مركز المعلومات الانتمانية الخاص % من عدد السكان البالغين	
44	تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	حماية المستثمر (التربيب)	استخراج تراخيص البناء (التربيب)
93	إنفاق العقود (التربيب)	مؤشر نطاق الإفصاح (صفر-10)	عدد الإجراءات
44	عدد الإجراءات	مؤشر نطاق مسؤولية أصحاب مجلس الإدارة (صفر-10)	الفترة الزمنية (بال أيام)
540	الفترة الزمنية (بال أيام)	مؤشر سهولة رفع المساهمين دعوى قضائية (صفر-10)	التكلفه % من متوسط دخل الفرد
21.2	التكلفه % من المطالبة	مؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	
28	تصفيه النشاط التجاري (التربيب)	دفع الضرائب (التربيب)	تسجيل العقارات (التربيب)
183	غير مطبق	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	عدد الإجراءات
0.0	الفترة الزمنية (سنوات)	الوقت (بالساعات سنوياً)	الفترة الزمنية (بال أيام)
154	التكلفه % من الممتلكات	إجمالي سعر الضريبة % من الأرباح	التكلفه % من قيمة العقار
16.8	معدل الاستيراد (ستن من كل دولار)		
		<b>الجمهورية اليمنية</b>	
1,060	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (التربيب)
23.6	عدد السكان (بالملايين)	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	بعد النشاط التجاري (التربيب)
123	التجارة عبر الحدود (التربيب)	المحصل على الانتماء (التربيب)	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات الازمة لإتمام التصدير	مؤشر قوة الموقف القانونية (صفر-10)	الفترة الزمنية (بال أيام)
27	الوقت اللازم للتصدير (بال أيام)	مؤشر عمق المعلومات الانتمانية (صفر-6)	التكلفه % من متوسط دخل الفرد
1,129	تكلفة التصدير (دولار أمريكي لكل حاوية)	نقطة سجل المعلومات الانتمانية العام % من عدد السكان البالغين	الحد الأدنى لرأس المال % من متوسط دخل الفرد
9	عدد المستندات الازمة لإتمام الاستيراد	نقطة مركز المعلومات الانتمانية الخاص % من عدد السكان البالغين	
25	الوقت اللازم للاستيراد (بال أيام)	حماية المستثمر (التربيب)	استخراج تراخيص البناء (التربيب)
1,475	تكلفة الاستيراد (دولار أمريكي لكل حاوية)	مؤشر نطاق الإفصاح (صفر-10)	عدد الإجراءات
34	إنفاق العقود (التربيب)	مؤشر مسؤولية أصحاب مجلس الإدارة (صفر-10)	الفترة الزمنية (بال أيام)
36	عدد الإجراءات	مؤشر سهولة رفع المساهمين دعوى قضائية (صفر-10)	التكلفه % من متوسط دخل الفرد
520	الفترة الزمنية (بال أيام)	مؤشر حماية المستثمر (صفر-10)	
16.5	التكلفه % من المطالبة	دفع الضرائب (التربيب)	تسجيل العقارات (التربيب)
90	تصفيه النشاط التجاري (التربيب)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	عدد الإجراءات
3.0	الفترة الزمنية (سنوات)	الوقت (بالساعات سنوياً)	الفترة الزمنية (بال أيام)
8	التكلفه % من الممتلكات	إجمالي سعر الضريبة % من الأرباح	التكلفه % من قيمة العقار
28.6	معدل الاستيراد (ستن من كل دولار)		

# شكر وتقدير

العارف والتواصل حتى إشراف وتوجيه سوزان سميث.

وبعرب فريق التقرير عن الامتنان لما تلقاءه من تعقيبات قيمة من الزملاء في إدارات ووحدات مجموعة البنك الدولي، وما أبداه المديرون التنفيذيون لمجموعة البنك من توجيه وإرشاد.

وقدم كل من أوليفر هارت، وأندريه شلايفر المشورة الأكademie لهذا المشروع. ونُفذ مشروع دفع الضرائب بالتعاون مع مؤسسة PricewaterhouseCoopers بقيادة روبرت مورسون. وقام الصندوق الاستئمانى النرويجي بتمويل وضع المؤشرات الخاصة بوصلات الكهرباء.

وقامت سنترا سكوت بتحرير نص التقرير. كما قام جيري كوبن بتصميم التقرير والرسوم البيانية. وقدمت ألكسنдра كوبن خدمات النشر المكتبي. أما التقرير العربي فقام على ترجمته وخريمه. وإجراء النشر المكتبي له، الفريق العربي بوحدة الترجمة التحريرية والفوترة في البنك الدولي. ولولا الإسهامات القيمة من 8,200 شخص من المحامين والمحاسبين والقضاة ورجال الأعمال والموظفين العموميين في 183 بلداً بأنحاء العالم لما أمكن إنجاز هذا التقرير. ومن المساهمين فيه أيضاً على المستوى العالمي والإقليمي الشركات التي أمنت الاستقصاءات المتعددة في مكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم.

والاقتباسات الواردة في تقرير مارسة أنشطة الأعمال هي لشركاء محلين ما لم يذكر خلاف ذلك. وبرد أدناه أسماء من أعربوا عن رغبتهم في توجيه الشكر لهم كل على حدة. ويمكن الإطلاع على المعلومات التفصيلية للاتصال بالشركاء المحليين على موقع تقرير مارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت:

<http://www.doingbusiness.org>

قام فريق بقيادة داليا خليفة بإعداد تقرير مارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2011.

وتولت مايا شويري وجوانا نصر وضعه في صورته النهائية. وأعد تقرير مارسة أنشطة الأعمال 2011 فريق بقيادة سيلفيا سولف، وبيناوي بروك (حتى آخر مايو/أيار 2010) ونبيل غريغوري (من

يونيو/حزيران 2010) حتى الإشراف العام جاناميترابيفان. وضم الفريق سفيتلانا باغودينوفا، وخوسيه باثيرا مارتا، وكرم بلعيashi، وفريديريك بوستيلو، وسزار شابارو يدرو، ومايا شويري، وساناتاغو كروتشي داوين، وكارن سارة كوتاري، وماري ديليون، وألين دنيس، وجاكلين دن أوتن، وريان ديفانبيجي، وأليخاندرو إسبينوزا-وانغ، وانطونيو غارسيا كويتو، وكارولين غيفينات، وسيمبل حسيبي أوغلو، وبيتينا هينيغ، وسابين هيرتفلدت، وميكوكو إيماي إوليسيون، ولودميلا جانوان، ونان جيانغ، وبالارب جومباسوت، وداليا خليفة، ووجينيا ليفاين، وجان ميشيل لوبيه، وفاليري ماريشال، وأندريس مارتينيز، وفريديريك مونيه، وألكسندر ومنكو، وروبرت موريلو، وجوانا نصر، وتيلايو أوكى، وألكسندر أولشانسكي، ودان عمران، وكارولين أوتونغلو، ويارا سالم، وبيلار سالغادو-أوتونيل، وجاياشري سرينفاسان، وسوزان زمان斯基، وتيتا تومبيتش، ومارينا تورلاكوفا، وليور زيف. وقدم المساعدة في الأشهر التي سبقت نشر هذا التقرير كل من: كويتشي إيتو، وليزهي ليو، وجونوكو ميازاكي، وجانيت مورس، ودي وانغ وبريان ويلش.

وقام بكتابة الأطر الواردة في الفصول المذكورة بين قوسين: مراد سلطانوف (المصوّل على الاتّمام) وماهيش أوتامانشانى (تصفيّة النشاط التجاري).

ويقوم كل من رامين علييف، وبريني إنجلو، وفيليب إيتالد إسكيديرو، وغرم لينتل، وكونال باتل، وفيندو ثوتيكاتو، وهاشم ضياء بإدارة خدمات الإنترنت لقاعدة بيانات تقرير مارسة أنشطة الأعمال. وتتولى نادين غنام إدارة استراتيجية الإعلام والتسويق الخاصة بتقرير مارسة أنشطة الأعمال 2011. وتدير جميلة رمضان إستراتيجية المناسبات والجولة الترويجية للتقرير. وتمت جميع أنشطة إدارة

المعلومات التفصيلية للاتصال بالشركاء المحليين متاحة على موقع تقرير مارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت:

<http://www.doingbusiness.org>